جمعية العلوم الاقتصادية السورية

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

فرص العمل وسبل العيش في سورية

دراسة أعدت لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في سورية من قبل جمعية العلوم الاقتصادية السورية

دمشق - آب 2018

الفهرس

ملخص تنفيذي	**4**
القسم الأول: فرص العمل وسبل العيش قبل الأزمة	**11**
- أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	11
- التشغيل وفرص العمل	12
- القوة البشرية وقوة العمل	12
- فرص العمل وتوزعها على القطاعات والأنشطة الاقتصادية	12
- القوى العاملة في القطاع العام	13
- البطالة	14
- التركيب التعليمي للمشتغلين	15
- التركيب المهني للمشتغلين	16
- العرض من قوة العمل خلال الفترة (2000-2010)	16
- سبل العيش	17
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	17
- القطاع غير المنظم	18
- التعليم والتدريب المهني	19
القسم الثاني: أثر الأزمة على قوة العمل وسبل العيش	**23**
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية	23
- أثر الحصار والمقاطعة على فرص العمل وسبل العيش	26
- أثر الأزمة على واقع العرض من قوة العمل	27
- المتغيرات السكانية	27
- الخصوبة والولادات	28
- الوفيات	28
- الهجرة الخارجية	29
- البنية العمرية للسكان	29
- أثر الأزمة على المتغيرات الاجتماعية	30
- التعليم	30
- الواقع المعيشي والفقر	31
- التشغيل	32
- أثر الأزمة على أهم مؤشرات قوة العمل وسبل العيش	33
- معدلات النشاط الاقتصادي العام والمهني	33
- التركيب التعليمي لقوة العمل	33
- تركيب المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي	34
- التركيبة المهنية للمشتغلين	34

- القطاع غير المنظم	34
- التعامل مع الأزمة	35
- الاجراءات والتدابير الحكومية	36
- دور المنظمات والجمعيات الأهلية	37
- الصعوبات التي تواجه سوق العمل وتحسين سبل العيش	37
القسم الثالث: نتائج الدراسة الميدانية	**39**
- حاجة المنشآت الى العمالة	40
- المجموعات البؤرية	45
- الخبراء وأصحاب الرأي	48
- التدريب	52
- الرغبة بالدعم الفني	56
- الرغبة في التمويل	57
- الرغبة في التوسع	58
- دور المرأة	59
القسم الرابع: النتائج والمقترحات	**61**
- نتائج الدراسة	61
- الاجراءات الفورية	62
- الاجراءات على المدى القصير	64
- الاجراءات المطلوبة من الجهات الحكومية المعنية	64
الملاحق	**67**
ملحق رقم 1 التعاريف	**67**
ملحق رقم 2 مصادر البيانات والمراجع	**69**
ملحق رقم 3 الأسس المنهجية للدراسة	**70**
ملحق رقم 4 استبيان حاجة المنشآت من فرص العمل والتدريب	**74**
ملحق رقم 5 استبيان التدريب المطلوب لرفع كفاءة العاملين	**75**
ملحق رقم 6 استبيان المجموعات البؤرية	**76**
ملحق رقم 7 المقابلات مع أصحاب الرأي وقادة المجتمع حول فرص العمل وسبل العيش	**79**

ملخص تنفيذي

تم إعداد هذه الدراسة بالتعاون بين جمعية العلوم الاقتصادية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمشق حول واقع فرص العمل وسبل العيش في سورية قبل الأزمة وأثنائها وتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة بما يساهم في توفير فرص عمل لطالبي العمل وتأمين سبل العيش لتحسين الأوضاع المعيشية لهم ولأسرهم في المرحلة الراهنة وعلى المدى القصير والمتوسط. وقد تمت الاستعانة بالبيانات والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة المنفذة قبل الأزمة وخلالها، كما قام فريق عمل الدراسة بعقد لقاءات واجتماعات في المحافظات الست المدروسة (دمشق، ريف دمشق، حمص، طرطوس، حلب، الحسكة) حول الموضوع مع عدد من المعنيين من أصحاب المنشآت الانتاجية والخدمية وطالبي العمل من الشباب ومع عدد من ذوي الخبرة واصحاب الراي المهتمين والعاملين في مجال الدراسة للوقوف على آرائهم ومقترحاتهم في هذا المجال.

تتألف الدراسة من أربعة أقسام، تناول القسم الأول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ووضع سوق العمل وسبل العيش قبل الأزمة، وتناول القسم الثاني أثر الأزمة على فرص العمل وسبل العيش، وتم في القسم الثالث عرض وتحليل نتائج اللقاءات التي تمت حول موضوع الدراسة مع أصحاب المنشآت الانتاجية والخدمية ومع طالبي العمل من الشباب وكذلك مع قادة الرأي في المحافظات الست المدروسة. وتناول القسم الرابع النتائج والمقترحات والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة.

حقق الاقتصاد السوري خلال الفترة 2001-2010عدداً من النتائج الايجابية تمثلت باستقرار نسبي في الوضع الاقتصادي، وحسب المركز السوري لبحوث السياسات، تم تحقيق وسطي معدل نمو سنوي نحو 4.45% في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدل التضخم والدين العام والعجز في الموازنة الحكومية والتحسن في الصادرات الصناعية نتيجة تراجع الصادرات النفطية، اضافة إلى استقرار معدل البطالة عند نسبة 8% تقريباً. إلا أن هذه المؤشرات الايجابية ترافقت مع عدد من المظاهر والنتائج السلبية كان من أهمها عدم العدالة في توزيع ثمار النمو على مستوى الأفراد والمناطق، وتدني الانتاجية والقوة الشرائية للأجور ، و تركز النمو في القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية ، و تحرير التبادل التجاري بشكل متسرع ، ومرور عدد من سنوات الجفاف وهجرة العاملين الزراعيين إلى المدن ، اضافة إلى منعكسات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 على الاقتصاد السوري ، وتأخر الاجراءات والتدابير الحكومية المتخذة لمواجهة هذه الآثار السلبية وتواضع فعاليتها.

تأثر قطاع التشغيل وسبل العيش بالنتائج السلبية التي واجهها الاقتصاد السوري قبل الأزمة وخاصة خلال الفترة 2005-2010 ، ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من 8% الى 8.6% ، وارتفاع بطالة الشباب من 18.6% الى 20.4% ، وانخفاض معدل النشاط الاقتصادي المنقح من46.5% إلى 42.7%، وارتفاع معدل الإعالة المنقح من 3.93 فرداً إلى 4.1فرداً ، وتراجع نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين من 20% إلى 14% ، اضافة إلى التراجع الكبير في عدد المشاريع الصناعية المنفذة وتوسع القطاع غير المنظم وارتفاع نسبة المشتغلين فيه بشكل ملحوظ .

جاءت الأزمة في آذار 2011 لتضيف مشاكل جديدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى التشغيل وسبل العيش بشكل خاص من خلال الحصار والمقاطعة، واتساع الأعمال القتالية وما نجم عنها من قتل وتدمير وتخريب للمنشآت الاقتصادية والخدمية العامة والخاصة وكذلك المرافق والبنى التحتية، ونزوح

داخلي وهجرة خارجية لرجال الأعمال والفنيين والكفاءات العلمية والمهنية وخصوصاً الشباب. وقد ساهمت كل هذه الأمورفي ارتفاع نسبة البطالة، اضافة إلى ارتفاع عدد طالبي العمل من غير العاملين سابقاً من ربات المنازل والطلاب وحتى من الأفراد خارج قوة العمل (الأطفال دون 15 سنة وكبار السن والمتقاعدين) الباحثين عن عمل اضافي لتأمين سبل العيش نظراً للارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة. وقد ارتفعت نسبة البطالة من 14.9% في عام 2011 إلى حوالي 26.2% بين عامي 2015- 2016 ماأدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل وقيامها بعدد من الأعمال التي كانت مقتصرة على الذكور. كما تضاعفت نسبة عمالة الأطفال من 10% إلى 20% بسبب تركهم مدراسهم وانخراطهم في العمل من أجل تأمين جزء من احتياجات أسرهم.

بينت الاجتماعات واللقاءات الميدانية في المحافظات الست التي تناولتها الدراسة ما يلي:

1- وجود انخفاض ملموس في حجم قوة العمل القائمة حالياً في المنشآت التي شملتها الدراسة قدرت بحوالي 51% من حجم قوة العمل التي كانت موجودة فيها قبل الأزمة.

2- هناك حاجة فورية من القوى العاملة لهذه المنشآت تقدر بحوالي 25% من حجم القوى العاملة القائمة حالياً وترتفع الحاجة التراكمية مع نهاية العام الحالي إلى 51% والى 148% على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل.

3- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجال الأوسع لخلق فرص العمل الجديدة سواء في المرحلة الراهنة أو على المدى القصير والمتوسط.

4- وجود تنوع في النشاط الاقتصادي لفرص العمل المطلوبة يشمل المنشآت الكيميائية والنسيجية والغذائية بالدرجة الأولى ثم المنشآت الهندسية والتجارية. ويختلف هذا التنوع حسب المحافظات.

5- هناك رغبة في التوسع لدى 88% من المنشآت المدروسة، في حال تحسن الظروف وتوفر الشروط اللازمة، ما سيولد فرص عمل كبيرة.

6- وجود رغبة في الحصول على التمويل من قبل اصحاب المنشآت، وتحتل المنشآت الهندسية المرتبة الأولى في هذا المجال تليها المنشآت الغذائية ثم النسيجية والكيميائية والتجارية.

7- أبدى أصحاب المنشآت المدروسة رغبتهم باتباع عمالهم، أو الملتحقين بالعمل لديهم مجدداً، دورات تدريبية لرفع قدراتهم الفنية والتسويقية والحاسوبية.

8- تركز الطلب على التدريب في الأنشطة الهندسية ثم النسيجية وعلى الدورات القصيرة والمتوسطة المدة نظراً لحاجة المنشآت الماسة للعمال الفنيين.

9- أشارت اللقاءات مع طالبي العمل من الشباب إلى أن فرص العمل المتاحة حالياً تحتاج إلى مستويات تعليمية وفنية ومهارات لا يمتلكونها حالياً، وأبدى نحو95% منهم الرغبة باتباع دورات تدريبية لرفع مستوى مهارته أو تغيير مهنته لتتوافق مع متطلبات السوق.

10- بينت اللقاءات مع الشباب وجود رغبة لديهم(ذكوراً واناثاً) بإنشاء مشروع متناهي الصغر أو صغير وخاصة في مهن الألبسة والصناعات الغذائية والزراعية.

11- رأى معظم أصحاب الرأي أن الطلب على فرص العمل سوف يتركز في المرحلة القادمة على مهن البناء والتشييد ثم الزراعة والصناعة والخدمات، مع وجود دور كبير للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ايجاد فرص عمل للشباب، ما يؤكد ضرورة توفير الدعم المادي والفني والتسويقي والتدريب لهذه المشاريع، اضافة إلى تبسيط وتسهيل الاجراءات وتطوير التشريعات في هذه المجالات.

تمثل المحافظات الست التي غطتها هذه الدراسة حوالي ثلثي سكان سورية، وبالتالي فإن فريق الدراسة يرى أنه من الممكن اعتماد نتائج اللقاءات التي تمت مع أصحاب المشاريع ومع طالبي العمل وقادة الرأي في هذه المحافظات كمؤشرات تقريبية يمكن تعميمها بشكل تقديري على مستوى سورية، مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية كل محافظة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية قبل وأثناء وبعد الأزمة عند اعداد الخطط والبرامج التنفيذية التفصيلية المتعلقة بخلق فرص العمل وتحسين سبل العيش.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- استناداً إلى واقع قوة العمل وتوزعها حسب القطاعات قبل الأزمة، ومسح المنشآت عام 2015، ونتائج المقابلات والدراسة، وكذلك تقديرات فريق العمل لفرص العمل التي ستخلقها القطاعات الاقتصادية لغاية عام 2017، تقدر الحاجة الحالية لفرص العمل بحوالي مليون فرصة تتركز في الزراعة والصناعة والبناء والتشييد 160 والقطاعات الأخرى مع الاشارة إلى ان توفير هذه الفرص سيساهم في تخفيض نسبة البطالة.

2- وجود انخفاض ملحوظ في قوة العمل في المنشآت الاقتصادية والخدمية التي تمت دراستها والعاملة حالياً يقدر بحوالي 51% من قوة العمل التي كانت موجودة لدى هذه المنشآت قبل الأزمة، وقد تركز النقص لدى المنشآت التي تشغل 10 عمال فأكثر في العمال الاختصاصيين والمهنيين والذي وصل الى 80% من مجموع النقص في هذه المنشآت.

3- تتركز الحاجة الفورية لفرص العمل حسب الأهمية على الأعمال الفنية والمهنية وبشكل خاص في الصناعات النسيجية والهندسية والغذائية، وكذلك على المهن والحرف المتعلقة بالبناء ومتمماته والادارة والتسويق.

4- هناك عدم توافق واضح بين العرض الحالي من قوة العمل ومتطلبات سوق العمل حسب الحالة المهنية والتعليمية والاختصاص وحسب التوزع الجغرافي والنوع الاجتماعي ما أدى إلى بطالة نوعية وخلل كبير في سوق العمل.

5- دخول أفواج جديدة إلى سوق العمل من السكان غير النشيطين اقتصادياً أو من خارج قوة العمل وخاصة من الاناث وربات المنازل والمتقاعدين والأطفال دون سن 15 سنة، اضافة الى الراغبين بعمل ثانوي من المشتغلين حالياً لتأمين متطلبات سبل العيش لهم ولأسرهم.

كما خلصت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الاجراءات الفورية وعلى المدى القصير تتلخص بمائلي:

<u>الاجراءات الفورية</u>

1- التنسيق مع الجهات العامة المعنية وخاصة وزارة التربية والصناعة والأشغال العامة للاستفادة من مراكز التدريب التابعة لها وتهيئتها لبرامج التدريب اللازمة والمعتمدة.

2- تهيئة مراكز تدريب مناسبة في مقرات مؤقتة قرب التجمعات والمناطق الصناعية والخدمية التي تحتاج إلى قوى عاملة وضمن مراكز الايواء أو قربها، وتأمين المدربين اللازمين لهذه المراكز من ذوي الخبرات العملية، وتدريبهم من قبل خبراء مختصين مع امكانية الاستفادة من المتقاعدين منهم والتركيز على الجانب العملي.

3- تحديد مجالات التدريب حسب الظروف والاحتياجات الفورية والمستقبلية وخصوصية كل محافظة ومنطقة وفق نتائج الدراسة وواقع العمل الحالي مع مراعاة - قدر الإمكان - أن تسبق عودة المهجرين والنازحين، او تترافق عودتهم، مع تأمين فرص عمل مناسبة لهم مباشرة في مناطقهم، واشراكهم في تلبية احتياجاتها من القوة العاملة لإعادة تأهيلها، والأخذ بعين الاعتبار نوعية الفرص الممكنة للتشغيل الذاتي والأسري فيها. وقد تم تحديد مجالات التدريب المقترحة حسب كل فئة من الفئات الخمس المستهدفة من التدريب وهي: الراغبون في الحصول على فرصة عمل، التشغيل الذاتي للشباب، المشاريع الأسرية المدنية (المرأة)، المشاريع الأسرية الريفية (المرأة)، مشاريع الأشخاص ذوي الإعاقة.

4- تشكيل لجنة مشتركة من الجهات العامة (وزارة التربية، وزارة الصناعة، وزارة الأشغال العامة ...) والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية المعنية وبمشاركة المنظمات الدولية المعنية لتنسيق ومتابعة عملية التدريب وينبثق عنها لجان فرعية تشارك فيها الجهات المحلية والأهلية المعنية والمتطوعين.

5- البدء بمجالات التدريب الضرورية المطلوبة التي لا تحتاج لفترات زمنية طويلة: أقل من اسبوع، من اسبوع لشهر، من شهر لثلاثة أشهر.

6- التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في دول الجوار فيما يتعلق بنوعية تدريب النازحين السوريين في المخيمات الموجودة في هذه البلدان وخصوصاً الأردن ولبنان بما يشجع على عودتهم إلى مدنهم ومناطقهم مؤهلين للعمل بالمجالات المطلوبة.

7- دعم العمل الذاتي من خلال التدريب والتأهيل وتخصيص أماكن مؤقتة للتجمعات الحرفية والصناعية والتجارية وخاصة للمتدربين ولأصحاب المشاريع متناهية الصغر لممارسة عملهم بشكل سريع، وتوفير مراكز تسويق ومعارض دائمة لبيع منتجاتهم وعرض خدماتهم، مع امكانية تقديم ذلك بموجب قروض سهلة، ومتابعتهم من أجل تذليل المشاكل والصعوبات التي قد تواجههم في عملهم.

8- اعداد وتنفيذ برنامج رائد لتمكين النازحين من العودة إلى مناطقهم والمشاركة في إعادة تأهيلها (اختيار منطقة محددة كنموذج رائد)

9- تشجيع تشكيل مجموعات أو فرق عمل مهنية متكاملة من المتدربين خلال عملية التدريب والتأهيل تغطي أكبر عدد ممكن من المهن التي تحتاجها عملية إعادة ترميم وتأهيل المنازل والمحلات (بلاط، دهان، إكساء، تمديدات كهربائية وصحية، نجارة ألمنيوم وحديد وخشب .....) لتشجيع فكرة العمل الجماعي المتكامل قدر الإمكان وتلبية حاجة طالبي هذه الخدمات بشكل أسرع وأفضل.

10- توفير التدريب اللازم للمعلمين والمشرفين لإقامة وتشغيل دور حضانة ومدارس للأطفال والتعليم المكثف، والبدء بتنفيذ التعليم الافتراضي للمراحل ما قبل الجامعة حيثما أمكن ذلك.

11- المباشرة بإعداد عدد من دراسات سلسلة القيمة لمجموعة من المنتجات الزراعية وخاصة التي تشكل مدخلات للإنتاج الصناعي (القطن والصناعات النسيجية، الخضار والفواكه، الألبان ....) لمعرفة المشاكل التي

تواجهها هذه المنتجات والصناعات المرتبطة بها الناجمة عن الأزمة ومعالجتها وتطويرها لتمكينها من خلق المزيد من فرص العمل وتحسين سبل العيش.

12- اعداد مشاريع لتنظيف وإعادة تأهيل البيئة والأراضي الزراعية المتضررة من أعمال النزاع، اضافة إلى مشاريع توضيب وحفظ الفواكه والخضار.

13- دراسة اقامة تجمع عنقودي للصناعات النسيجية في حلب ودمشق، واقامة حاضنات لرواد الأعمال الشباب في مجال البرمجيات والأعمال الالكترونية وغيرها..

14- دعم المشاريع النسائية المنزلية في المدن والأرياف انطلاقاً من بروز دور المرأة في ظروف الأزمة في إعالة الأسرة أو المساعدة فيها ، وخاصة أسر ضحايا الأزمة من القتلى والمفقودين والمعاقين ، من خلال برنامج الأسر المنتجة ودعم اقامة مشاريع منزلية (حفظ الخضار والفواكه – المونة – الخياطة والتطريز والحياكة، ملابس مدرسية ، أشغال يدوية ، حلويات، طبخ ...) أو ريفية (منتجات غذائية ، العصائر ومكثفاتها ، تربية النعام والأسماك والنحل والجاموس وغنم العواش والماعز الشامي ودودة القز ، انتاج الزهور، تجفيف الخضار والفواكه ، السجاد والبسط اليدوية ، الأزياء الريفية ...) مع التركيز على احياء الصناعات التراثية التقليدية (الموزاييك ، البروكاء، الأغباني، الحرير الطبيعي وغيرها...).

15- اعداد برنامج لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتصنيع الأطراف الصناعية لهم، وتوفير سبل العيش لهم ولأسرهم وادماجهم في المجتمع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

أما على المدى القصير فتقترح الدراسة ما يلي:

1- تقديم خبرات واستشارات فنية من المنظمات الدولية المتخصصة للمنشآت الصناعية العاملة حالياً، أو التي ستعمل لاحقاً، في القطاع النسيجي والغذائي والهندسي والكيميائي لزيادة كفاءتها الانتاجية وتحسين قدرتها التنافسية (تحسين الانتاج، التسويق، توفير الطاقة والمياه واستخدام الطاقة البديلة، الجودة، الالتزامات البيئية والتخفيف من التلوث، المنتجات العضوية ....)

2- اعداد برنامج للتشبيك بين المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يساهم في تطوير الأطراف المشاركة.

3- تقديم المعونة الفنية لتطوير عمل المؤسسات والهيئات الداعمة الحكومية والأهلية العاملة حالياً في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بهدف زيادة فعاليتها وكفاءتها.

ولتوفير البيئة المساعدة على تنفيذ المقترحات بشكل جاد وفعال، وضمان حسن وسرعة تنفيذها، وتشجيع المنظمات الدولية والجهات المانحة على الاستمرار في عملها في سورية وتطويره، تم اقتراح مجموعة من الاجراءات والتدابير التي رأي فريق الدراسة أنه من المفيد والضروري قيام الجهات الحكومية المعنية بتنفيذها من أهمها:

1- توفيرالبيئة المطمئنة والمشجعة لعودة المهجرين والنازحين داخل البلاد وفي البلدان المجاورة إلى مناطقهم.

2- الاسراع في إعادة تأهيل المناطق المتضررة والمرافق والخدمات حسب الأولويات وتمكين سكانها الأصليين من العودة اليها في أقرب ممكن.
3- تشجيع عودة المستثمرين والكفاءات العلمية والفنية من الخارج لمعاودة العمل والانتاج.
4- تحسين بيئة الاستثمار من خلال تسهيل الاجراءات الادارية فيما يتعلق بتأسيس المشاريع بكافة أشكالها كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر، ومنح المشروعات كثيفة العمالة منها وخاصة في المناطق المستهدفة حوافز ومزايا ضريبية وغيرها لخلق فرص عمل لائق لباقي طالبي العمل في هذه المشاريع، وخفض الرسوم المتعلقة بذلك إلى أدنى الحدود، وتوفير التمويل السهل للمشاريع لجهة الضمانات وحجم القرض المطلوب والفائدة وفترة السماح وشروط السداد بما يشجع على اقامة المشاريع والانتقال من المنشآت غير النظامية إلى القطاع المنظم.
5- تقييم برامج وتجارب التعاون السابقة مع المنظمات الدولية والجهات المانحة في مجال تأهيل القوى العاملة وتحسين سبل العيش وتحديث وتطوير القطاعات الاقتصادية ، ومراجعة الدراسات والنتائج التي تمت في هذا المجال للاستفادة مما يمكن منها في وضع تصورات أولية وفق أولويات محددة لبرامج التعاون الفني الجديدة اللازمة في هذه المجالات (خبراء تدريب ، منح خارجية ، اقامة وتجهيز مؤسسات داعمة جديدة ، تطوير و تجهيز المراكز الداعمة القائمة...) بشكل منسق ومتكامل مع الجهات المعنية الداخلية ، لطرح امكانية تنفيذها على المدى القريب وفي مرحلة ما بعد الأزمة منعاً للازدواجية والتعارض وهدر الوقت والمال. والعمل على رفع كفاءة العاملين في الإدارات المعنية بالتعاون الدولي في الجهات المستفيدة لغوياً وفنياً مع تقديم الحوافز اللازمة لهم بما يضمن التعامل مع هذه الجهات في تنفيذ مهامها وأنشطتها بشكل كفوء وفعال.

6- احداث هيئة موحدة للمشاريع المتناهية الصغر لتوحيد الجهود الحكومية والأهلية والدولية العاملة في هذا المجال

7- احداث الهيئة الموحدة للتدريب والتأهيل المهني بمشاركة كافة الجهات العامة والخاصة والأهلية المعنية سواء التي تقوم بالتدريب والمستفيدة منه، وذلك بهدف تنسيق جهودها وامكانياتها لتنفيذ الخطط الوطنية الخاصة بالتدريب والتأهيل والاستفادة ما يمكن من الامكانيات المادية والبشرية والتجهيزات المتوفرة في هذه الجهات.

8- الاعتماد الأساسي على العمالة المحلية وتأهيلها لمعالجة النقص الحاصل في اليد العاملة سواء في المرحلة الراهنة وكذلك في مرحلة إعادة البناء والتشغيل وبشكل خاص للاختصاصات الجديدة غير المتوفرة في هذا المجال، ومنع استقدام العمالة الأجنبية وحصرها في حال الضرورة القصوى في أضيق الحدود وحصراً في المجالات الفنية غير المتوفرة محلياً ولمدة محددة، على أن يتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستدراك هذا النقص في حال وجوده في أقرب وقت ممكن من خلال التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي.

9- التدقيق في اختيار المتدربين المناسبين وتمكينهم من نشر وتطبيق ما تم تدريبهم عليه وتحفيزهم للمحافظة عليهم. وإلزام المتدربين على الاختصاصات والمعارف الجديدة التي تدربوا عليها خارج

البلاد بتدريب عدد من المتدربين الوطنيين على ما تدربوا عليه. والتركيز المستمر على الجوانب العملية والتطبيقية واختباراتها ومتابعة تطوراتها وعكسها على عملية تدريب المدربين والمتدربين مع الاستفادة من الخبرات المناسبة في هذا المجال.

10- التركيز على تحسين التركيب النوعي لطالبي العمل والعاملين والتأكيد على أن يكون التدريب والتأهيل عملية مستمرة لدى الجهات العامة والخاصة، وتشجيع العاملين على التدرب من خلال تقديم الحوافز المناسبة بما يساهم في استمرارهم وارتباطهم بالعمل وتحسين أدائهم وعطائهم. وتحفيز وتشجيع التدريب والتأهيل الحر (المسائي وخلال العطل) لمن يرغب من العاملين في الجهات العامة والخاصة سواء لتعميق اختصاصه أو اكتساب مهارات جديدة، اضافة إلى تفعيل وزيادة الحسومات الممنوحة للقطاع الخاص من ضريبة الأرباح فيما يتعلق بالتدريب.

11- تعزيز دور الإدارة المحلية واعتبار مجالس المدن والمناطق والبلدات من ضمن مهامها التنموية مركزاً لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في الأماكن التي تتواجد بها دون الحاجة للمركزية.

12- اعتماد التمويل بضمانة الفكرة أو دراسة جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية بدل استخدام الضمانات العقارية وبخاصة التمويل بغرض التطوير والتوسع ،واعتماد نظام التسليف التشاركي عبر صناديق تمويل المشروعات المتناهية الصغر بدون فوائد على غرار (مصرف القرية) والتسديد على شكل أقساط مريحة وكذلك التمويل التأجيري ، وتسهيل إجراءات إنشاء شركات تمويل رأس المال المبادر أو المخاطر فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشروعات بالنسبة للمبادرين الشباب غير القادرين على التمويل الأولي، وتقديم دعم جزئي أو كلي من الحكومة بالنسبة للفوائد على القروض المقدمة لهذا القطاع.

13- تكليف المنظمات الداعمة للأعمال مثل الغرف بمختلف أنواعها (تجارية- صناعية- زراعية- سياحية) وغيرها لتقديم خدمات النصح والمشورة والتدريب والمعلومات باعتبارها الأكثر تمثيلاً وقرباً من هذه المشروعات.

14-الإسراع بتفعيل عمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد ومؤسسة ضمان مخاطر القروض من ناحية البدء بتقديم الخدمات والقيام بالمسؤوليات والمهام الموكلة بهذه المؤسسة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

القسم الأول

فرص العمل وسبل العيش قبل الأزمة

1-أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

حقق الاقتصاد السوري خلال الفترة 2001-2010 عدداً من النتائج الايجابية تمثلت باستقرار نسبي في الوضع الاقتصادي وحسب المركز السوري لبحوث السياسات تم تحقيق وسطي معدل نمو سنوي نحو 4.45% في الناتج المحلي الاجمالي رغم تفاوته بين سنة وأخرى خلال هذه الفترة. كما شملت التطورات الايجابية النسبية انخفاض معدل التضخم والدين العام والعجز في الموازنة الحكومية والتحسن في نوعية الصادرات الصناعية نتيجة تراجع الصادرات النفطية، اضافة إلى استقرار معدل البطالة عند نسبة 8% تقريباً.

إلا أن هذه المؤشرات الايجابية ترافقت مع عدد من المظاهر والنتائج السلبية كان من أهمها عدم العدالة في توزيع ثمار النمو بين الأفراد والمناطق ، وتدني القيمة الفعلية للأجور نتيجة خفض الدعم عن عدد من السلع الأساسية بالنسبة للمواطنين وفي مقدمتها المشتقات النفطية ، وتحرير وارتفاع الأسعار الذي لم يكن يتناسب مع زيادة الأجور والتعويضات التي تمت خلال تلك الفترة، اضافة إلى أن معظم النمو الذي تم تحقيقه كان في القطاعات الخدمية المالية والعقارية والسياحة والخدمات ولم يكن في القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) .

لقد ساهمت مجموعة من الأسباب في محدودية النتائج الايجابية التي تم تحقيقها وزيادة المنعكسات السلبية التي رافقتها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2001-2010 ويمكن تحديد أهمها بما يلي:

1- تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية نتيجة استكمال تنفيذ الاتفاقيات الجماعية والثنائية مع عدد من البلدان العربية وتركيا، دون أن يسبق ذلك أو يترافق معه على الأقل تنفيذ برامج ملموسة لرفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وخاصة الصناعية وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات، ومواجهة المخاطر والسلبيات الناجمة عنها وجعلها في أدنى الحدود. اضافة الى التلاعب في شهادات المنشأ وقيم وتصنيف المنتجات المستوردة للاستفادة من مزايا اتفاقيات تحرير التبادل التجاري ما أدى إلى إغراق السوق السورية بالعديد من المنتجات المنافسة من حيث النوع والسعر وبالتالي توقف العديد من المصانع.

2- مرور عدد من السنوات الجافة التي أدت إلى ترك العديد من العاملين في القطاع الزراعي عملهم في الحقول والمزارع والانتقال إلى المدن بحثاً عن فرص عمل في مجالات أخرى

3- وقف العمل باستراتيجية القوى العاملة المعتمدة ووقف التعيين الحكومي لحملة عدد من الشهادات الجامعية والمعاهد المتوسطة الذين كانت الحكومة ملتزمة بتعينهم فور تخرجهم.

4- انعكاس نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 على الاقتصاد السوري وما رافقها من تراجع الصادرات وبالتالي الانتاج والتشغيل.

لقد أدت كل هذه العوامل، اضافة إلى ضعف وتأخر الاجراءات والتدابير الحكومية المتخذة لمواجهة الآثار السلبية التي نجمت عن هذه الأسباب ، إلى تراجع الاهتمام بالزراعة والصناعة وتوقف العديد من المعامل وانتقال قسم من الصناعيين إلى التجارة واستيراد المنتجات المشابهة لما ينتجونه من الصين وغيرها ، مما

انعكس على عدد المشاريع الصناعية المنفذة خلال الفترة 2006-2010 ، حيث أشارت بيانات وزارة الصناعة إلى تراجع عدد المشاريع الصناعية المنفذة سنوياً من 2251مشروعاً في عام 2006 إلى 1718مشروعاً في عام 2007 وإلى 1658 مشروعاً في عام 2008 وإلى 1476 مشروعاً في عام 2009 وصولاً إلى 1408 في عام 2010 لتبلغ نسبة التراجع بين 2006-2010حوالي 38%. كما تم إلغاء 3282سجلاً وقراراً صناعياً في عام 2009 بناء على طلب أصحابها واستناداً لما تقتضيه القوانين والأنظمة النافذة وذلك حسب وزارة الصناعة آنذاك.

2- التشغيل وفرص العمل قبل الأزمة

تأثر قطاع التشغيل في سورية بكل مكوناته بالنتائج السلبية التي واجهها الاقتصاد السوري قبل الأزمة. حيث شهدت كافة مؤشرات العمل وسبل العيش خلال الفترة 2005-2010 تراجعاً واضحاً، الأمر الذي يتبين من خلال المؤشرات التالية:

أ- القوة البشرية وقوة العمل

ارتفعت نسبة السكان في سن العمل من 55.7% عام 2001 الى 57.4% عام 2005 وإلى 58.6% عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 2.77% وذلك على حساب نسبة السكان الأطفال دون 15 سنة الذين انخفضت نسبتهم من حوالي 41%عام 2001 إلى حوالي 39.2% عام 2005 وإلى 37.9% عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ -1.9%. وقد وصل النمو السكاني إلى 2.45% خلال الفترة 2001-2010. وقد تفاوتت نسبة القوة البشرية حسب المحافظات فبينما ارتفعت نسبة السكان في سن العمل في محافظات (دمشق وطرطوس واللاذقية والسويداء) إلى ما يزيد عن 65% من السكان، انخفضت في محافظات (دير الزور وادلب والرقة ودرعا) إلى 54%، وظلت باقي المحافظات في حدود المعدل العام وذلك لعام 2010. وكانت معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي مرتفعة في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل، فبينما وصل معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي المنقح على مستوى سورية عام 2010 إلى حوالي 43%، ارتفع في محافظات (اللاذقية وطرطوس ودمشق) إلى ما يزيد عن 50% وانخفض إلى حوالي 41% في محافظات (دير الزور والرقة وادلب والحسكة) وتفاوت في باقي المحافظات حول المستوى العام لسورية.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة القوة البشرية، فإن قوة العمل قد تفاوتت بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة 2001-2010 حيث انخفض مجموع قوة العمل من 5276 ألف مشتغل عام 2001(منهم 1036 ألف اناث) إلى 5106 ألف مشتغل علم 2005 بمعدل انخفاض بلغ - 0.8%. ثم عادت وارتفعت إلى5530 ألف مشتغل عام 2010 (منهم 834 ألف اناث) بمعدل نمو سنوي بلغ 1.6%. وقد تفاوت هذا المعدل بين السنوات وبين المشتغلين والمتعطلين خلال الفترة نفسها بسبب أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق ذكرها على قوة العمل في سورية، وارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم بين السكان من العمر (15-24) في التعليم الثانوي العام بحوالي 8.6% سنويا وفي التعليم العالي (المعاهد والجامعات) بحوالي 11.5% سنويا خلال الفترة (2001-2010) الأمر الذي لعب دوراً في انخفاض الطلب على العمل.

ب- فرص العمل وتوزعها على القطاعات والأنشطة الاقتصادية

شهدت فرص العمل خلال الفترة 2001-2010 تبدلاً واضحاً في التوزيع الهيكلي بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية. فقد انخفضت نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من 30.4% عام 2001 إلى 20.1% عام 2005وإلى 14.3% في عام 2010. وكان معدل نمو المشتغلين سلبياً حيث انخفض عدد المشتغلين من 1438 ألف مشتغل عام 2001 إلى 945 ألف مشتغل عام 2005 وإلى 829 ألف مشتغل عام 2010 أي بحوالي 600

ألف مشتغل وذلك لصالح زيادة عدد المشتغلين في باقي القطاعات، حيث ارتفعت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة الذي يضم (الصناعة التحويلية والصناعات الاستخراجية والماء والكهرباء) من حوالي 13.7% عام 2001 واستمرت على حالها في عام 2005 لترتفع إلى 16.4% عام 2010 بزيادة وصلت إلى ما يزيد عن 200 ألف مشتغل، وكان الارتفاع الأكبر في الفترة 2005-2010. أما قطاع البناء والتشييد فقد ارتفعت نسبة المشتغلين فيه من 11.8% عام 2000 إلى 14.1% عام 2005 وإلى 16.2% عام 2010. وفي قطاعات خدمات الانتاج (النقل والمواصلات والمال والتأمين والعقارات) ارتفعت النسبة من 21.5% عام 2001 إلى 25% عام 2005 وإلى 28.3% عام 2010. وارتفعت في قطاع الخدمات من 22.6 عام 2001 إلى 27.1% عام 2005، ثم عادت وانخفضت إلى 24.8% عام 2010. ويلاحظ أن توزع فرص العمل حسب القطاعات والأنشطة الاقتصادية كان وضعه أفضل في الفترة 2005-2010 منه في الفترة 2001-2005 حيث تركز في قطاعات الإنتاج وخدمات الإنتاج ما عدا قطاع الزراعة الذي انخفض خلال الفترتين كما ذكر سابقاً لصالح باقي القطاعات والأنشطة الأخرى ، حيث ارتفع عدد المشتغلين في قطاع الصناعة بكافة مكوناته بحوالي (180) ألف مشتغل وفي قطاع البناء والتشييد بحوالي (260) ألف مشتغل وفي قطاعات خدمات الإنتاج (النقل والمواصلات، المال والتأمين) بحوالي (400) ألف مشتغل وبحوالي (200) ألف مشتغل في قطاع الخدمات بزيادة صافية بلغت ما يزيد عن 400 ألف مشتغل كان معظمها خلال الفترة 2005-2010 . هذا بالإضافة إلى فرص العمل التي تحققت خلال الفترة المذكورة لتعويض التسرب في قوة العمل نتيجة الوفاة والتقاعد والاستقالة والهجرة الخارجية وغيرها من الأسباب والتي تقدر بحوالي (1.5%-2%) من مجموع قوة العمل بما يعادل 75 إلى 100 ألف فرصة عمل سنوياً خلال الفترة المذكورة تضاف إلى فرص العمل الجديدة.

أما بالنسبة لتوزع فرص العمل حسب المحافظات فقد استحوذت محافظات (دمشق وحلب وحمص) على أكبر الفرص نظراً لتركز الفعاليات الاقتصادية في هذه المحافظات على الرغم من سعي الحكومة إلى توزيع الاستثمارات بشكل متوازن بين المحافظات.

ج- القوى العاملة في القطاع العام:

كان للقطاع العام دوراً ملحوظاً في تأمين فرص عمل خلال العقدين الأخيرين وخاصـــة ما بين الإناث حيث ارتفع عدد المشتغلين فيه من 1.229مليون مشتغل يشكلون حوالي 26% من عدد المشتغلين في عام 2001 إلى 1.380 مليون مشتغل يشكلون نسبة 28,5% من عدد المشتغلين عام 2008 وانخفض إلى حوالي 1.359 مليون مشتغل يشكلون نسبة 27%من مجموع المشتغلين عام 2010. واختلف الوضع حسب النوع الاجتماعي فبينما انخفضت نسبة المشتغلين الذكور من 24.3%عام 2000إلى 22.6%عام 2010 ارتفعت نسبة الإناث من 34.5%عام 2000 إلى 56.2%عام 2010 وذلك من مجموع المشـــتغلين. وتتركز النســـبة الأكبر من الإناث المشـــتغلات في هذا القطاع بين حملة التعليم العالي (معاهد متوســـطة وجامعات) حيث تبلغ نســـبتهن 73.6% من مجموع المشتغلات في هذا القطاع. بينما تنخفض بين الذكور إلى 35.8%من مجموع المشتغلين الذكور في هذا القطاع.

أما عن توزيع القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية التابعة لوزارات (الصناعة والإنشاء والتعمير) في القطاع العام حسب الحالة التعليمية خلال الفترة (2000-2010) فيوضحها الجدول التالي:

الحالة التعليمية البيان	ابتدائية فما دون	إعدادية ومهنية	ثانوية	معاهد	جامعات	مجموع
قطاع عام (2000)	38,0	10,5	5,9	25,1	20,5	100
وزارة الصناعة	62,0	11,3	9,8	11,1	5,8	100
الإنشاءات	74,6	5,8	5,8	6.9	6,9	100
قطاع عام (2010)	29,2	9,1	15,8	24,1	21,1	100
وزارة الصناعة	56,7	8,7	11,5	15,3	7,8	100
أسكان وتعمير	54,5	9,6	10,6	11,1	14,2	100

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

أنه على الرغم من انخفاض نسبة حملة الابتدائية فما دون من مجموع قوة العمل في القطاع العام مقارنة بالوضع لمجموع قوة العمل في سورية ولصالح نسبة العاملين من حملة الثانوية فما فوق خلال الفترة 2000-2011 ، وهذا تطور ايجابي لصالح الجهات الإدارية في جهات الدولة والقطاع العام ، إلا أن الجهات العامة العاملة في الإنتاج ومنها وزارة الصناعة ووزارة الإنشاءات وشركاتها رغم انخفاض نسبة العاملين من حملة الابتدائية فيها إلى دون60% من مجموع العاملين إلا أن الانخفاض كان لصالح حملة شهادات الثانوية العامة والتعليم العالي وليس لصالح الكوادر المهنية والفنية .

اضافة إلى ما سبق شهد القطاع العام خلال الفترة 2001-2010 ارتفاعاً في دوران القوى العاملة وخاصة في المهن الفنية والمهنية ووصل الدوران في بعض الأنشطة مثل الصناعات النسيجية إلى ما يزيد عن 20% سنوياً، وانخفض في الصناعات الأخرى إلى 15%. وكان لهذا الدوران دوراً مؤثراً في انخفاض الانتاجية في القطاع العام نتيجة تسرب العمال المهرة وتعويضهم بعمال جدد من الداخلين مجدداً إلى سوق العمل تنقصهم الخبرة العملية والفنية ،مما جعل القطاع العام مركزاً للتدريب للقطاع الخاص ، علماً أن نسبة من حصلوا على تدريب في مجال العمل تصل إلى نحو 25% من المشتغلين في القطاع العام .كما أن عملية التشغيل الاجتماعي التي كانت تتبعها الجهات الادارية وحتى المؤسسات الانتاجية لعبت دوراً في زيادة انخفاض انتاجية العامل وتضخم عدد العاملين مقابل الانتاج المادي وارتفاع البطالة المقنعة في القطاع العام وبالتالي ارتفاع تكاليف انتاجه وخدماته وعدم قدرته على المنافسة مع القطاع الخاص ويقدر بعض الباحثين نسبة البطالة المقنعة بحوالي 30% من عدد المشتغلين .

د- البطالة

على الرغم من التفاوت الملحوظ بين فرص العمل (الجديدة وتعويض التسرب) وبين الداخلين إلى سوق العمل نتيجة ارتفاع نسبة القوة البشرية ودخول أفواج متزايدة إلى سن العمل، فإن البطالة انخفضت من 10.3% عام

2001 إلى 8.1% عام 2005 ومن ثم ارتفعت بشكل بسيط إلى 8.6% عام 2010، وكانت أعلى بين الإناث منها بين الذكور بأكثر من 3 أضعاف. فبينما يتراوح معدل البطالة بين الذكور بين 6-7% في معظم السنوات خلال الفترة 2001-2010 نجده يرتفع بين الاناث لحدود 23% في معظم السنوات. وقد تركزت البطالة بين الشباب من العمر (15-24) وخاصة الإناث منهم وتفاوتت من عام لآخر لتصل وسطيا إلى ما يزيد عن 20% وكانت بين الإناث ضعفي ما هي عند الذكور.

أما عن توزع المتعطلين حسب الحالة التعليمية، فقد بلغت نسبة البطالة ما بين حملة الإعدادية فما دون حوالي 86%، وبين حملة الثانوية فما فوق 14% عام 2001، وارتفعت البطالة ما بين الثانوية فما فوق إلى حوالي 19.5% عام 2005 ووصلت إلى حوالي 44.5% عام 2010، وكانت بين الإناث أعلى مما هي عليه بين الذكور، حيث وصلت في عام 2010 إلى 71.5% وذلك بسبب ارتفاع المشاركة في قوة العمل ما بين حملة الثانوية فما فوق وخاصة ما بين الأناث. كما يتبين من هذه الأرقام ضعف المستوى الفني والعلمي للمتعطلين اذ بلغت نسبة حملة الإعدادية وما دون بما فيها الأميين منهم نحو 55.6%.

وعن واقع البطالة بين المحافظات فقد كانت بين الاناث أعلى منها ما بين الذكور في معظم المحافظات. والرسم التالي يظهر نسب البطالة ما بين الذكور والاناث لعام 2009

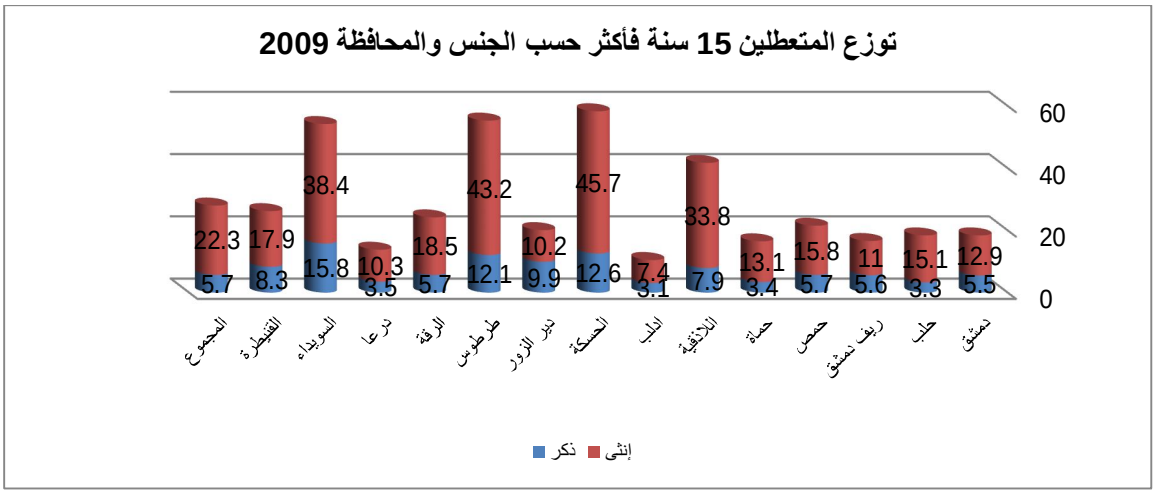

يلاحظ من الرسم البياني أن نسبة المتعطلين من الذكور في محافظات حلب وحماه وادلب ودرعا كانت دون المستوى العام لسورية عام 2009، وكانت محافظات دمشق وريف دمشق وحمص والرقة في حدود المستوى العام، بينما ارتفعت في باقي المحافظات لما يزيد عن المستوى العام. أما بالنسبة للإناث فكانت دون المستوى العام في أكثر المحافظات بينما كانت أعلى من المعدل العام في محافظات (السويداء وطرطوس واللاذقية والحسكة) نظراً لارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للمرأة في هذه المحافظات.

هـ- التركيب التعليمي للمشتغلين:

على الرغم من ارتفاع الالتحاق بالتعليم خلال الفترة 2001-2010 نتيجة صدور القانون 32 لعام 2002 الخاص برفع إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية ، وافتتاح عدد من الجامعات الخاصة وصل عددها إلى 15 جامعة ، والتوسع بالجامعات الحكومية وفروعها في عدد من المحافظات، فقد ظلت نسبة المشتغلين من

حملة الابتدائية فما دون مرتفعة رغم انخفاضها من 66% إلى 52% خلال الفترة 2000-2010 وبمعدل انخفاض بلغ -2.2% سنوياً ، في حين ارتفعت نسبة المشتغلين من حملة التعليم العالي من 13% إلى 22% خلال الفترة نفسها وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.7%. كما ارتفعت نسبة حملة الثانوية وخاصة العامة من 8.6% إلى 11% وبمعدل نمو سنوي وصل إلى 2.2%. وقد لعب هذا التركيب دوراً في عدم التوافق بين فرص العمل والعرض من قوة العمل،كما لعب دوراً في ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم الذي ترتفع فيه حملة الشهادات التعليمية دون الاعدادية بسبب عدم التوافق بين العرض والطلب على قوة العمل.

و- التركيب المهني للمشتغلين:

كان لارتفاع المستوى التقني لوسائل الإنتاج وخاصة في القطاع الخاص دوراً في تغير اتجاهات الطلب على قوة العمل وفي فرص العمل. كما كان لاستراتيجية التعليم المهني دوراً في رفع نسبة الملتحقين في التعليم المهني وخاصة خلال النصف الثاني من عقد التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحالي. فقد انخفضت نسبة المشتغلين في مهن الزراعة من حوالي 29% عام 2001 إلى حوالي 19% عام 2005 وإلى حوالي 14% عام 2010 وذلك لحساب ارتفاع معدل نمو مهن الفنيين والمهنيين من حوالي 12% عام 2001 إلى حوالي 14% عام 2005 وإلى حوالي 17% عام 2010 ولصالح نمو مهن البيع والخدمات التي ارتفعت نسبتها من حوالي 15% إلى حوالي 18% وإلى حوالي 21% خلال الفترة نفسها، مع انخفاض بسيط في المهن الإدارية والمكتبية من 10% عام 2001 إلى حوالي 8% عام 2010. وهذا التوجه الايجابي ارتبط برفع مستويات المهارة من خلال التدريب والتأهيل ورفع الإنتاجية، الا أنه على الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك نقص في المهن الفنية والمهنية وزيادة في فرص العمل لهذه المهن وذلك من خلال اتجاهات الطلب على القوى العاملة التي أظهرتها نتائج مسح عام 2000 الذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء، ومسح الطلب لعام 2005 الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة ڤافو في النرويج.

ز- العرض من قوة العمل خلال الفترة (2000-2010):

يقصد بالعرض من قوة العمل، قوة العمل المتاحة مضافاً اليها القوى العاملة الإضافية التي تنضم إلى سوق العمل من خارج السكان النشيطين اقتصادياً. ويتأثر عرض العمل بالأفواج السكانية الداخلة إلى سوق العمل وبمعدلات المشاركة في قوة العمل الكلية والعمرية والتعليمية والمهنية والاختصاص حسب النوع الاجتماعي (ذكور وإناث). وقد كان لارتفاع النمو السكاني في عقد الثمانيات والنصف الأول من عقد التسعينيات أثر كبير في ارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل خلال الفترة (2000-2010) حيث ارتفع من 55,7%عام 2000 إلى 58,6% عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 2,8% وبزيادة سنوية بلغت حوالي (300) آلف نسمة سنوياً خلال الفترة (2000-2010). ووفق واقع المشاركة بالنشاط الاقتصادي فعلياً، فقد انخفض معدل النشاط الاقتصادي المنقح من حوالي 53% عام 2000 إلى حوالي 47% عام 2005 وإلى حوالي 43% عام 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما ارتفاع الالتحاق بالتعليم الثانوي العام والمعاهد المتوسطة وخاصة التعليم الجامعي وخصوصاً ما بين الإناث خلال هذه الفترة، اضافة إلى تأثير الصعوبات الاقتصادية التي سبق ذكرها. وفيما يتعلق بمعدل المشاركة حسب النوع الاجتماعي، فقد انخفض معدل المشاركة بالنشاط الاقتصادي المنقح ما بين الذكور من حوالي 83% عام 2001 إلى حوالي 72% عام 2010 وما بين الإناث من حوالي 21% إلى حوالي 13% خلال نفس الفترة. أما عن معدل المشاركة بالنشاط الاقتصادي المنقح حسب الحالة التعليمية لعام 2010، فقد وصل ما بين حملة الإعدادية فما دون إلى حوالي

39%، وارتفع بين حملة شهادات التعليم العالي إلى ما يزيد عن 80% وهو أعلى ما بين الإناث منه عند الذكور. كما ارتفعت الزيادة الصافية في قوة العمل خلال الفترة نفسها بشكل بسيط حيث وصلت الى حوالي 255 ألف عامل وهي زيادة متواضعة في ضوء الزيادة الصافية للسكان في سن العمل. أما عن خصائص العرض من السكان في سن العمل وبالتالي خصائص الداخلين إلى سوق العمل فان نمو أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم لعب الدور الأكبر في العرض حيث ارتفع عدد طلاب التعليم الأساسي للعمر من (14-6سنة) بمعدل نمو بلغ 2,7% سنوياً خلال الفترة (2010-2000) وبما يزيد عن معدل النمو السكاني لنفس الفترة البالغ 2,4% سنوياً وذلك بسبب صدور قانون رفع إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية (التعليم الأساسي) عام 2002 والذي لعب دوراً في ارتفاع معدل الالتحاق في المرحلة الإعدادية وبالتالي في مرحلة التعليم الأساسي . كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي العام للطلاب من العمر (17-15 سنة) بمعدل نمو بلغ 8,6% سنوياً، وانخفض لطلاب التعليم الثانوي المهني بـ - 1,9 % سنوياً، وارتفع لطلاب التعليم العالي (معاهد متوسطة وجامعات) من العمر (23-18 سنة) بمعدل نمو بلغ 11,5%سنوياً. وهذا لنمو لعب دوراً في خصائص العرض من قوة العمل (مشتغلين ومتعطلين) وفي تغير التركيبة التعليمية لقوة العمل في سورية.

3- سبل العيش

ارتفع متوسط الأجر الشهري للعامل من 4859 ليرة سورية في عام 2001 إلى 7756 ليرة سورية عام 2005 وإلى 11344 ليرة سورية في عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 8%. وكان هذا المعدل أعلى في القطاع الحكومي منه في القطاع الخاص بنحو 3% في عام 2001، وارتفع في عام 2005 إلى 14.5% وإلى 36.6% في عام 2010، اضافة إلى الميزات الأخرى الموجودة في القطاع الحكومي ولاتتوفر بنفس المستوى لدى القطاع الخاص مثل عدد أيام وساعات العمل والضمان الصحي والتأمين والحوافز وغيرها التي تؤدي الى ارتفاع الرغبة بالعمل في هذا القطاع بين الشباب إلى ما يزيد عن 72% وخاصة بين الاناث، حيث ارتفعت نسبتهن من 24% إلى 26% من مجموع العاملين في القطاع الحكومي. في حين انخفضت في القطاع الخاص من 8% إلى 7% من مجموع العاملين فيه خلال الفترة نفسها. أما متوسط الأجر الشهري في القطاع المشترك والتعاوني والأهلي والعائلي فقد كان في عام 2001 بحدود 5898 ليرة سورية اي أعلى من القطاعين الحكومي والخاص وارتفع إلى 6520 ليرة سورية في عام 2005 وكان أقل من القطاع الحكومي والخاص، إلا أنه اعتباراً من عام 2009 عاود الارتفاع عما هو في القطاعات الأخرى حيث بلغ في عام 2010 نحو 16545 ليرة سورية.

كما شهدت الفترة 2001-2010 انخفاض معدل النشاط الاقتصادي المنقح من53% في عام 2001 الى 46.5% في عام 2005 وإلى 42.7% في عام 2010، وارتفاع معدل الإعالة المنقح من 3.5 فرداً في عام 2001 إلى 3.93 فرداً في عام 2005 وإلى 4.1 فرداً في عام 2010.

4-المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

تُشغّل وتُشَكِّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية أكثر من 90% من إجمالي عمالة واستثمارات القطاع الخاص السوري التي تختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية، حيث يمكن تقدير أن 99% من المؤسسات الخاصة المتناهية الصغر تهيمن عليها الملكية الفردية بالإضافة لوجود قطاع كبير غير رسمي ومتناثر على حدٍ سواء في المناطق الحضرية والريفية. وفي عام 2008 وبعد تحديث الإطار العام للتعداد الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء، بقيت نسبة المنشآت التي تضم من (2-1) عمال تشكل

99%من عدد المنشـــآت التي تضـــم أقل من (10) عمال. ومن حيث التمركز الجغرافي شـــكلت محافظات: دمشـق- حلب- ريف دمشـق- حمص نسـبة 60% من إجمالي عدد المنشـآت، أما من حيث النشـاط الاقتصـادي فســجلت 63% للتجارة و16% للصـــناعات التحويلية و4%للنقل والتخزين والاتصـــالات و4% للوســـاطة العقارية والإيجارات و14% لباقي النشاطات. أما في المنشآت التي تضم من (9-5) عمال فقد شكلت الصناعة التحويلية 56,2% تليها التجارة 22,7% ثم المطاعم والفنادق 6,7% في حين شـــكل نشـــاط النقل والتخزين والاتصالات 3,2% والتعليم 2,7% وبقية النشاطات 8,4%.

لم تكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر قبل الأزمة بأحسن أحوالها وكان ينقصها المزيد من الدعم والتشجيع والرؤية الاستراتيجية وآليات الاحتضان من قبل الإدارات المحلية في المدن والبلدات، إلا أنه وبحكم ظروف الانتعاش الاقتصادي قبل الأزمة وتنامي تأسيس الأعمال الخاصة وإقامة المشاريع ، فقد انبعثت هذه الأنواع من المؤسسات وأصبحت تشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص السوري وكانت رافداً أساسياً لخلق فرص العمل ، وساهمت بشكل جيد في تحقيق سبل عيش لشريحة كبيرة من السكان، وامتصت فائض العمالة بشكل واضح جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص غير المنظم والذي كان يشكل نسبة لا تقل عن 30% من هذه المشروعات أيضاً. إلا أن ثقافة العمل الخاص، ورغم جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية والأهلية، ما زالت غير منتشرة لأسباب مختلفة في مقدمتها مصاعب التمويل والصعوبات الإدارية التي تواجهها في مرحلة التأسيس والتشغيل مقابل سهولة العمل المأجور لدى مؤسسات القطاع العام والخاص على حدٍ سواء.

بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي السوري عام 2009 حوالي (49.8%) حيث يشارك باقي منشآت القطاع الخاص السوري في تحقيق النسبة المتبقية لثلثي الناتج المحلي وهي (16.8%) تقريباً، حيث تتركز النسبة الأكبر من هذه المساهمة في قطاعي التجارة والمال والتأمين بنسبة (25.6%)، أما المؤسسات الصناعية فتساهم بحوالي (11.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

5- القطاع غير المنظم

أدت الظروف التي مرت بها سورية خلال الفترة 2001-2010 والتي سبق الإشارة اليها وخاصة ما يتعلق بتدفق القوى العاملة إلى سوق العمل بأعداد تفوق قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة، وعدم توزيع ثمار التنمية بشكل عادل بين الأفراد والمناطق، اضافة إلى ضعف التمويل وصعوبة الحصول على التراخيص الادارية، إلى توسع القطاع غير المنظم وارتفاع نسبة المشتغلين فيه بشكل ملحوظ. وتشير نتائج مسوح قوة العمل أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم قد وصلت في عام 2000 إلى حوالي 40% بين الذكور وحوالي 33% ما بين الإناث وذلك من مجموع المشتغلين، وانخفضت في عام 2008 لتصل إلى حوالي 35% بين المشتغلين الذكور وإلى حوالي 26% ما بين الإناث وذلك نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي للمشتغلين وارتفاع فرص العمل في القطاع الخاصالمنظم. علماً بأن القسم الأعظم من العاملين في القطاع غير المنظم هم من حملة الإعدادية فما دون.

وحسب مسح قوة العمل عام 2010 وحسابات المركز السوري لبحوث السياسات عام 2016، بلغت نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في عام 2010 نحو 65.6% من مجموع العاملين في حين يشكل القطاع المنظم النسبة المتبقية البالغة 34.4%. واحتلت حلب وادلب المرتبة الأولى بنسبة العاملين في القطاع غير المنظم حيث بلغت 76% تليهما طرطوس بنسبة 74.6% ودير ال زور65.4% والرقة 64.6% والحسكة 66.9% وحماه

70.2% في حين بلغت النسبة في درعا 64% وفي ريف دمشق 62.4% وفي دمشق 59.7% وحمص 59.8% والسويداء 59.6% واللاذقية 50.7% والقنيطرة 41.9%.

ويشكل المشتغلون في القطاع غير المنظم نسبة 7% من العاملين من فئة العمر بين 10-19 سنة و35% من فئة 20-39 سنة و18% من فئة 40-59 سنة و4% من فئة أكثر من 60 سنة. كما يشكل العاملون في القطاع غير المنظم حسب مستوى التعليم نسبة 7% من مجموع المشتغلين الأميين و14% من الذين يقرأون ويكتبون و28% من الحاصلين على الشهادة الابتدائية و9% من حملة الشهادة الاعدادية و4% من حملة الشهادة الثانوية و1% من خريجي المعاهد المتوسطة و2% من حملة الشهادة الجامعية وأكثر.

ويتوزع العاملون في القطاع غير المنظم حسب الأنشطة على النحو التالي: 16% في التجارة والفنادق والمطاعم و14% في كل من الزراعة والبناء والتشييد و11% في الصناعة و5% في النقل والتخزين والاتصالات و4% في الخدمات و2% في المال والتأمين والعقارات.

6- التعليم والتدريب المهني:

حظي التعليم والتدريب المهني في سورية باهتمام كبير من قبل الدولة والقطاع الخاص والجهات المجتمعية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، وذلك لتأمين متطلبات التنمية من القوى العاملة المؤهلة والمدربة، وبهدف تعديل التركيبة الهيكلية لقوة العمل التعليمية والتدريبية بما يتناسب واحتياجات سوق العمل. وقد كانت الجهات الحكومية هي المشرف والممول والراعي الرئيسي لهذه العملية التعليمية والتدريبية، وكانت تديره بنظم محدودة المرونة. إلا انه ونتيجة لعدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات التنمية والتطورات الاقتصادية والتقية كماً ونوعاً ، فقد شعرت الدولة بأهمية مشاركة القطاع الخاص وقطاع الأعمال في إدارة وتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني ، ورغبة منها في تحقيق ذلك فقد نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء عدة مسوح خلال الفترة (1998،1995، 2005 وأخيراً 2010) لبيان واقع سوق العمل والطلب على القوة العاملة حسب الحالة التعليمية والمهنية ورأي القطاعين العام والخاص بمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني ومدى توافقها وانسجامها مع متطلبات العمل .ووفقا لنتائج هذه المسوح عملت الحكومة خلال الفترة 2001-2010 وبالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة بتنفيذ نظام التلمذة الصناعية ، كما كان هناك تعاون مع منظمات الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوربي وجهاته الفنية مثل ETF و GTZ لتنفيذ عدة مشاريع تعاون أهمها مشروع تحديث التعليم والتدريب المهني الذي تم تنفيذه خلال الفترة (2005-2008) والذي أظهرت نتائجه ضرورة إحداث هيئة أو مجلس للتعليم والتدريب المهني مكون من ممثلين عن الجهات العاملة في التعليم والتدريب المهني في القطاعين العام والخاص وقطاع الأعمال وتطوير شراكة بين هذين القطاعين . إضافة إلى نشاطات المرصد والتلمذة الصناعية اللذين نفذا بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوربية ETF والمشروع الذي دعمته المؤسسة الألمانية للتعاون GTZ، ومشروع برنامج التحديث والتطوير الصناعي IMUP-Syria الذي تم تنفيذه بالتعاون مع UNIDO والحكومة الايطالية، ومشروع التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع UNDP حول مرصد القوى العاملة، إضافة لمساهمة مركز الأعمال والمؤسسات السوري الأوروبي SEBC، إلا أن هذه النشاطات والتعاون قد توقفت نتيجة الأزمة.

كما أن الجهات المجتمعية مثل غرف الصناعة والتجارة والجمعيات الأهلية والمنظمات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية ، قد شاركت في عملية التدريب المهني من خلال تقديم التدريب وخاصة للنساء والشباب في مجال دعم سبل العيش للأسر الفقيرة نذكر منها على سبيل المثال جمعية وفاء لأعمال للشباب SYEA التي

بدأت أعمالها عام 2004 وتقوم الجمعية بتعريف الشباب بكيفية التقدم إلى فرص العمل ،والأمانة السورية للتنمية التي تنفذ مشروع شباب والتي بدأت أعمالها عام 2005 وتقوم على توعية الشباب بهدف تغيير ثقافة العمل والتوجه نحو العمل الحر، وغيرها من المشاريع التي تقوم بها جمعية مورد ، إضافة إلى تجربة المشاركة المجتمعية ما بين غرفة صناعة حلب ومركز التدريب المهني في حلب والجمعيات الأهلية في التعاون في مجال التعليم والتدريب المهني تحت شعار من أجل حلب وذلك لتنمية سبيل العيش للأسر الفقيرة ومساعدة المناطق الهامشية الفقيرة.

كما أقامت المنظمات الشعبية ومنها الاتحاد النسائي (الذي تم حله مؤخراً وأسندت مهامه لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) دورات تدريبية للنساء في مجال الخياطة والتطريز والحلاقة والتجميل لمساعدة النساء من أجل إنشاء مشروعهن الخاص لدعم سبل العيش لأسرهن. كما يقوم مركز الأعمال والمؤسسات السوري من خلال مشروع SKILLS بالتعاون مع برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدعم الشباب في إنشاء مشروعهم الخاص. كذلك يقوم القطاع الخاص بدور ملحوظ في عملية التدريب من خلال مراكز التدريب الخاصة المنتشرة في جميع المحافظات وخاصة في محافظتي دمشق وحلب حيث يتم التدريب على مهن متعددة تعتمد على المهن المطلوبة من المتدربين أنفسهم والرائجة في سوق العمل.

ورغم ما سبق فإن التعليم والتدريب المهني والتقني لا يزال يعاني من مشكلات كثيرة تتمثل في انخفاض كفاءته الاقتصادية على جميع المستويات التعليمية والتدريبية ، وضعف مخرجاته وعدم تناسبها مع حاجات سوق العمل مما يسبب في هدر واسع ، بالإضافة إلى تدني الإنتاجية للقوى العاملة في التدريب الذي يعتمد بشكل كبير على تكليف بعض العاملين في التدريس النظري والعملي من خارج العاملين في المراكز التدريبية نظراً لعدم وجود كادر كاف مؤهل للتدريب ,إضافة إلى انخفاض تعويضات المدربين الذي يدفع بالعديد من المدربين المؤهلين إلى رفض المشاركةبالتدريب ، وهذا يلعب دوراً في ضعف تأهيل ونمطية التدريب وضعف الرقابة على جودته ، وقد نجم ذلك عن ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التدريب والجهات المستفيدة منه ، وغياب الرؤية الاستراتيجية المشتركة للنهوض بالتعليم والتدريب المهني والتقني من خلال العمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي والأهلي .

ويوضح الرسم التالي تطور عدد خريجي المراكز التدريبية المختلفة التابعة للجهات الحكومية خلال الفترة (2010-2000)

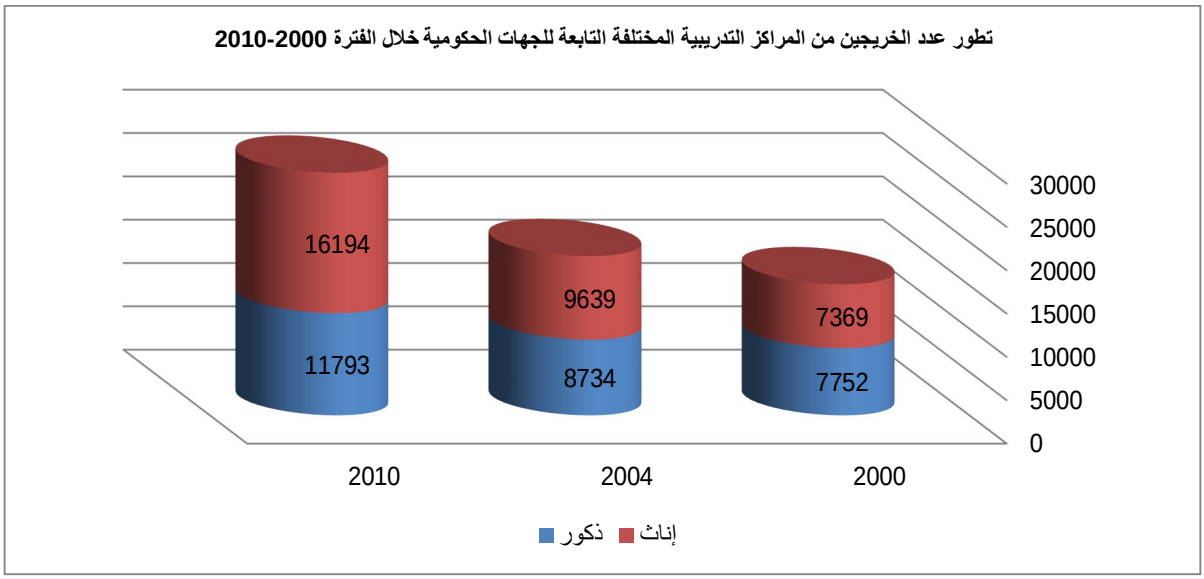

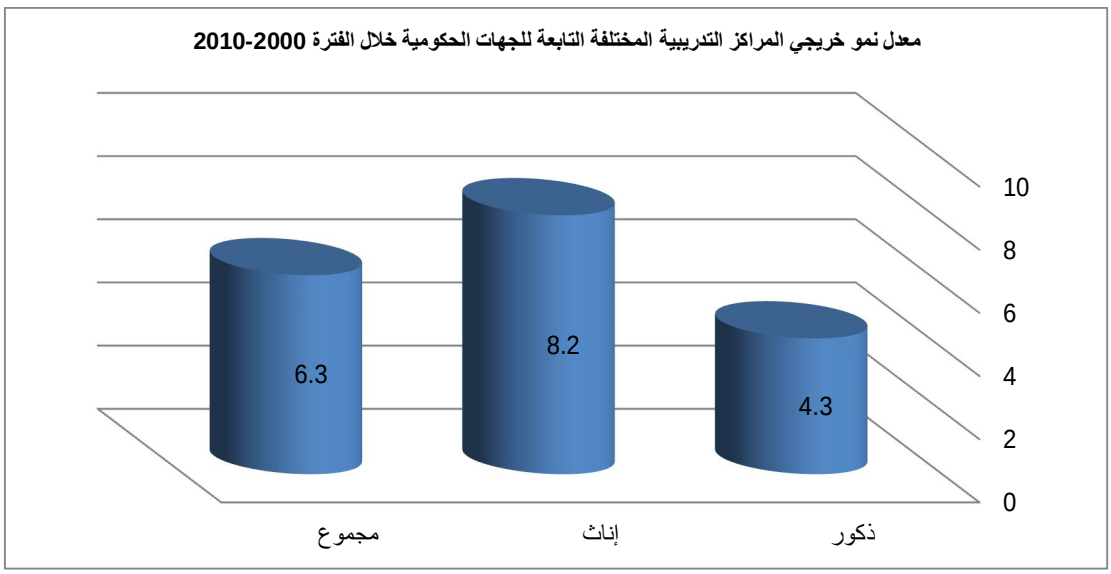

يلاحظ من الرسم أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي لخريجي المراكز التدريبية وخاصة ما بين الإناث وارتفاع عدد المراكز والمدارس المهنية من 146مركز ومدرسة عام 2000 إلى 198 مركز ومدرسة عام 2010 بمعدل نمو سنوي بلغ 3,1% ، إلا أنه يظل دون العدد المطلوب وحاجة الاقتصاد الوطني ، على الرغم من صدور الأنظمة والتعليمات الهادفة إلى رفع نسبة المتدربين في سوق العمل من 25% إلى 75% خاصة وأن أكثر من52 % من العاملين في سوق العمل هم من حملة الابتدائية فما دون وذلك في ضوء ارتفاع تقنيات وسائل الإنتاج خاصة في القطاع الخاص والتي تتطلب تدريباً مستمراً لقوة العمل وللداخلين مجدداً إلى سوق العمل .هذا وان ارتفاع معدل نمو الخريجين بمعدل نمو يبلغ ضعف معدل نمو عدد المراكز، يدل على ارتفاع معدل الاستفادة من المراكز وهذا مؤشر ايجابي . أما عن توزع المراكز والمدارس التدريبية وخريجيها حسب الجهات العامة فإن هناك أربعة مراكز تدريبية تابعة لوزارة الصناعة في محافظات (دمشق وحلب وحمص ودير الزور) وصل عدد خريجيها إلى 1131 خريج عام 2010 وذلك في المهن التي تحتاج إليها الوزارة. ويقدم التدريب من خلال دورات لمدة بين (3-9) أشهر وبشكل مجاني للمتدرب، هذا بالإضافة إلى الدورات

التي تقيمها المراكز لصالح شركات القطاع العام. كما يتبع لوزارة الإنشاء والإسكان 11 مركزاً تدريبياً في مجال مهن الإنشاء والتعمير موزعين في 11محافظة وتختلف مدة الدورة حسب المهنة. وقد بلغ عدد خريجي هذه المراكز 2600خريج عام 2010. كما أن هناك مركز تدريبي سياحي وفندقي في محافظة دمشق و16 مدرسة مهنية فندقية لخريجي التعليم الأساسي موزعة بين المحافظات وقد بلغ عدد الخريجين 721خريج عام 2010. اضافة لذلك هناك دورات تقام من قبل مراكز الثقافة الشعبية التابعة لوزارة الثقافة في مجال المهن اليدوية والشعبية والخياطة والتطريز والحلاقة والتجميل وغيرها من المهن من خلال دورات محدودة المدة، وقد بلغ عدد المتدربين في هذه الدورات حوالي 17000متدرب 66% منهم إناث، ويتوزع باقي المتدربين بين باقي الجهات العامة. وكما ذكرنا سابقاً فإن هذه الدورات تقدم للشباب الراغبين بالتدريب بهدف تأمين فرصة عمل أو المساعدة في تحسين سبل العيش وخاصة بين ربات الأسر الراغبات في تعلم مهنة لتحسين دخل العائلة.

القسم الثاني

أثر الأزمة على قوة العمل وسبل العيش

1- الآثار الاقتصادية والاجتماعية

أدت الأزمة السورية التي دخلت عامها السابع إلى ازدياد حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها سورية قبل الأزمة، كما اضافت العديد من المشاكل الجديدة التي نجمت عنها نتيجة المقاطعة والحصار الذي فرض على سورية واتساع الأعمال العسكرية وحدوث تدمير هائل في البنى التحتية والمنشآت الانتاجية والخدمية والمباني السكنية والأراضي الزراعية ونقص الكهرباء، اضافة إلى ارتفاع أعداد النازحين والمهجرين والقتلى والجرحى والمعاقين، والازدياد الكبير في نسبة البطالة وتراجع سبل العيش. ومن المؤكد أن كل هذه النتائج السلبية معرضة للزيادة مع استمرار الأزمة وخاصة الأعمال العسكرية وتأخر التوصل إلى حل سياسي لها.

تتلخص أهم نتائج الأزمة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وبشكل خاص على فرص العمل وسبل العيش حتى الآن بما يلي:

1- نزوح حوالي 31% من السكان من المدن والمناطق المشتعلة الى المناطق والمدن الآمنة وترك أعمالهم ومصالحهم، وذلك حسب المركز السوري لبحوث السياسات، حيث واجه القسم الأعظم منهم صعوبة في ايجاد السكن والعمل وفي توفر امكانية معاودة ممارسة نشاطاتهم الانتاجية في المناطق التي نزحوا أو انتقلوا اليها بسبب الحاجة إلى موارد مالية لا تتوفر لديهم أو لم يتم توفيرها لهم.

2- خروج أعداد كبيرة ومتزايدة من المنشآت الانتاجية والخدمية والبنى التحتية عن العمل والانتاج كلياً أو جزئياً نتيجة تدميرها ونهبها وتعذر الوصول اليها، والارتفاع المستمر بتكاليف إعادة تأهيلها وتشغيلها نتيجة الارتفاع في سعر القطع الأجنبي اللازم لاستبدال الآلات والتجهيزات المدمرة أو المنهوبة، حيث يصعب تقدير اجمالي هذه الأضرار بشكل دقيق وشامل وانما يتم تقديرها والاستئناس بالأرقام الأولية لهذه الخسائر المعلن عنها سواء من الجهات العامة أو الخاصة. وقد قدرت وزارة الادارة المحلية قيمة الأضرار المباشرة التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة في سورية حتى نهاية عام 2016، بـ 7.360 تريليون ليرة سورية (الدولار يعادل حوالي 520 ليرة)، في حين تقدر الأضرار غير المباشرة بـ 36.540 تريليون ليرة. ففي قطاع النفط بلغت الخسائر نحو 66 مليار دولار وفي قطاع الكهرباء بلغت الخسائر نحو 2000 مليار ل. س وفي قطاع النقل بلغت الخسائر 4.576 مليار دولار وفي قطاع التعليم العالي بلغت الخسائر 190 مليار ل.س. أما في مجال الصناعة فتشير الأرقام الأخيرة بهذا الخصوص إلى بلوغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة المتضررة والمصرح عنها 1548 منشأة منها 1100 منشأة في حلب و346 منشأة في محافظة دمشق وريفها و77 منشأة في حماة و25 منشأة في حمص. وتم تقدير قيمة أضرارها حسب تصريح أخير لوزير الصناعة بحوالي 700 مليار ليرة سورية. إلا أن الواقع يشير إلى أن أعداد المنشآت الخاصة المتضررة وخسائرها أكبر بكثير مما هو محصور ومعلن عنه حتى الآن خاصة بعد معارك الراموسة والشيخ سعيد الأخيرة التي سبقت استعادة شرقي حلب. وتشير التقديرات إلى أنه من بين حوالي 130515 منشأة صناعية كانت قائمة عام 2010 فإن حوالي ثلثها على الأقل خرج من الانتاج وخاصة في حلب وريف دمشق اضافة إلى المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر غير النظامية. وفي القطاع الحرفي وحسب رئيس الاتحاد العام للحرفيين فإن ما يقارب 70% من المنشآت الحرفية تعرضت للتخريب والدمار خلال الأزمة الراهنة خاصة مع تواجد الحرفيين وانتشارهم في كافة المحافظات وكان حرفيو حلب الأكثر تضرراً.

أما بالنسبة للقطاع العام فتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة أنه من بين 106 شركة وفرع ومركز استلام أقطان تابع للوزارة هناك 34 منها يعمل بشكل كامل و16 يعمل بشكل جزئي وهناك 56 شركة وفرع ومحلج متوقفة كلياً عن العمل منها 10 متوقفة قبل الأزمة والباقي (46) خارج السيطرة حالياً. ويشير تقرير صدر مؤخراً عن وزارة الصناعة إلى أن قيمة الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بمؤسساتها وشركاتها والجهات التابعة نتيجة الأزمة والعقوبات الاقتصادية، منذ بداية الأزمة حتى نهاية شهر آذار 2017 تقدر بأكثر من 905 مليار ليرة سورية، منها أضرار مباشرة بقيمة 500 مليار ليرة، وأضرار غير مباشرة بنحو 405 مليار ليرة. في حين تتجاوز القيمة الاستبدالية للشركات المتضررة حسب تصريح لوزير الصناعة السابق مبلغ 2600 مليار ليرة سورية منها 2031 مليار سورية القيمة الاستبدالية للشركات المدمرة. وهذه أرقام أولية قابلة للزيادة وفق تطور الأوضاع وأسعار القطع الأجنبي للآلات ومستلزمات الانتاج والتكاليف الأخرى.

3- تضرر أعداد كبيرة من العاملين (قتل، أسر، إعاقة، فقدان عمل ....) وحسب التقرير السنوي الصادر عن مديرية المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية وصل عدد العاملين المتضررين في المدن الصناعية: عدرا، والشيخ نجار، وحسياء، ودير الزور إلى 114627 عاملاً، منهم 41167عاملاً متوقفاً عن العمل. وقد سبق أن أعلنت وزارة الصناعة أن عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط بلغ 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلين في التأمينات الاجتماعية. وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفنيين والعمال المهاجرين. كما صرح وزير الصناعة ان مجموع الخسائر البشرية بلغ 603 منهم 318 متوفيا و203 مصابا و82 مخطوفامعظمهم من شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

4- تراجع الانتاج المحلي الفعلي أو المسوق من المنتجات الزراعية والحيوانية التي تشكل مواد غذائية أساسية للسكان ، وتلك التي تشكل مستلزمات انتاج للعديد من الصناعات الغذائية والنسيجية كالقطن والقمح والشوندر السكري والحليب والفواكه والخضراوات ، سواء بسبب الأزمة أو بسبب الأحوال المناخية والأمراض التي اصابت عدد من هذه المحاصيل ، أو بسبب قطع أعداد كبيرة من الأشجار وعدم العناية بها وصعوبة جني المحاصيل ونقلها وتسويقها ، اضافة إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة والبذار والمبيدات والعلف والأدوية البيطرية والحصول على الطاقة ، والتأخر في تحديد أسعار شراء بعض هذه المنتجات المحصور بيعها وتسويقها بالجهات الحكومية من المزارعين ما أدى إلى عدم تسليمها للجهات العامة المعنية وبيعها أو تهريبها بأسعار أعلى (القمح والقطن) أو العدول عن زراعتها (الشوندر السكري) . الأمر الذي أدى إلى انخفاض كمية القطن المحلوج المنتج من 220 ألف طن عام 2010 إلى 23 ألف طن عام 2016 إضافة إلى تراجع انتاج بذور القطن المستخدمة في انتاج اللنت والزيت من 377 ألف طن عام 2010إلى 36 ألف طن عام 2016. كما تراجع انتاج الشوندر السكري من 1,850مليون طن عام 2011 الى 8 ألاف طن عام 2016حيث تم تحويله للمرة الثانية إلى علف للماشية بسبب عدم اقتصادية تصنيعه. كما تراجع انتاج القمح المستلم من 3 مليون طن في عام 2010 إلى أقل من نصف مليون طن في عام 2016. وذلك على الرغم من لجوء الحكومة إلى التعاقد مع شركات خاصة لنقل القطن والقمح من المناطق التي يسيطر عليها المسلحون إلى المناطق التي تسيطر عليها من أجل تأمين ما يمكن من هذه المنتجات إلى المحالج ومعامل الغزل والمطاحن. كما سجل انتاج الزيتون انخفاضاً لحوالي النصف، وكذلك الفستق الحلبي والخضروات والحليب التي تشكل مدخلات للصناعات الغذائية انخفاضاً ملحوظاً. وقد أثرت كل هذه الأمور سلباً على فرص العمل والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر سواء في مجال توفير المواد الأولية اللازمة لها أو في ارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب عليها بما يتناسب مع التراجع الكبير في قدرة المستهلكين الشرائية.

5- هجرة العديد من رجال الأعمال والصناعيين والحرفيين ونقل أنشطتهم إلى البلدان المجاورة (الأردن، لبنان، تركيا، مصر..) حيث احتلت الاستثمارات السورية مراتب متقدمة في هذه البلدان مقارنة باستثمارات البلدان الأخرى. وقد أدى ذلك إلى ازدياد نسبة البطالة، علماً أن العديد من أصحاب المعامل المهاجرة قد اصطحبوا معهم أو استقدموا لاحقاً جزأً من العاملين لديهم للعمل في مشاريعهم التي أقاموها في تلك البلدان. أما العمال الآخرون الذين فقدوا أعمالهم فقد توزعوا بين من يبحث عن عمل جديد أو الهجرة إلى العديد من البلدان أو الانخراط في الصراع المسلح، أو ممارسة أعمال غير مشروعة مرتبطة بظروف الأزمة مثل الخطف والسرقة والتهريب وتجارة السلاح والمخدرات وغيرها.. وكان رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية قد أكد سابقاً بأن نسبة 25% من الصناعيين الحلبيين الذين أغلقت منشآتهم قاموا بالسفر للبحث عن استثمار وتشغيل أموالهم، وأن 90% من هؤلاء أنفسهم ذهبوا الى مصر للبحث عن استثمارات فيها. ويقدر عدد رجال الأعمال السوريين بمصر بحوالي 30 ألف رجل أعمال، ويعتبر المستثمر السوري هو المستثمر الأول في مصر منذ عام 2013، وتضخ مصانع الألبسة السورية في السوق المصرية شهرياً ما لا يقل عن 10 ملايين قطعة ملابس. كما حاز المستثمرون السوريون على ثلث الشركات ذات الرأسمال الأجنبي في تركيا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015. وحسب وكالة الأناضول التركية، ساهم السوريون خلال الفترة المذكورة في تأسيس 750 شركة من أصل 2395، تلاهم الألمان بـ 184، ثم الإيرانيون بـ 142. كما احتل المستثمرون السوريون المرتبة الأولى في قائمة الشركاء الأجانب بنسبة وصلت إلى 25.2%، حيث أسس 1131 سوريّاً في عام 2016 شركات جديدة بقيمة 32.8 مليون دولار. ولكن هذه الأرقام تبقى ضئيلة مقارنة بحجم الاستثمارات الحقيقي الذي يتحدث عنه السوريون في تركيا والذي يقدّر بحوالي 4.3 مليارات دولار. وقد تركزت استثمارات السوريين في تركيا في الصناعات النسيجية والغذائية والمطاعم وتجارةالمفرّق.

6- تراجع أو / وتوقف العمل في المشاريع الانتاجية والخدمية العامة والخاصة التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوقفة عن الإنتاج في المدن الصناعية الأربع (عدرا، حسيا، الشيخ نجار، دير الزور) 803 منشآه منها 729 منشأة في الشيخ نجار بحلب و69 منشأة في حسيا والبقية في عدرا ودير الزور.

7- انحسار كبير للطبقة الوسطى التي تتكون من الموظفين والأطباء والمهندسين والمثقفين والمعلمين والأدباء والحرفيين وصغار التجار والصناعيين والتي تعتبر محرك النشاط الاستثماري والثقافي في المجتمع. وتشير احدى الدراسات إلى أن هذه الطبقة كانت تشكل نحو 60% من المجتمع السوري قبل الأزمة عام 2011 وأصبحت تشكل الآن حسب معظم التقديرات نحو 10-15% فقط بسبب خسارة سوريا مئات الآلاف من أبناء هذه الطبقة نتيجة هجرتهم مع أموالهم إلى تركيا ومصر وأوروبا وغيرها من البلدان، أو بسبب خسارة بعضهم لممتلكاته ومصانعه في مناطق القتال.

8- حرمان نسبة كبيرة من أطفال سورية من الالتحاق بالمدارس (حوالي مليونين) حيث تم تدمير حوالي 4000 مدرسة، كما انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من 98.4% عام 2011 إلى 70%. يضاف إلى ذلك اضطراب الدراسة في العديد من الجامعات والمدارس العامة والخاصة ونقص المدرسين ما أدى إلى ضياع فرص التعليم وتشتته واضطرابه بالنسبة للعديد من الأطفال والشباب وبشكل خاص في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة.

9- تراجع معدلات تحصين الأطفال ضد الأمراض بواسطة اللقاحات من حوالي 100% في جميع المحافظات قبل الأزمة إلى نسبة تتراوح بين 50% و70% بحسب المحافظات، ووصولها إلى الصفر في بعض المناطق

على الرغم من حملات التلقيح العديدة التي تقوم بها وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، وعودة أمراض كان السوريون قد نسوها، وتفاقم أمراض كانت معدلات انتشارها منخفضة.

10- توقف العمل بمشاريع التعاون الفني والعلمي مع المنظمات والجهات الدولية المانحة وتجميد العمل بالعديد من المنح وبرامج التعاون في هذه المجالات، وعدم عودة الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ وتركيب خطوط الانتاج الجديدة المتعاقد على اقامتها أو تطويرها في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

11- التراجع الكبير في اداء القطاع العام الصناعي حيث تشير نتائج أعماله إلى تراجع واضح في كافة مؤشراته الاستثمارية والانتاجية والتجارية والعمالية. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام الصناعي في عام 2015 نحو 33مليار ليرة سورية متراجعاً من حوالي 61 مليار ليرة سورية في عام 2010 وارتفع الى 72 مليار في عام 2016 على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار منتجاته خلال فترة الأزمة.

12- تراجع عدد المشاريع الصغيرة المشمّلة بأحكام المرسوم رقم 8 لعام 2007 من 105عام 2010 إلى 24 مشروعاً عام 2012 وإلى 13مشروعاً عام 2013 وإلى11مشروعاً عام 2014. وعاد وارتفع الى 23مشروعاً عام 2015 ثم اقتصر على مشروعين فقط خلال الربع الأول من عام 2016. أما المشاريع المتوسطة المشمّلة بنفس المرسوم فقد تراجعت أيضاً من 235 مشروعاً عام 2010 إلى 58 مشروعاً عام 2011 ثم إلى 14 مشروعاً عام 2012 إلى 20مشروعاً في كل من عامي 2013 – 2014 ثم إلى 14مشروعاً عام 2015 وإلى مشروعين فقط خلال الربع الأول من عام 2016.

كما تراجع عدد المشاريع الصناعيةالمنفذة سنوياً من 1057 مشروعاً في عام 2011 إلى 667 مشروعاً في عام 2012 و277 مشروعاً في عام 2013 ليعاود الارتفاع إلى 475 في عام 2014 و570 مشروعاً في عام 2015 و732 مشروعاً في عام 2016. وقد شكلت المنشآت الحرفية نسبة تراوحت بين 38% و61% من مجموع هذه المنشآت بوسطي 50% من مجموع المشاريع المنفذة خلال الفترة 2011-2016 والبالغ 4231 مشروعاً. وشكلت المنشآت المنفذة وفق القانون 21 حوالي 49 % في حين كانت نسبة المشاريع المنفذة وفق قانون الاستثمار أقل من 1%.

13- تدهور الوضع البيئي في معظم المناطق السورية (تلوث التربة والماء والهواء) نتيجة الأعمال العسكرية من ناحية والتعدي على الأشجار وقطعها سواء لاستخدامها للتدفئة والوقود أو احتراقها بسبب الأعمال العسكرية. اضافة إلى اتباع الأساليب البدائية في تكرير النفط في عدد من المحافظات والمناطق الشمالية الشرقية، ولا شك بأن تأثر التربة الزراعية في هذه المناطق التي تشكل مصدراً هاماً للمنتجات الزراعية والحيوانية في سورية أثرت وستؤثر مستقبلاً على مختلف الجوانب الصحية والغذائية للسوريين.

2- أثر الحصار والمقاطعة على فرص العمل وسبل العيش

بعد أشهر قليلة من بداية الأزمة في آذار 2011، فرض العديد من الدول العربية ودول العالم عقوبات متنوعة على سورية، رغم عدم صدور قرار دولي من هيئة الأمم المتحدة بذلك، تم بموجبها تجميد أرصدة الحكومة والمؤسسات السورية في بنوك هذه الدول ووقف الاستيراد منها والتصدير اليها. كما شملت العقوبات قطاعات النقل وحركة الطيران والمصارف والتأمين. وقد انعكست هذه الاجراءات سلباً على فرص العمل وسبل العيش في سورية. حيث أدت إلى صعوبات كبيرة في استيراد مستلزمات الانتاج والآلات وكذلك تصدير المنتجات الصناعية والزراعية وبالتالي توقف الانتاج والتشغيل. كما أدت هذه الاجراءات إلى ازدياد تكاليف النقل والتأمين وفتح الاعتمادات وبالتالي رفع تكاليف وأسعار المواد المستوردة والمنتجةمحلياً وفي مقدمتها المواد الاستهلاكية

الضرورية كالغذاء والدواء النوعي لبعض الأمراض الذي كانت تقدمه الحكومة. وقد ترافق ذلك مع تراجع قيمة الليرة السورية بأكثر من 90% مما كانت عليه قبل الأزمة (من 47 ل.س مقابل الدولار في عام 2010 إلى حوالي 550 ل.س مقابل الدولار في عام 2016) الأمر الذي أدى الى ارتفاع الأسعار بأكثر من عشرة أضعاف، وبالتالي تدهور المستوى المعيشي للسكان وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الضرورية وخاصة لذوي الدخل المحدود، على الرغم من الزيادات المتعددة تحت مختلف التسميات التي تمت للعاملين في الدولة والمتقاعدين منذ بداية الأزمة وحتى الان. لقد كان وسطي راتب الموظف في عام 2010 نحو 16000 ل.س تعادل حسب صرف الدولار في ذاك الوقت نحو 340 دولار وأصبح بعد كل الزيادات نحو 28000 ل.س يعادل 50دولاراً فقط حسب سعر الصرف حالياً . وحسب المركز السوري لبحوث السياسات فإن معدلات الفقر بكافة مسمياتها في سورية ارتفعت بشكل كبير حيث يقدر معدل الفقر العام في عام 2015 بنحو 85.2% وبلغت نسبة من يعيشون في فقر شديد 69.3% من السكان، وهم غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية، كما بات نحو 35% من السكان يعيشون في فقر مدقع، غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية الأساسية. ويتفاوت مستوى الفقر بين المحافظات ويزداد الوضع سوءاً في مناطق النزاع والمناطق المحاصرة. في ذات الوقت الذي عمدت فيه الحكومة السورية إلى تخفيض الدعم الذي كانت تقدمه للعديد من السلع والخدمات فلجأت إلى رفع أسعار العديد منها بدأً من الخبز مروراً بالمحروقات والأدوية وخدمات الهاتف والكهرباء والنقل وعدد من الرسوم والضرائب الأخرى. كما أوقفت العمل بالبطاقة التموينية بذريعة تراجع موارد الدولة وايصال الدعم لمستحقيه.

ادى الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار وعدم تناسبه مع مستوى الدخل وخاصة بالنسبة للعاملين في الجهات الحكومية والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود ، ممن لا يستطيعون عكس هذا الارتفاع على أجورهم وخدماتهم، الى استنزاف المدخرات التي كان يملكها قسم من السوريين ، كما أدى الى سعي المزيد من العاملين في القطاعين العام والخاص وكذلك القادرين على العمل للحصول عن عمل اضافي اخر لتخفيف اثار الأزمة على مستواهم المعيشي ، كما أدى إلى زيادة مساهمة المرأة في العمل دعماً لدخل الأسرة أو غياب المعيل، وكذلك تضاعفت عمالة الأطفال من 10إلى 20% . في ذات الوقت الذي نشطت فيه الأعمال غير المشروعة كالخطف والسرقة والتزوير والتهريب وتجارة السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها....

3- آثار الأزمة على واقع العرض من قوة العمل

أثرت الأزمة على متغيرات العرض من قوة العمل والعوامل والمتغيرات السكانية والاجتماعية بأشكال مختلفة بعضها سلبي والبعض الآخر ايجابي نستعرضها فيما يلي:

1 –المتغيرات السكانية:

كان للازمة دوراً كبيراً في التأثير على عوامل النمو السكاني (الخصوبة والوفيات وصافي الهجرة الخارجية) حيث تراجع النمو السنوي للسكان من 2.66% خلال الفترة (1994-2004) إلى 2.37% خلال الفترة (2004-2010) ويتوقع انخفاضه خلال فترة الأزمة ليصبح سالباً، حيث يقدر انخفاضه خلال الفترة 2010-2015 بمعدل يصل إلى -1.5 % سنويا على أقل تقدير، ليصل عدد السكان إلى حوالي 19.1 مليون نسمة (*). في حين كان من المتوقع أن يصل عدد سكان سورية في حال استمرار الحال كما هو عليه في الفترة (2004-2010) إلى 23.3 مليون نسمة عام 2015، وإلى حوالي 23.8 عام 2016، أي أن الفرق في عدد السكان المقيمين حالياً في سورية وعدد السكان في حال استمرار الحال كما هو علية قبل الأزمة، يصل إلى ما يزيد عن 4 مليون نسمة هاجروا إلى خارج سورية خلال الفترة (2011-2015) وذلك وفق تقديرات منظمة الهجرة

الدولية، يضاف إلى هذا العدد صافي الزيادة الطبيعية (الولادات(الخصوبة)- الوفيات) خلال الفترة (2011-2015).

بلغ حجم النزوح السكاني من المناطق الساخنة إلى المناطق الأكثر أماناً خلال فترة الأزمة أكثر من ثلث سكان سورية. ويتوقع أن يبلغ عدد النازحين حوالي 6 مليون نسمة (**) حيث كانت محافظات (طرطوس واللاذقية والسويداء ومدينة دمشق والمناطق الآمنة من محافظة ريف دمشق) أكثر المحافظات جذباً للسكان خلال فترة الأزمة، بينما كانت محافظات (الرقة وحلب وإدلب ودرعا ودير الزور وريف دمشق) أكثر المحافظات الطاردة للسكان، في الوقت الذيكان الكثير من هذه المحافظات جاذباً للسكان قبل الأزمة. ويتوقع أن يكون تأثير النزوح كبيرا على حركة القوى العاملة بين المحافظات وعلى تركيبة قوة العمل القطاعية والمهنية نظراً لأن نسبة كبيرة من هؤلاء النازحين كانتفترة نزوحهم لأكثر من ثلاث سنوات نظراً لحجم الدمار الكبير في المناطق الطاردة للسكان والذي أصاب المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية والخدمية، وتضرر مساكن النازحين وسرقة ممتلكاتهم أو تدميرها والتي من المتوقع أن تحتاج فترة من الزمن لإعادة بنائها. وعليه فإن عملية إعادة الإعمار وتأمين سبل العيش وفرص العمل للسكان النازحين تلعب الدور الأكبر في عودتهم إلى أماكن إقامتهم السابقة إضافة إلى إعادة إعمار وترميم وإصلاح مساكنهم وصيانة وإعمار البنية التحتية وإعادة حالة الأمن والاستقرار إلى سابق عهدها قبل الأزمة.

ان الحركة السكانية خارج وداخل البلاد لعبت دوراً في المتغيرات السكانية وسيستمر تأثيرها خلال السنوات وحتى العقود القادمة وسنعرض أهم هذه الآثار على أهم المتغيرات السكانية:

الخصوبة والولادات:

رغم أن نمط الخصوبة المرتفع لا يزال يسود أكثر المحافظات السورية وخاصة الشمالية والشرقية، إلا أن هناك اتجاه عام لانخفاض الخصوبة الكلية والزواجية خلال الفترة (1994- 2009-2004) ويتوقع استمرار هذا الاتجاه بالانخفاض حتى عام 2015 أو ثباته على اقل تقدير. ويعزز هذا الاتجاه آثار الأزمة على ارتفاع نسبة العزوبية نتيجة تركز الهجرة ما بين الشباب وخاصة الذكور في سن الإنجاب والعمل، وارتفاع التحاق الإناث في التعليم الثانوي والجامعي خلال الفترة 2001-2010- 2015، رغم انخفاضه بشكل بسيط خلال فترة الأزمة (2011- 2015)، وارتفاع مشاركة الإناث بقوة العمل خلال الأزمة، حتى ما بين ربات المنازل، لتأمين متطلبات سبل العيش للأسرة، وكل ذلك له دور في انخفاض الخصوبة. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى آثار الأزمة على خدمات الصحة الإنجابية نتيجة خروج عدد من المراكز الصحية والمشافي العامة والخاصة خارج الخدمة، وبالتالي انخفاض مستوى تقديم خدمات الصحة الإنجابية ورعاية الحامل، ويمتد هذا الانخفاض إلى مراكز الإيواء للنازحين، وهذا سيؤدي إلى انخفاض رعاية الحامل وارتفاع الوفيات ما بين الأمهات.

الوفيات:

انخفضت نسبة الوفيات خلال الفترة (2011-2004-1994) بشكل ملحوظ نتيجة ارتفاع المستوى الصحي والاجتماعي للسكان وخاصة وفيات الأطفال الرضع ودون الخمس سنوات ووفيات الأمهات. فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 5.2 بالألف عام 1994 إلى 3.8 بالألف عام 2010وانخفضت وفيات الأطفال الرّضع من 34.6 بالألف إلى 18.3 بالألف، ووفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 41.7 بالألف إلى 18.4 بالألف، ووفيات الأمهات من 107 إلى 52 وفاة لكل مئة ألف ولادة حية وذلك خلال نفس الفترة. وضمن ظروف الأزمة وانخفاض مستوى الخدمات الصحية نتيجة العمليات العسكرية وخاصة في المناطق الساخنة ، فإنه

يتوقع ارتفاع معدل الوفيات الخام ليصل ما بين 7-10 بالألف خلال فترة الأزمة وفق تقديرات عدد من الدراسات ، وخاصة الوفيات ما بين الشباب نتيجة منعكسات الأزمة ، وكذلك وفيات الأطفال الرضع دون الخمس سنوات ، ووفيات الأمهات نتيجة انخفاض الرعاية الصحية وارتفاع أسعار الأدوية والخدمات الصحية وتكاليف المعيشة ، وذلك رغم الجهود المبذولة للاستفادة القصوى من الخدمات الصحية المتوفرة ونشر الخدمات الصحية المتوفرة ونشر خدمات التلقيح للأطفال في سن اللقاح .

(*) (**) وفق تقديرات فريق العمل استناداً لتقديرات عدد من المنظمات الدولية وواقع البيانات السكانية الأساسية في عدد من الدراسات حول السكان في سورية

الهجرة الخارجية:

كان صافي الهجرة سالباً دائماً لصالح المهاجرين خارج سوريا، وارتفع هذا الصافي خلال الفترة 1994-2004-2010، كما ارتفع حجم صافي الهجرة ليصل إلى حوالي 3 مليون نسمة عام 2010. وفي ظل الأزمة ارتفعت الهجرة الخارجية بشكل ملحوظ نتيجة هجرة عدد كبير من السكان وخاصة من الشباب إلى خارج سورية للبحث عن عمل أو الحصول على الأمان المرغوب من المهاجر، والذي يقدر وفق بيانات منظمة الهجرة وبعض الدراسات ما بين 1.3 -1.6 مليون لاجئ وذلك غير اللاجئين المقيمين حالياً في الدول المجاورة (لبنان والأردن وتركيا والعراق والدول العربية الأخرى) والمقدر بما يزيد عن 2.5 مليون لاجئ وهذه الأرقام وفق تقديرات الدول المستقبلة للاجئين السوريين.

البنية العمرية للسكان:

تطورت البنية العمرية للسكان خلال الفترة (1994-2004-2010) بسبب التغير في السلوك الإنجابي نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعيةالتي لعبت دوراً في انخفاض الخصوبة الكلية والزواجية كما سبق عرضه. وتراجعت نسبة السكان الأطفال لصالح السكان في سن العمل (القوة البشرية من عمر15-64 سنة). حيث تراجعت نسبة السكان الأطفال من حوالي 45% عام 1994 إلى 37% عام 2010 وأدى ذلك لارتفاع نسبة السكان في سن العمل من 15-64 سنة من حوالي 52% إلى حوالي 58.6 % والسكان من عمر 65 سنة فما فوق من 3% إلى 4% خلال الفترة 1994-2010. وكان من المتوقع، في حال استمرار هذا الوضع، أن ترتفع نسبة السكان في سن العمل إلى حوالي 61%. ويعبر هذا التغير في التركيب العمري للسكان عن بدء وصول المجتمع السوري مرحلة النافذة الديمغرافية التي تمر بها المجتمعات السكانية التي تصل فيها نسبة السكان في سن العمل الى ضعف نسبة السكان المعالين (أقل من 15سنة وأكثر من 65 سنة) والتي تمتد لفترة ما بين (25-35) سنة، يبدأ بعدها المجتمع السكاني بمرحلة التشيخ. ولكن ضمن ظروف الأزمة وارتفاع الهجرة الخارجية والوفاة وخاصة ما بين السكان الشباب، فإنه من المتوقع انخفاض نسبة السكان في سن العمل بشكل متدرج إلى حوالي 54.5% من حجم السكان عام 2015(*) وبالتالي يتوقع أن يتأثر دخول سورية في مرحلة انفتاح النافذة الديمغرافية على الرغم من بدء دخول عدد من المحافظات (طرطوس، السويداء، اللاذقية ودمشق) في هذه المرحلة خلال الفترة (2005-2015). ومن الطبيعي أن تظهر تداعيات انخفاض نسبة السكان في سن العمل على الداخلين في سوق العمل خلال فترة الأزمة، وان تمتد إلى السنوات القادمة على بنية السكان بشكل عام وعلى الداخلين الى سوق العمل خلال العقود القادمة.

(*) حسب تقديرات فريق العمل

4- أثر الأزمة على المتغيرات الاجتماعية

1- التعليم:

حدثت خلال الفترة (2000-2010) تطورات ايجابية في الواقع التعليمي في سورية تمثلت بانخفاض نسبة الأمية، وارتفاع نسبة المتعلمين من الذكور والإناث، رغم تفاوت هذا التطور بين محافظة وأخرى ومآبين الذكور والإناث، وانخفاض في الفجوة التعليمية ما بين الذكور والإناث. فقد انخفضت نسبة الأمية من 25% عام 1994 (ذكور 11.5% وإناث 31.6%) إلى 19% عام 2004 (ذكور 9.3% وإناث 23.4%) وإلى حوالي 16% عام 2010 (ذكور 9% وإناث 23%). ويلاحظ انخفاض الفجوة بين الذكور والإناث من 20% عام 1994 إلى حوالي 14% عامي 2004-2010. ويتوقع انخفاض الفجوة بشكل أكبر خلال فترة الأزمة نتيجة ارتفاع معدلات التحاق الإناث بالتعليم في مختلف المراحل التعليمية وخاصة التعليم الثانوي العام والجامعي. ورغم هذا التطور الكبير، لا يزال تأثير ارتفاع معدلات التحاق الطلاب بالتعليم دون المتوقع، وخصوصاً بعد صدور القانون رقم 32 لعام 2002 الخاص برفع إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الإعدادية (التعليم الأساسي) والذي لعب دوراً في انخفاض التسرب بين المرحلتين الابتدائية والإعدادية.

وقد كان للأزمة دوراً كبيراً في تراجع الكثير من المؤشرات الايجابية في الجانب التعليمي نتيجة خروج عدد كبير من المدارس من العملية التعليمية نتيجة الأعمال العسكرية أو بسبب تحويلها لمراكز إيواء للنازحين من المحافظات ليصل عدد المدارس التي خرجت من عملية التعليم حوالي 4000 مدرسة. إضافة إلى دور الأزمة في رفع نسبة التسرب من التعليم نتيجة الأعمال العسكرية وصعوبة وصول التلاميذ والطلاب إلى مدارسهم، وخاصة في المناطق التي تقع خارج السيطرة خوفاً من القتل والخطف. يضاف إلى ذلك انخفاض نوعية التعليم نتيجة الدوام النصفي، وارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في الشعبة الواحدة، وتسرب العديد من المعلمين والمدرسين، ما أدى إلى ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب لكل معلم ومدرس، اضافة إلى الخسائر المادية نتيجة الدمار والتخريب التي بلغت أكثر من مائة مليار ليرة سورية. وتكمن الخسارة الكبيرة في ضياع سنوات الدراسة على التلاميذ والطلاب نتيجة الأزمة وخاصة في المناطق الساخنة مما أدى إلى انخفاض سنوات المتمدرس لكل فرد من السكان.

ففي مرحلة التعليم الأساسي كان من المتوقع، في ظل استمرار معدل النمو للتلاميذ والطلاب خلال الفترة 2000-2010 في مرحلة التعليم الأساسي والبالغ 2,7%سنوياً ، أن يبلغ عدد التلاميذ والطلاب في العام الدراسي 2015 - 2016 حوالي 5325 ألف تلميذ وطالب بينما كان هناك فعليا حوالي 3605 ألف تلميذ وطالب. أي أن عدد التلاميذ والطلاب المتسربين خلال الفترة 2011-2015 بلغ حوالي 1720 ألف تلميذ وطالب لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا خلال سنوات المرحلة الابتدائية، إما نتيجة عدم القدرة على الالتحاق بالمدرسة بسبب وجودهم في مناطق ساخنة، أو بسبب النزوح والتحاقهم بالعمل، أو بسبب الهجرة إلى خارج سورية. وهذا العدد الكبير للتسرب سيكون له آثار كبيرة على ارتفاع نسبة الأمية بين السكان في السنوات القادمة، ودخول أعداد متزايدة من حملة الإعدادية فما دون الى سوق العمل. مع الإشارة إلى أن نسبة التسرب ترتفع بشكل ملحوظ في المحافظات الطاردة للسكان أثناء الأزمة أكثر منها في المحافظات الجاذبة للسكان.

أما في التعليم الثانوي العام، فقد كان الوضع أفضل لكل من الذكور والإناث على الرغم من أن معدل الانخفاض خلال الفترة 2011-2015 كان أكبر بين الذكور منه ما بين الإناث، حيث بلغ بين الذكور -1.3% وبين الإناث -0.9%. وكان من المتوقع في حال استمرار معدل النمو كما كان عليه الحال ما بين 2000-2010 أن يصل عدد طلاب التعليم الثانوي العام الى حوالي 600 ألف طالب، بينما كان عدد الطلاب فعلياً 393 ألف طالب، أي

أن عدد الطلاب المتسربين من مرحلة التعليم الثانوي حوالي 200 ألف طالب. ويتوقع ان تكون نسبة التسرب أكبر في الثانويات المهنية (الصناعية والتجارية والنسوية والزراعية والبيطرية) إضافة إلى الانخفاض السابق والبالغ -1.9% سنويا خلال الفترة (2000-2010).

أما في التعليم العالي (معاهد متوسطة وجامعة فما فوق) فقد ارتفع عدد طلاب التعليم العالي خلال فترة الأزمة بمعدل نمو سنوي وصل إلى 2.9% خلال الفترة 2011-2015، على الرغم من الصعوبات التي واجهها التعليم نتيجة الأزمة وخاصة في جامعة حلب وفروعها في دير الزور وادلب وجامعة البعث، والنقص الملحوظ في الكادر التدريسي والفني نتيجة هجرة الفنيين والأكاديميين خارج سورية بسبب الأزمة.

الواقع المعاشي والفقر:

لا يوجد اتفاق دولي على تعريف الفقر، نظراً لارتباطه بعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية متداخلة، تصعب من وضع الفقر في قالب موحد. لذلك مر مفهوم الفقر بسلسلة من التطورات، حيث بدأ التركيز على مستوى الدخل من خلال حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ثم تطور ليشمل محدودية الدخل ونقص فرص الحصول على خدمات الغذاء والصحة والتعليم والمسكن،وتواصل المفهوم بالاتساع ليضم بعداً جديداً يتمثل بالحرمان من الخيارات التي تتيح للفرد أن يعيش حياة صحية آمنة ويتمتع بالحرية والكرامة واحترام الآخرين.

ويشير تقرير الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء ومنظمة اليونيسف عام 2014 الى انه ووفقاً لدليل الفقر متعدد الأبعاد، فإن الفقر قد انخفض في سورية بمعدل 41% ما بين عامي 2001-2009 مما عكس تحسناً ملموساً في حالة التنمية البشرية عند السوريين، وكان الانخفاض أكبر بين السكان في الريف أكثر منه في سكان الحضر. حيث انخفض بين سكان الريف من 0.083 عام 2001 إلى 0.047 عام 2009 بينما انخفض بين سكان الحضر من 0.038 إلى 0.027 خلال الفترة نفسها. وانخفضت نسبة انتشار الفقر انخفاضاً ملحوظاً من 15% عام 2001 إلى 9% عام 2009، وكذلك كثافة دليل الفقر متعدد الأبعاد من 40% إلى 38% خلال نفس الفترة.

أما على مستوى المحافظات فإن الأداء متفاوت فيما بينها، حيث تضم المحافظات الشرقية والشمالية أعلى نسبة ممن يعانون الفقر متعدد الأبعاد. حيث كانت محافظات دير الزور والرقة وحلب والحسكة وإدلب الأكثر حرماناً وفقاً لدليل الفقر. بينما كانت محافظات السويداء وطرطوس واللاذقية ودمشق هي المحافظات الأقل حرماناً. إلا انه رغم ذلك فقد حدث انخفاض في دليل الفقر في المحافظات الأكثر حرماناً أكثر مما حدث في المحافظات الأقل حرماناً خلال الفترة 2001-2009. كما أنه لم يحدث تبدل ملحوظ ما بين المحافظات خلال هذه الفترة.

هذا وقد كان للأزمة التي تمر فيها سورية منذ أكثر من ست سنوات دوراً كبيراً في انخفاض المستوى المعاشي للسكان، وخاصة ما بين الأسر النازحة التي وصلت نسبتها إلى 45% من السكان. حيث انخفضت سبل العيش لدى هذه الأسر وفقدت ممتلكاتها ومكان اقامتها، إضافة إلى المنعكسات السلبية التي تأثر فيها جميع السكان بسبب الانكماش الاقتصادي الكبير الذي حدث نتيجة تدمير وتخريب قسم كبير من المنشآت العامة والخاصة الاقتصادية والخدمية، وتدمير قسم كبير من البنى التحتية، وفقدان عدد كبير من المشتغلين عملهم وسبل عيشهم، وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير. مما أدى إلى انتشار الفقر وارتفاعه خلال فترة الأزمة ووصوله إلى مستويات كبيرة قدرتها عدد من الدراسات بنسبة تتراوح ما بين 75-80%. وتختلف هذه النسبة ما بين المحافظات بشكل ملحوظ، حيث كانت أكبر نسبة في المحافظات الطاردة للسكان. كما لعبت الأزمة دوراً في

استمرارية التفاوت في دليل الفقر متعدد الأبعاد وارتفع التفاوت نتيجة النزوح الكبير للسكان من المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية التي كانت طاردة للسكان في فترة الأزمة.

وضمن مكونات دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يتضمن ثلاثة أبعاد، هناك مؤشرات تحدد مستوى كل بعد من أبعاد دليل الفقر هي:

آ –الصحية وتتضمن مؤشرين (وفيات الأطفال والتغذية)

ب- التعليم ويدل عليه مؤشران (سنوات التمدرس والدوام المدرسي للأطفال)

ج- مستوى المعيشة وتدل علية ست مؤشرات هي (الكهرباء، مياه الشرب، الصرف الصحي، الأرضية، وقود الطهي، الأصول)

وضمن المنهجية المعتمدة في قياس دليل الفقر، فإن جميع المؤشرات المكونة للأبعاد الثلاثة لدليل الفقر قد تراجعت مكوناتها خلال فترة الأزمة نتيجة التخريب الممنهج للمنشآت والبنى التحتية بما فيها التعليمية والصحية والخدمية، وفقدان عدد كبير من العاملين عملهم، وارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض سبل العيش ومستوى المعيشة للسكان، وخاصة ما بين النازحين نتيجة تدمير ممتلكاتهم، والانقطاعات في الكهرباء والماء والوقود، إضافة إلى آثار العقوبات الاقتصادية التي كان المواطن هو المتأثر الاكبر منها. كل ذلك رفع نسبة الفقر بين السكان في سورية وكان تأثيره أكبر في المناطق الساخنة وفي المناطق الطاردة للسكان نظراً لتراجع المؤشرات المكونة لدليل الفقر بشكل سلبي وملحوظ.

وضمن استمرار هذا الوضع لأكثر من ست سنوات، فإنه قد فرض على السكان والأسر التأقلم والتكيف مع ارتفاع تكاليف المعيشة من خلال إتباع عدة إجراءات نذكر منها (إنقاص حصة الغذاء، تأمين سبل عيش إضافية من خلال عمل إضافي لرب الأسرة، أو تسريب الأبناء من التعليم والالتحاق بسوق العمل، أو دخول ربات المنازل أنفسهم للعمل ضمن المنزل أو خارج المنزل للمساعدة في تكاليف المعيشة، أو خفض المصاريف الخاصة بالتعليم، أو الاستعانة بالمدخرات أو من تحويلات الأقارب في الخارج.

3- التشغيل:

ارتفع حجم القوى العمالة من حوالي 4.1 مليون عامل عام 1994 إلى4.9 مليون عامل عام 2004 وإلى 5.5 مليون عامل عام 2010. أما خلال فترة الأزمة (2011- 2015) فيتوقع انخفاض حجم قوة العمل بما يزيد عن 25% عما كانت عليه في عام 2010، وذلك نتيجة الهجرة والتسرب خارج قوة العمل، وخروج عدد كبير من المنشآت الاقتصادية العامة والخاصة خارج العمل، وفقدان سبل المعيشة للكثير من السكان وخاصة من النازحين. وكان الانخفاض في قوة العمل يزيد عن نسبة المهاجرين خارج سورية خلال فترة الأزمة والتي تقدر بحوالي 20% من السكان عام 2010 ، بسبب تركز الهجرة ما بين العاملين والسكان في سن العمل , ويتوقع أن يصل عدد قوة العمل عام 2015 إلى حوالي 4.2 مليون عامل(*) كما يتوقع أن تكون نسبة المتعطلين قد ارتفعت من 8.6% عام 2010 إلى 14.9% عام 2011 لتصل إلى ما يزيد عن 26.2% من مجموع قوة العمل عام 2015 و 2016 والى60% ما بين الإناث ، نظراً لدخول أعداد متزايدة من الإناث وخاصة من طالبات العمل من خارج قوة العمل وخاصة ربات المنازل ، اضافة إلى طالبي العمل من الأطفال والمتقاعدين وخاصة من النازحين ، إضافة إلى ارتفاع طالبي العمل من المشتغلين أنفسهم لتأمين دخل إضافي للأسرة

وخاصة من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص وطالبي العمل من الشباب الذين يبحثون عن عمل من الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة .

5- أثر الأزمة على أهم مؤشرات قوة العمل وسبل العيش:

معدلات النشاط الاقتصادي الخام والمنقح:

من المتوقع انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي الخام إلى ما دون 26% نظراً لانخفاض القوة العاملة بمعدل أكبر من انخفاض السكان، وذلك لارتفاع نسبة الهجرة بين القوى العاملة بمعدلات أعلى وتركز الهجرة ما بين العاملين الذين فقدوا عملهم نتيجة الأزمة وهاجروا إلى الدول المجاورة أو الدول الأوروبية للبحث عن عمل لتأمين سبل العيش لهم ولأسرهم. وهذا الانخفاض المتوقع في معدل النشاط الاقتصادي الخام كان له دور في ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية الخام خلال فترة الأزمة 2011-2016 ليصل إلى حوالي أربعة أفراد.

كما يتوقع انخفاض معدل النشاط الاقتصادي المنقح ليصل إلى ما ب ين40% - 43% نظراً لتقارب نسبة الهجرة ما بين السكان في سن العمل سواء كانوا عاملين أو غير عاملين سابقاً ليصل معدل الإعالة العمرية المنقح إلى ما يزيد عن خمسة أفراد. ان ارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية الخام أو المنقح سوف ينعكس سالباً على سبل المعيشة للسكان وخاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض فرص العمل وتراجع القدرة الشرائية للأجور نتيجة الأزمة.

<u>*تقديرات فريق العمل</u>

التركيب التعليمي لقوة العمل:

رغم التطور التعليمي في سنوات ما قبل الأزمة، إلا انه لا يزال هناك اختلال نوعي في التركيبة التعليمية للداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. حيث لا يزال القسم الأكبر من الداخلين إلى هذه السوق هم من حملة الإعدادية فما دون وتصل نسبتهم إلى حوالي 50% من مجموع الداخلين خلال الفترة 2000-2010، وذلك على الرغم من ارتفاع الالتحاق بالتعليم وخاصة التعليم الثانوي العام والمعاهد المتوسطة والجامعات. وهذا أدى إلى استمرار الخلل القائم في الواقع التعليمي الخاص بقوة العمل، على الرغم من انخفاض المشتغلين من حملة الإعدادية فما دون من 78% عام 2000 إلى 62% عام 2010 من مجموع المشتغلين، مقابل زيادة حملة شهادات المعاهد المتوسطة والجامعات بين المشتغلين من 13% إلى 21% وخلال نفس الفترة. ويتوقع خلال فترة الأزمة أن ترتفع نسبة الداخلين إلى قوة العمل من حملة الإعدادية فما دون، في ضوء التسرب الكبير من مرحلة التعليم الأساسي خلال فترة الأزمة ودخول قسم كبير منهم إلى قوة العمل ممن لم يبلغ سن العمل بعد، لتصل نسبة المشتغلين الأطفال إلى حوالي 20% من قوة العمل وذلك وفق دراسة أجريت مؤخراً. وذلك لمساعدة أسرهم في تأمين سبل العيش والمشاركة في تكاليف المعيشة للأسرة النازحة وحتى الأسر المقيمة نتيجة الارتفاعات الكبيرة في الأسعار.

وبالمقابل كان هناك ارتفاع في عدد الداخلين إلى سوق العمل من حملة شهادات التعليم العالي (المعاهد المتوسطة والجامعات) وخاصة من الإناث، نتيجة ارتفاع نسبة الخريجات، من التعليم العالي بشكل أعلى من نسب الخريجين الذكور وخاصة من معاهد وكليات العلوم الإنسانية والأساسية واللواتي يشكلن أكثر من 60% من

مجموع الخريجين الذكور والإناث للعام الدراسي 2015 /2016، مقابل انخفاض عدد الداخلين من خريجي التعليم المهني وخريجي مراكز التدريب المهني ليصل الى ما دون 5% من مجموع الداخلين الى قوة العمل.

تركيب المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي:

أما عن أثر الأزمة على توزيع المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية، وكما رأينا سابقاً، فقد انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي بشكل ملحوظ خلال الفترة (2010-2001) لصالح باقي القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وخاصة قطاعات ونشاطات خدمات الإنتاج والخدمات، مع ارتفاعات خجولة في نشاطات قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية. أما خلال فترة الأزمة فيتوقع استمرار الانخفاض في نسبة المشتغلين في قطاع ونشاطات الزراعة والثروة الحيوانية نظراً لخروج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية خارج الإنتاج بسبب العمليات العسكرية وصعوبة وصول المزارعين إلى مزارعهم وحقولهم للعمل فيها، مما اضطرهم للانتقال للعمل في نشطات أخرى أو للهجرة إلى خارج سورية. وفي قطاع الصناعة ونظراً لخروج عدد كبير من المنشآت العامة والخاصة من الإنتاج نتيجة الأعمال الحربية والتخريب والسرقة التي طالت عدداً كبيراً من المنشآت في نشاطات الصناعات التحويلية والنفطية، فقد ترك عدد كبير من العاملين عملهم الأصلي للانتقال للعمل قيء أنشطة اقتصادية أخرى، أو الهجرة خارج سورية، أو الانضمام لصفوف المتعطلين. وكذلك الأمر في معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى (الفنادق والمطاعم والمال والتأمين والنقل وخدمات الصحة وغيرها من الأنشطة). ما تسبب بانخفاض كبير في عدد المشتغلين لصالح المتعطلين والمهاجرين إلى خارج سورية. وهذا أدى إلى اختلال كبير في تركيبة المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي لصالح قطاع الخدمات والتجارة والصناعات التحويلية وخاصة المنضوي منها ضمن نشاطات القطاع الخاص غير المنظم والتي فرضتها ظروف الأزمة نتيجة انتقال عمل بعض منشآت الصناعات الغذائية وصناعة الملابس للعمل في ورشات ضمن الأحياء والمدن الآمنة، وظهور أنشطة أخري أفرزها واقع الأزمة والعديد منها أنشطة غير شرعية.

التركيبة المهنية للمشتغلين:

كان لمفرزات الأزمة آثار على التركيبة المهنية للمشتغلين نتيجة خروج عدد من المنشآت الإنتاجية والتجارية والخدمية خارج العملية الإنتاجية والنزوح الكبير للمشتغلين مما أضطرهم للعمل في مهن جديدة لا تتناسب مع الأعمال والمهن التي كانوا يمارسونها قبل نزوحهم من هذه المنشآت لتأمين متطلبات سبل العيش لهم ولأسرهم في مناطق اقامتهم الجديدة .او الهجرة إلى خارج سورية للبحث عن فرص عمل وخاصة في الدول المجاورة ما سبب تسرباً كبيراً من الاختصاصين والفنين والمهنيين وانخفاض نسبتهم من مجموع المشتغلين لصالح مهن الخدمات والبيع. مماسبب نقصاً ملحوظاً من هذه الفئات في المنشآت العاملة العامة والخاصة وحتى الحرفية مما أجبر عدد من هذه المنشآت على تخفيض انتاجها أو التوقف عن العمل وهذا ما أكدنه نتائج المقابلات مع أصحاب المنشآت وقادة الرأي كما سنرى لاحقاً في القسم الثالث التالي.كما أن الأزمة وظروفها أنتجت مهناً جديدة وبعضها غير شرعي مثل مهن التهريب وتجارة المخدرات والتكرير البدائي للنفط المسروق وبيع ونقل المسروقات وغيرها من المهن التي انتشرت خارج إطار القطاع المنظم.

6- القطاع غير المنظم:

نما القطاع غير المنظم في سورية خلال العقدين الأخيرين نتيجة تدفق القوى العاملة إلى سوق العمل بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد على تأمين فرص عمل جديدة، وخاصة في ضوء ارتفاع نسبة السكان في سن العمل بمعدلات تفوق نسبة النمو السكاني في نفس الفترة، حتى وصلت نسبة العاملين في القطاع غير المنظم إلى

حوالي ثلث عدد المشتغلين. وفي ظل ظروف الأزمة التي تمر فيها سورية، يتوقع ارتفاع نسبة المشتغلين في هذا القطاع بشكل كبير نظراً لطبيعة هذا القطاع الذي لايتطلب العمل فيه رأس مالاً كبيراً ولا خبرة ولا شهادة تعليمية.

وفي ضوء الواقع الحالي لقوة العمل، والانخفاض الكبير لفرص العمل، قام العديد من قوة العمل وخاصة من العمال النازحين والمقيمين ممن فقدوا عملهم ومواردهم بالعمل في القطاع غير المنظم لتأمين متطلبات سبل العيش لهم ولأسرهم. إضافة الى ارتفاع نسبة الداخلين لهذا القطاع من المشتغلين بأجر والراغبين بدخل إضافي لتأمين متطلبات سبل العيش لأسرهم. ويتوقع أن يصل عدد المشتغلين في هذا القطاع إلى حوالي 50% من مجموع المشتغلين. اضافة، إلى ما ذكرسابقاً ، عن ظهور أنشطة ومهن في هذا القطاع مرتبطة بواقع الأزمة. حيث تقدر بعض الدراسات أن نسبة المشتغلين بالأعمال غير الشرعية في هذا القطاع تتجاوز 17% من المشتغلين وبما يقدر بنحو 34%من العاملين في القطاع غير المنظم. وهذا يعكس دور الأزمة السلبي على نمو هذا القطاع بشكل كبير.

7- التعامل مع الأزمة

بعد فترة من نشوب الأزمة السورية، بدأ السوريون الذين بقوا داخل البلاد بالتعامل مع واقع ونتائج هذه الأزمة قدر الإمكان. فتم نقل العديد من المنشآت الصناعية والخدمية من المناطق المشتعلة وبشكل خاص من حلب وريف دمشق إلى المناطق الحرة والمدن الصناعية في عدرا وحسيا والى المحافظات والمناطق والأحياء الآمنة، مع نقل ما أمكن من الآلات والمعدات، أو اقامة مشاغل صغيرة حسب امكانيات الصناعي المتضرر. وبدأ أصحاب هذه المنشآت من الصناعيين والحرفيين والتجار وغيرهم من الفعاليات الخدمية بممارسة عملهم وإن بمستويات محدودة بسبب آثار الأزمة والصعوبات التي نجمت عنها.

ومنذ عام 2014 بدأت حركة النشاط الاقتصادي بالازدياد النسبي من خلال الارتفاع التدريجي في عدد المشاريع المشملة والمنفذة والمرخصة، والمنشآت التي تم تأهيلها وإعادة تشغيلها، ومعاودة الانتاج والتصدير وبشكل خاص من المنتجات الزراعية والنسيجية والغذائية وان بمستويات بسيطة. وقد لعبت المنشآت المتناهية الصغر وكذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة النظامية وغير النظامية دوراً هاماً في هذا المجال وبشكل خاص فيما يتعلق بسد ما يمكن من حاجة السكان من المواد الغذائية والنسيجية والمنظفات وغيرها ... وحسب تقارير وزارة الادارة المحلية والبيئة بلغ عدد المنشآت العاملة في المدن الصناعية الثلاث (عدرا وحسيا والشيخ نجار) 1886 منشأة منها 1288 منشأة في مدينة عدرا الصناعية و3939 منشأة في مدينة الشيخ نجار بحلب و205 منشأة في مدينة حسيا الصناعية بحمص. كما بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والحرفية التي تم تأهيلها وتشغيلها في حلب لغاية شهر نيسان 2017 نحو 5200 منشأة تشكل حوالي 15% من المنشآت الموجودة. كما تشير تقارير وزارة الصناعية إلى ارتفاع عدد المنشآت الصناعية المنفذة سنوياً من 667 منشأة في عام 2012 إلى 732 منشآه في عام 2016. وقد شكلت المنشآت الحرفية حوالي 38% من عدد هذه المنشآت. كما تم إعادة تشغيل 22 شركة من شركات القطاع العام الصناعي المتضررة جزئياً والتي تراوحت أضرارها ما بين 45% -60% بمقراتها الأصلية أو في مقرات مؤقتة جديدة.

في ذات الوقت الذي تمت فيه العودة إلى اقامة المعارض المتخصصة في الصناعات النسيجية في دمشق وبيروت. وكذلك الاشتراك في المعارض الدولية الخارجية. مما نشط عملية التصدير الذي لا يتم الإعلان

الرسمي عنه من قبل المديرية العامة للجمارك والمكتب المركزي للإحصاء، وانما يتم الاعتماد جزئياً على بعض الأرقام من خلال التصريحات التي يطلقها المعنيون في القطاعين العام والخاص حول هذا الموضوع. فعلى مستوى صادرات القطاع الخاص الصناعية أعلنت غرفة صناعة دمشق وريفها في تقريرها لاجتماع الهيئة العامة السنوي أن صناعيي غرفة صناعة دمشق وريفها صدروا خلال عام 2014من منتجات مصانعهم ما قيمته أكثر من 10.4 مليار ليرة سورية، كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية التي تم تصديقها من قبل هذه الغرفة خلال عام 2015 نحو 95.7 مليار ليرة سورية موزعة على 18.7 مليار صادرات نسيجية و3.6 مليار صادرات كيميائية وحوالي مليار صادرات غذائية وبحدود نصف مليار صادرات هندسية ونحو 72.8 مليار صادرات مختلطة. وفي عام 2016 بلغت قيمة شهادات المنشأ للصادرات المصدقة من قبل الغرفة نحو 73 مليار ليرة سورية موزعة كما يلي: الصادرات الغذائية 17 مليار ليرة سورية، الصادرات النسيجية 22 مليار ليرة سورية، الصادرات الكيميائية 20 مليار ليرة سورية، والصادرات الهندسية 13 مليار ليرة سورية. كما بلغ عدد شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة صناعة حمص خلال النصف الأول من عام 2016 نحو 140 شهادة بقيمة 11 مليار ليرة سورية. وحسب رئيس غرفة زراعة دمشق، بلغت قيمة شهادات المنشأ المصدقة من قبل الغرفة لزيت الزيتون المصدر ما يزيد على 39 مليون دولار بوزن يزيد على 15 ألف طن. كما بين مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات أن قيمة الصادرات السورية خلال الربع الأول من عام 2017 زادت عن 65.77 مليار ليرة سورية، بينما بلغت صادرات الربع الأول من العام الماضي نحو 52.63 مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة لصادرات القطاع العام الصناعي فقد انخفضت من 163.7 مليون دولار في عام 2011 الى نحو 40 مليون دولار في كل من عامي 2012 و2013 لترتفع الى نحو 68 مليون دولار في عام 2014 (أسمدة وتبغ ونسيج) لتعاود الانخفاض في عام 2015 الى نحو 562 ألف دولار فقط ثم الى 3 مليون دولار في عام 2016 معظمها من المنتجات النسيجية.

8-الاجراءات والتدابير الحكومية

كما سبق الاشارة، أدت الأزمة إلى تراجع كبير في الموارد الحكومية سواء من النفط أو المنتجات الزراعية والصناعية الأخرى، وكذلك من السياحة والايرادات الحكومية الأخرى بما فيها الضرائب والرسوم. ولم تقتصر الخسارة الحكومية على فقدان أو تراجع هذه الموارد بل اضطراراها لاستيراد البدائل عنها من المشتقات النفطية والمواد الغذائية والطبية الضرورية. وبذلك تركز الانفاق الحكومي خلال الأزمة على الانفاق العسكري، ودفع رواتب العاملين في أجهزة الدولة المختلفة والمتقاعدين، وتلبية المتطلبات الضرورية من المواد الغذائية والدواء والمحروقات، وتوفير اماكن اقامة مؤقتة للمهجرين وتدبير معيشتهم. في ذات الوقت الذي تم فيه تخفيض الدعم ورفع أسعار العديد من المواد والخدمات (الخبز، المحروقات، الأدوية، الكهرباء، الاتصالات، أجور النقل، الرسوم والضرائب ....) ووقف العمل بالبطاقة التموينية.

وفي إطار العمل على تحريك عجلة الانتاج ومعالجة ما يمكن من المشاكل والصعوبات التي واجهتها البلاد، اتخذت الجهات الحكومية المعنية مجموعة من الاجراءات والتدابير للتخفيف من آثار الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات المالية والنقدية، وعلى مستوى الزراعة والصناعة والطاقة. كتخفيض الرسوم الجمركية على عدد من المواد الغذائية وعلى المواد المستوردة من إيران، وتشديد الرقابة التموينية، وتسعير عدد من المواد مركزياً، وتأجيل ديون المستثمرين للتأمينات الاجتماعية، وإعادة جدولة الديون من المصارف العامة، والعمل على توفير مواقع بديلة آمنة للمنشآت الصناعية التي دمرت، ودراسة

سبل التعويض عليها، واعادة النظر بعدد من القرارات والاجراءات المتعلقة بفتح الاعتمادات والترخيص الاداري والتصدير وتوفير المحروقات الخ.... وفي إطار العمل على تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة تم احداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تم مؤخرا اصدار القانون 19 تاريخ 2017/3/30 والذي تم بموجبه إعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لصالح المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المترتبة على الاستيراد لمدة سنة. كما تم اصدار المرسوم رقم 172 الذي تم بموجبه تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج الصناعي بنسبة 50%. إلا أن العديد من الاقتصاديين والمعنيين يرون أن قسماً هاماً من هذه الاجراءات وغيرها جاءت في كثير من الأحيان مجتزاه ومتأخرة وبطيئة التنفيذ وتعتمد سياسة العمل يوم بيوم، دون التطرق إلى سياسات واجراءات متكاملة تستند إلى رؤية واقعية ومستقبلية لاحتمالات تطور الأحداث واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لمنعها أو الحد من تأثيرها.

9- دور المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية

تشهد العديد من المدن والمناطق السورية نشاطاً لعدد المنظمات الإغاثية العاملة في . ـ سورية، منها 10 منظمات تتبع للأمم المتحدة ومنظمتان إقليميتان و17 منظمة دولية وعدد من الوكالات المتخصصة . اضافة إلى عدد من الجهات العامة والجمعيات والمؤسسات الأهلية الأخرى. وتركز هذه المنظمات والجمعيات في عملها على تدريب وتأهيل المتعطلين والنازحين والمتضررين على عدد من الحرف والصناعات سواء كعمال أو اصحاب مشاريع متناهية الصغر وتأمين التمويل والخدمات الأخرى اللازمة لهم (في ذات الوقت الذي لا يحبذ فيه عدد من النازحين وخاصة في بعض مراكز الإيواء التدريب والعمل والاكتفاء بالمعونات التي تقدم إليهم). إلا أنه أمام ضخامة أعداد المهجرين والعاطلين عن العمل، فإن ما يتم حتى الآن، على الرغم من أهميته ودوره الايجابي والانساني، لا يشكل إلا نسبة ضئيلة مما هو مطلوب، الأمر الذي يتطلب عملاً أكثر اتساعاً وتركيزاً سواء بالنسبة لأعداد المتدربين ومجالات التدريب والتأهيل لتوفير فرص العمل وتحسين سبل العيش وخاصة في المناطق والمدن المستهدفة وذات الأولوية، وأن يتم ذلك وفق رؤية تكمل وتتكامل مع الرؤية الوطنية لمعالجة المشاكل الراهنة وفي مرحلة إعادة البناء والإعمار.

10- الصعوبات والعقبات التي تواجه سوق العمل وتحسن سبل العيش

تكمن الصعوبة الأساسية والمركزية التي تواجه خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش، في استمرار الصراع الدائر في سورية وحولها وتأخر التوصل إلى حل سياسي يعيد الأمن والاستقرار اليها. ويشكل ضعف موارد الدولة وعدم قدرتها على تلبية كافة المتطلبات عقبة هامة في مجال خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش. ما يضطرها إلى اتباع أولويات تتجدد يوم بيوم مع استمرار وجود قضايا عديدة تحتاج إلى المعالجة.

يمكن تحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تؤثر على فرص العمل وتحسين سبل العيش التي تواجهها المنشآت العامة والخاصة قيد العمل والانتاج حالياً سواء في توسيع أو / وزيادة الانتاج أو في إعادة تأهيل المنشآت المتوقفة أو خارج العمل بما يلي:

1- التأخر في تسديد التعويض عن الأضرار وانخفاضه وحصره بالمباني فقط وبسقف 10 مليون ل.س.
2- نقص التمويل وتجميد منح القروض الاستثمارية والتشغيلية.
3- نقص الوقود والكهرباء
4- صعوبات فتح الاعتمادات والنقل والترفيق وعبور الحواجز

5- ارتفاع التكاليف والأسعار
6- تدني الأجور وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض الطلب.
7- نقص الأيدي العاملة الفنية. حيث برزت خلال هذه الفترة حالة خاصة في سوق العمل السورية، إذ مع ارتفاع نسبة البطالة فيها يعاني العديد من الجهات العامة والصناعيين ورجال الأعمال من نقص اليد العاملة الفنية للعمل في منشآتهم ما يضطرهم الى بذل جهود كبيرة من أجل توفير حاجتهم منها سواء بتدريب ما يتوفر لهم من عمال جدد أو الاعتماد بشكل متزايد على تشغيل الاناث في ذات الوقت الذي يطالبون فيه بالاستفادة من العمالة الفائضة في جهات القطاع العام المتوقفة عن الانتاج للعمل في منشآتهم..

القسم الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

في إطار العمل على تشخيص أثر الأزمة على فرص العمل وسبل العيش بشكل أعمق وأوسع، وبالتالي التوصل إلى مقترحات عملية وملموسة للإجراءات والتدابير الفورية وعلى المدى القصير والمتوسط لمعالجة هذه الآثار والمشاكل، قامت جمعية العلوم الاقتصادية السورية من خلال فريق العمل المركزي الذي ضم 15 باحثاً رئيسياً ومساعداً و5 فرق عمل في المحافظات الست التي شملتها الدراسة (دمشق، ريف دمشق، حمص، طرطوس، حلب، الحسكة) تضم 44 باحثاً مساعداً، بعقد اجتماعات ولقاءات تضمنت ما يلي:

1- **زيارات ميدانية لـ 378 منشأة اقتصادية وخدمية عامة وخاصة** موزعة على النحو التالي: 115 منشأة في محافظة دمشق وريفها و117 منشأة في محافظة حلب و65 منشأة في كل من محافظة حمص وطرطوس و16 منشأة في محافظة الحسكة ومحاورة أصحاب ومدراء هذه المنشآت في موضوع الدراسة.
2- عقد 40 اجتماع لمجموعات بؤرية ضمت 176 مشاركاً من طالبي العمل من الشباب موزعين على النحو التالي: 5 اجتماعات في دمشق وريفها بمشاركة 40 مشاركا، 5 اجتماعات في حلب بمشاركة 40 مشاركا، 4 اجتماعات في كل من حمص وطرطوس شارك فيها 32 مشاركا من كل محافظة، اجتماعان في محافظة الحسكة شارك فيهما 16 مشاركا. وكان عدد الاناث من المشاركين في هذه اللقاءات 96 مقابل 80 من الذكور
3- اجراء لقاءات مع 41 شخص من أصحاب الرأي وذوي الخبرة توزعت على النحو التالي: 10 في دمشق وريفها و11 في حلب و8 في حمص و8 في طرطوس و4 في محافظة الحسكة.

ويتضمن الملحق رقم 5المرفق بالدراسة شرحاً وافياً للمنهجية التي اتبعها فريق العمل لتنفيذ الدراسة. ونظراً لكون الدراسة تضم محافظات دمشق وريفها وحلب وهي من المحافظات الأساسية الكبيرة اضافة إلى محافظة حمص من المنطقة الوسطى، ومحافظة طرطوس من المنطقة الساحلية، والحسكة من المنطقة الشمالية الشرقية، فإنه من الممكن اعتبار الأرقام التي تم الوصول اليها من الدراسة أرقاماً أولية وتأشيريه يمكن اسقاطها على مستوى سورية.

نتائج الدراسة:

أولاً- حاجة المنشآت إلى العمالة

أظهرت بيانات الدراسة أن حاجة المنشآت التي شملتها الدراسة تقدر بحوالي 12%من حجم العمالة الموجودة فيها قبل الأزمة، وبحوالي 25%من حجم العمالة الموجودةحالياً، ما يشير إلى أن الطلب على القوى العاملة قد تضاعف أثناء الأزمة. ويعود ذلك لعامل الهجرة التي كان جلها من القوى العاملة الشابة والمشاركة في العمل العسكري.

- إن الطلب على قوة العمل لنهاية عام 2017 لم يطرأ عليه تغير ملموس، حيث أظهرت البيانات، بأن الطلب يقدر بـــ 12.6% من حجم قوة العمل قبل الأزمة و26% من حجمها الحالي.
- أما على المستوى المتوسط 2018-2020، فتضاعفت تقريباً حاجة المنشآت للقوى العاملة، حيث قدرت بـــ 21.4% من حجم قوة العمل قبل الأزمة، و44.1%من حجم قوة العمل الحالية.
- وتستمر الحاجة المستقبلية لقوة العمل بالارتفاع لتبلغ 26% من حجم قوة العمل قبل الأزمة، و53.5% من حجم قوة العمل الحالية.

وبالتالي فإن إجمالي حاجة المنشآت الاقتصادية للقوى العاملة تقدر بنحو 72.1% من حجم قوة العمل قبل الأزمة، و148.7%من حجم قوة العمل الحالية.

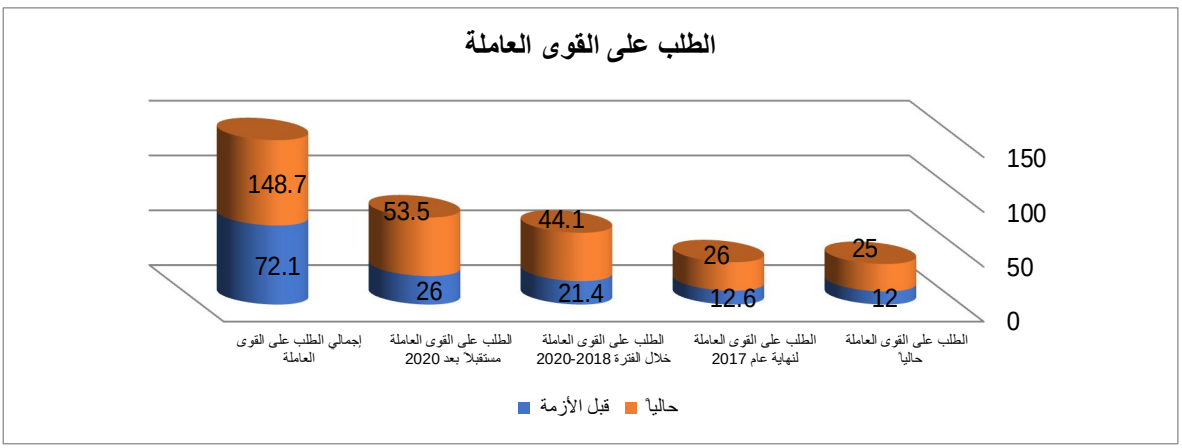

- جاءت محافظة حلب بالمرتبة الأولى بإجمالي فرص العمل المطلوبة بنحو37.7% تلتها حمص 29.3% ثم دمشق وريفها 24.2% فالحسكة 6.5% وأخيراً طرطوس 2.3%.

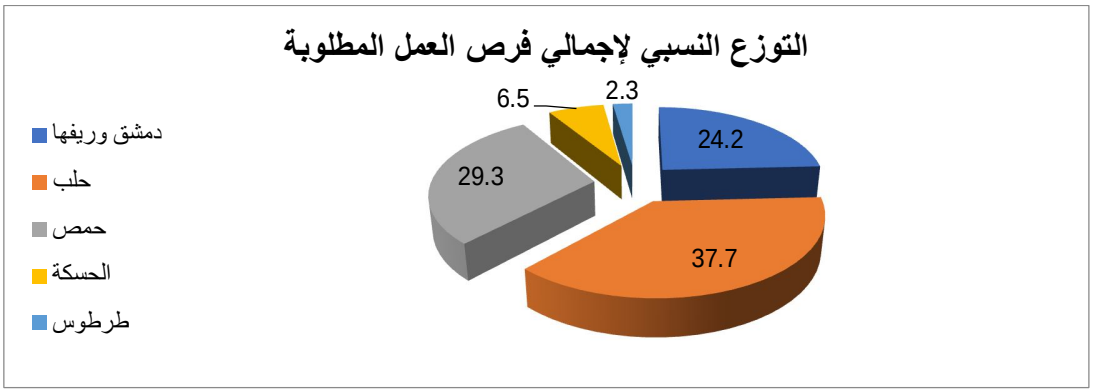

- تركزت فرص العمل المطلوبة حسب النشاط الاقتصادي ولمختلف الفترات بالمنشآت النسيجية ومن ثم المنشآت الهندسية فالكيميائية فالغذائية وأخيراً التجارية. وقد استحوذت المنشآت الكيميائية والنسيجية والهندسية في محافظتي دمشق وريفها على القسم الأكبر من فرص العمل المطلوبة للفترات المختلفة . أما محافظة حلب، فجل فرص العمل المطلوبة وللفترات المختلفة تستقطبها المنشآت النسيجية، وتأتي بعدها الغذائية. وفي محافظة حمص، كان للمنشآت الغذائية الصدارة بفرص العمل المطلوبة، ومن ثم التجارية فالكيميائية. كما استحوذت المنشآت الهندسية بمحافظة الحسكة على كامل فرص العمل المطلوبةحالياً ، لحظة الدراسة، بينما كان للمنشآت الغذائية النصيب الأكبر من فرص العمل المطلوبة في المرحلة اللاحقة. وفي محافظة طرطوس استحوذت المنشآت التجارية على غالبية فرص العمل المطلوبة وللفترات المختلفة، تليها المنشآت الهندسية.

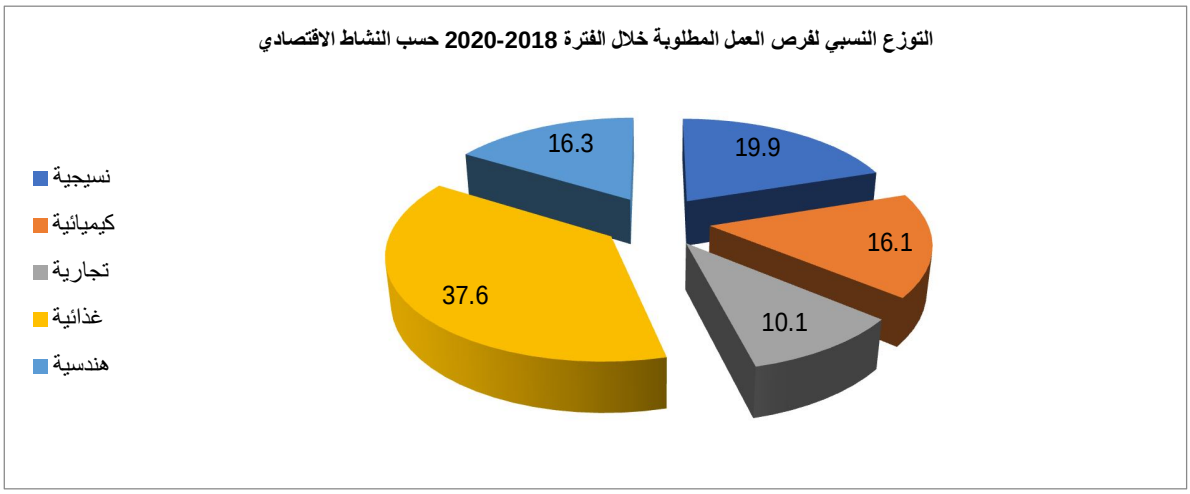

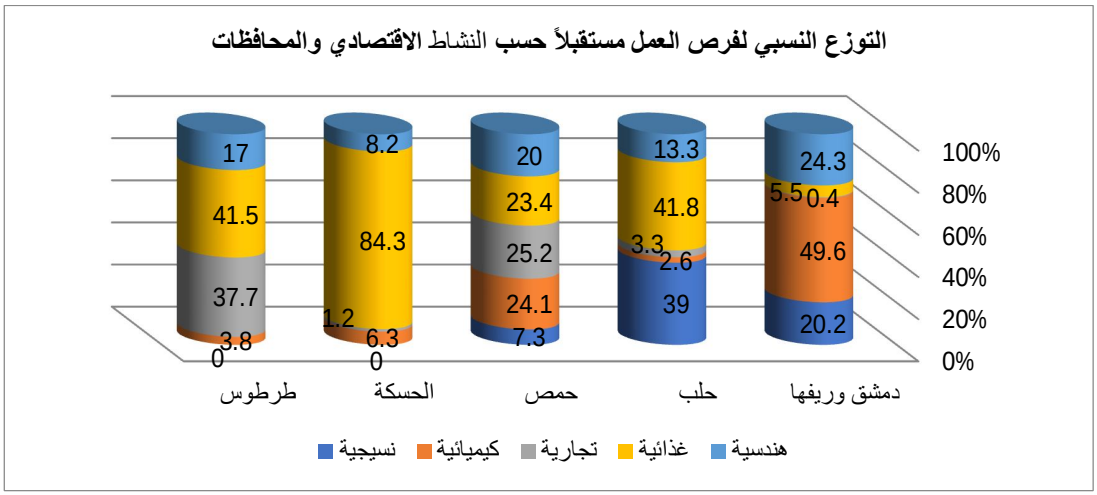

- وحسب المستوى التقني للمنشآت، جاءت المنشآت نصف الآلية أولاً ومن ثم الآلية وقسم ضئيل لليدوية من حيث استقطابها لفرص العمل المطلوبة ولمختلف الفترات، والكلام ينطبق على مستوى المحافظات. وهناك علاقة طردية بين فرص العمل المطلوبة والرغبة بالتوسع، فلقد أظهرت الدراسة بأن غالبية المنشآت التي تطلب فرص عمل وللفترات المختلفة ترغب في التوسع، وينطبق ذلك على المحافظات المدروسة.

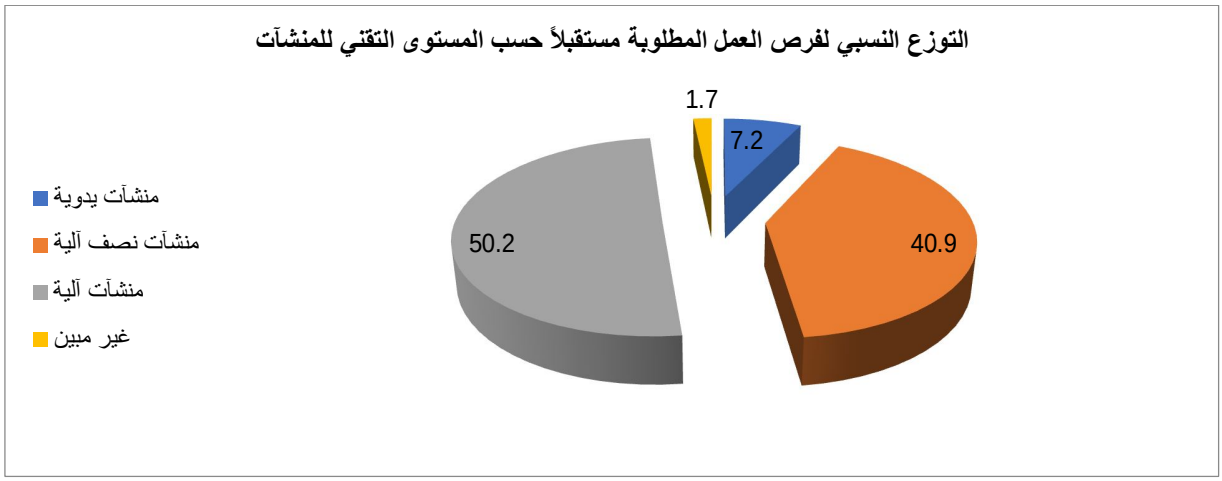

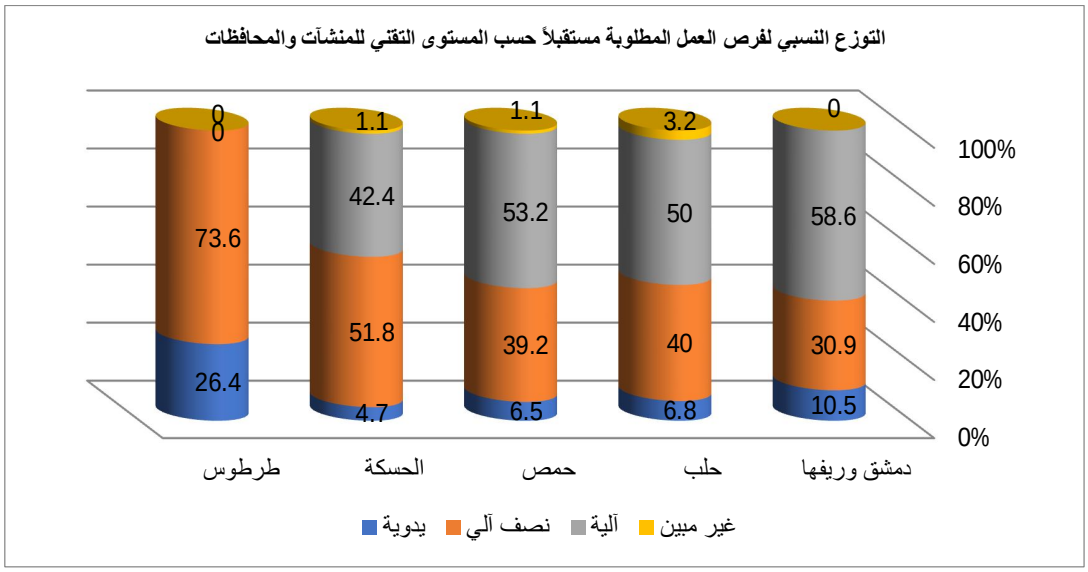

- أما بالنسبة للرغبة بالدعم الفني، فلقد أظهرت الدراسة بأن أكثر من النصف بقليل من المنشآت التي ستخلق فرص عمل وللفترات المختلفة ترغب بالدعم الفني، وعلى مستوى المحافظات أيضاً.

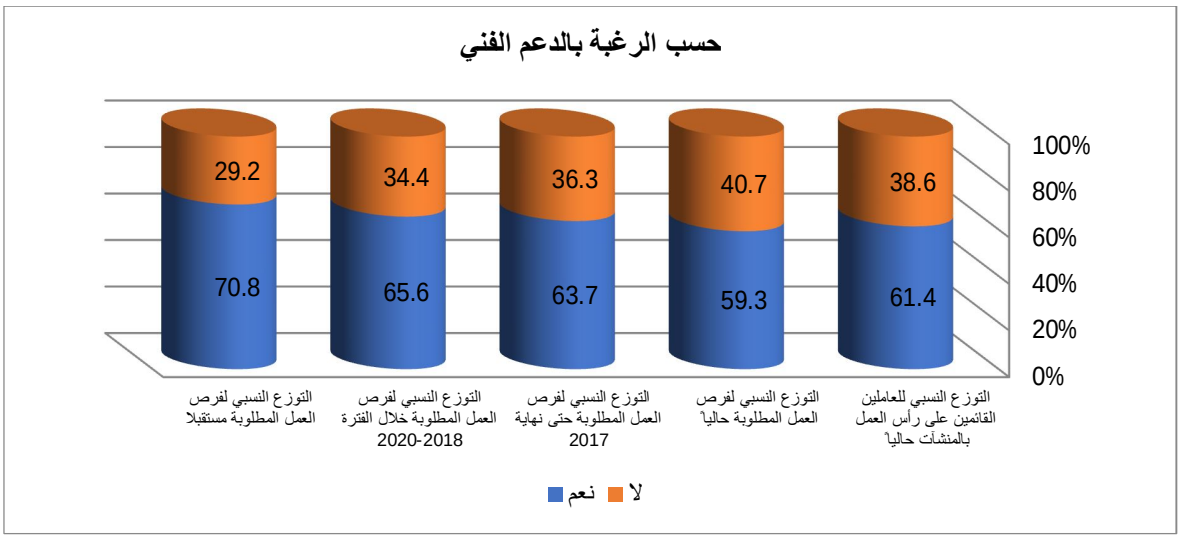

- ومن حيث الرغبة في التمويل، فإن نصف المنشآت تقريباً من التي ستؤمن فرص عمل وللفترات المختلفة ترغب بالتمويل، أما على مستوى المحافظات المدروسة، فيلاحظ بأن أكثر من نصف المنشآت في محافظتي دمشق وريفها لا ترغب بالتمويل، أما بقية محافظات الدراسة فثلثي منشآتها ترغب بالتمويل. كما يلاحظ بأن الهدف الأساسي من الرغبة بالتمويل هو تطوير وتوسيع المنشأة وعلى جميع مستويات الطلب من القوى العاملة تليه التشغيل فالمعونة الفنية.

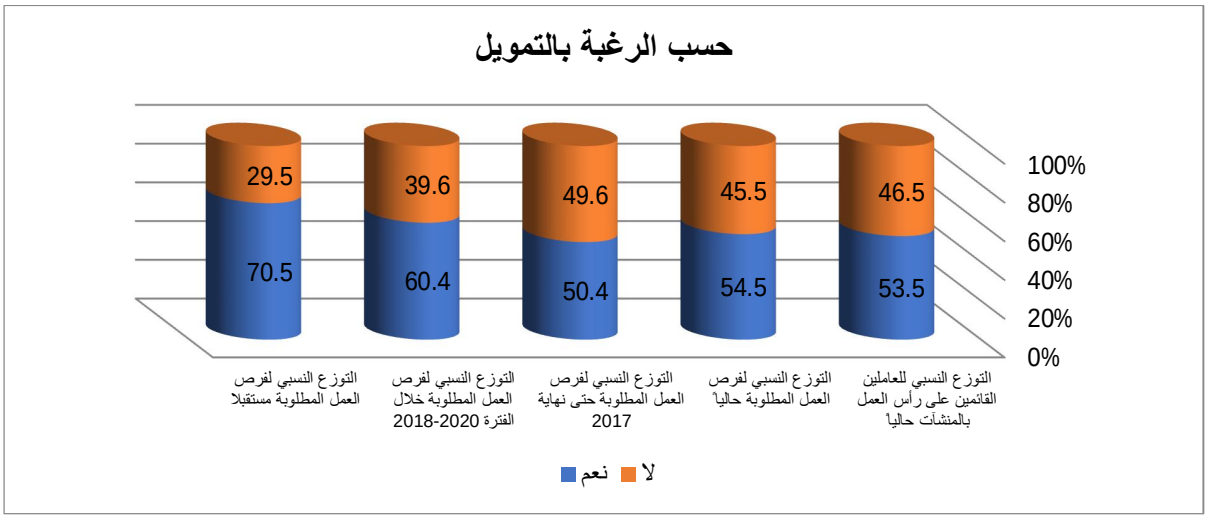

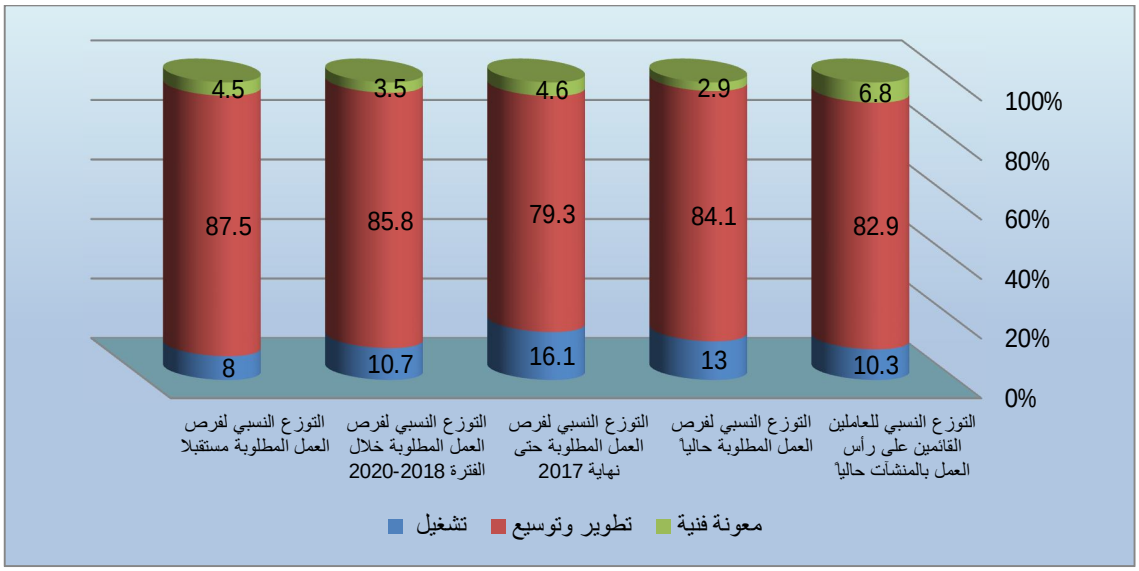

- تركزت فرص العمل المطلوبة ولمختلف الفترات على مهنة الأعمال المختلفة، تلتها مهنة النسيج والتريكو والخياطة، ومن ثم المهن الفنية والهندسية. وفي محافظتي دمشق وريفها تركزت فرص العمل المطلوبة بشكل رئيسي بالأعمال المختلفة وبالإدارة والتسويق والنسيج والتريكو والخياطة. أما محافظة حلب فلقد تربعت مهنة النسيج والتريكو والخياطة على جذب خلق فرص العمل، تلتها الأعمال المختلفة ومن ثم المهن الهندسية. بينما في محافظة حمص جاءت المهن الفنية أولاً من حيث تأمينها لفرص العمل، تلتها المهن الصناعية فالإدارة والتسويق. وفي محافظة الحسكة، جاءت مهنة الأعمال المختلفة أولاً من حيث تأمين فرص العمل، تلتها مهنة الفني الصناعي. أما محافظة طرطوس، فسيطرت مهنة الأعمال المختلفة على فرص العمل المطلوبة، تلتها المهن الفنية.

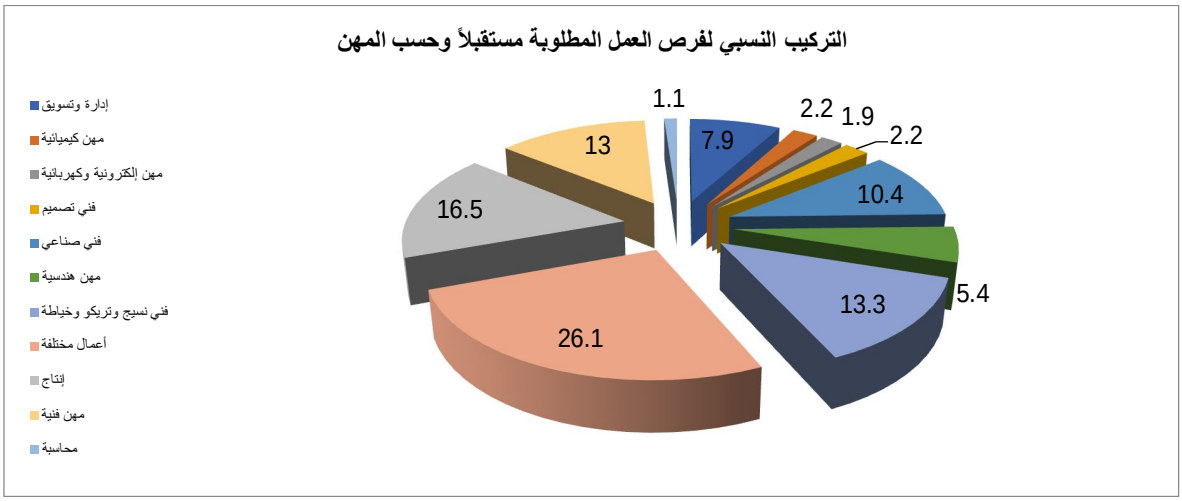

ثانياً - المجموعات البؤرية:

بلغ عدد المشاركين في جلسات المجموعات البؤرية 176 مشاركا بنسبة ذكور 45.5% واناث 54.5% في المحافظات المشمولة بالدراسة. وقد بيّن حوالي 44% من المشاركين أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الأولى في فرص العمل المتوفرة حالياً يليه قطاع البناء والتشييد بنسبة 27% ثم قطاع الزراعة بنسبة 16.6% يليه قطاع الصناعة بنسبة 8.3% وجاء قطاع الفنادق والمطاعم في المرتبة الاخيرة بنسبة 3.1%.

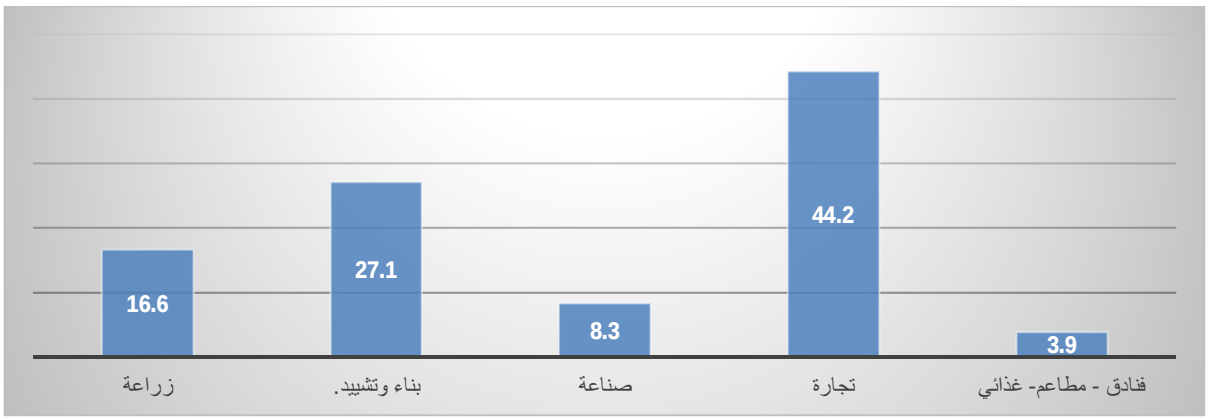

وأفاد حوالي ثلث المشاركين في الجلسات أن سبب عدم حصولهم على عمل يعود لعدم توفر فرص العمل نتيجة اغلاق الكثير من المنشآت وظروف عدم الاستقرار، وأرجع حوالي 21.5% من المشاركين السبب لعدم انسجام فرص العمل المتوفرة مع المستوى التعليمي الحاصلين عليه، وافاد نحو 26% بان فرص العمل تتطلب مستوى من الخبرة والتدريب هم لا يمتلكونه بالأصل، وصرح حوالي 14% من المشاركين بأن سبب عدم الحصول على فرصة عمل هو المستوى المهني المتواضع لطالب العمل.

كما أفاد غالبية المشاركين في المجموعات البؤرية بالرغبة في اتباع دورة تدريبية بنسبة وصلت الى 95.5% أولاً لرفع مستوى المهارة والخبرة لديهم 27.2% وثانياً لتغيير الاختصاص المهني 22.2%.

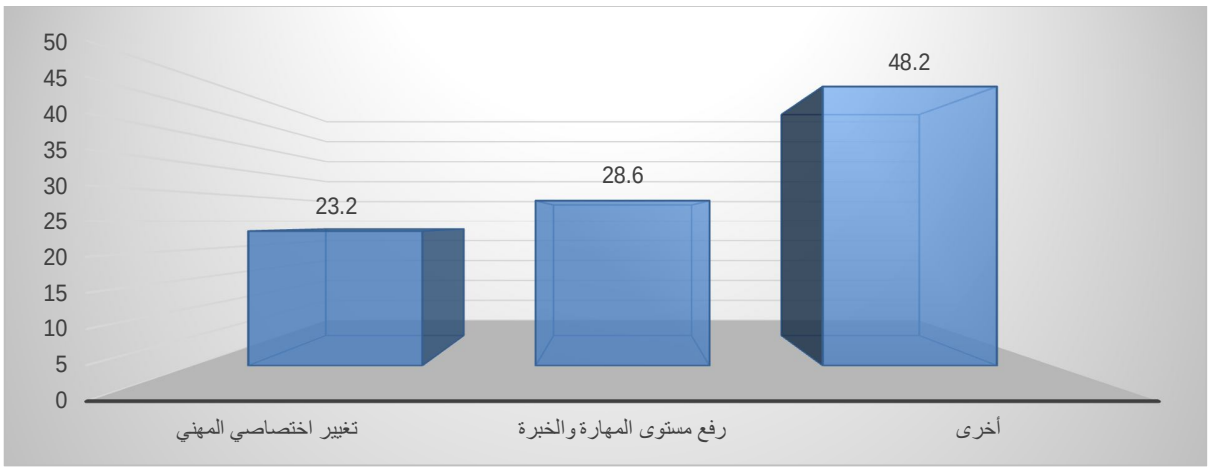

كذلك افاد نحو 40% من المشاركين برغبتهم بالعمل في القطاع العام (طرطوس 57%، دمشق 32.5%) تلاه في المرتبة الثانية القطاع الخاص بنسبة 30.9% (حلب 42.25%، طرطوس 14.3%). وافاد نحو 18% من المشاركين برغبتهم بالعمل (الحسكة 29.6%، حلب 15.6%) لحسابهم من خلال إنشاء مشروعهم الخاص (طرطوس 28.6%، حلب 4.4% حلب) في حين أفاد 11.7% من المشاركين برغبتهم بالعمل في أي قطاع تتوفر فيه فرصة عمل

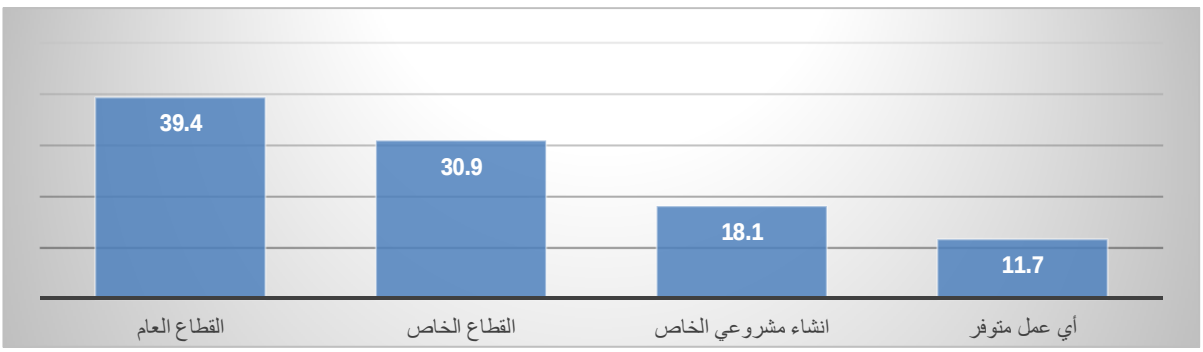

تركز السبب الأساسي في البحث عن العمل من قبل الشباب في محورين، الأول: هو تأمين الذات (63%)، والثاني مساعدة الأهل في سبل العيش (37%). وتنوعت مجموعة الأسباب الإضافية بين الاستعداد للزواج ومجاراة غلاء المعيشة بنسبة (30%) لكل منهما، وتحسين مستوى المعيشة وتطوير الذات بنسبة (23.3% و16.7% على التوالي.

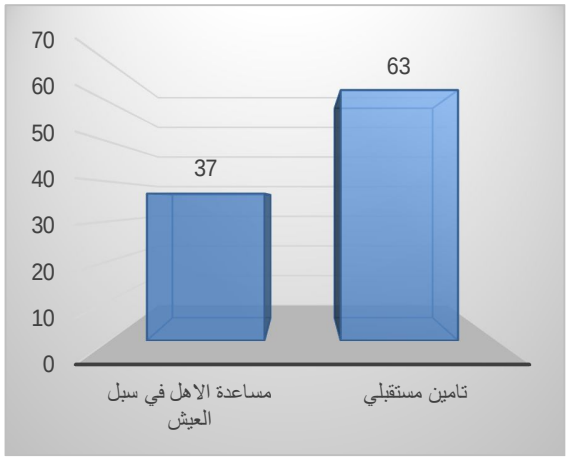

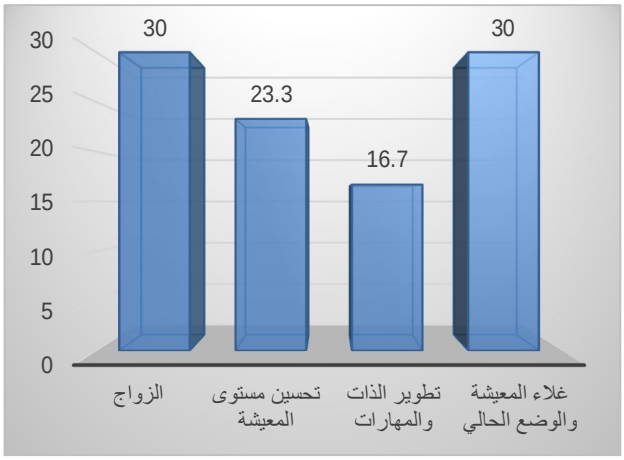

كما جاءت الرغبة بإنشاء مشروع متناهي الصغر أو متوسط بالمرتبة الأولى حيث جاء أولاً إنشاء مشروع صناعة يدوية بنسبة 26% وفي المرتبة الثانية مشاغل الملابس والخياطة بنسبة 23.9% وفي المرتبة الثالثة إنشاء مشروع زراعي (زراعة فطر، دجاج بيّاض،) بنسبة 17%. وحدد حوالي 14% رغبتهم في إنشاء رياض أطفال ومعاهد تعليم..

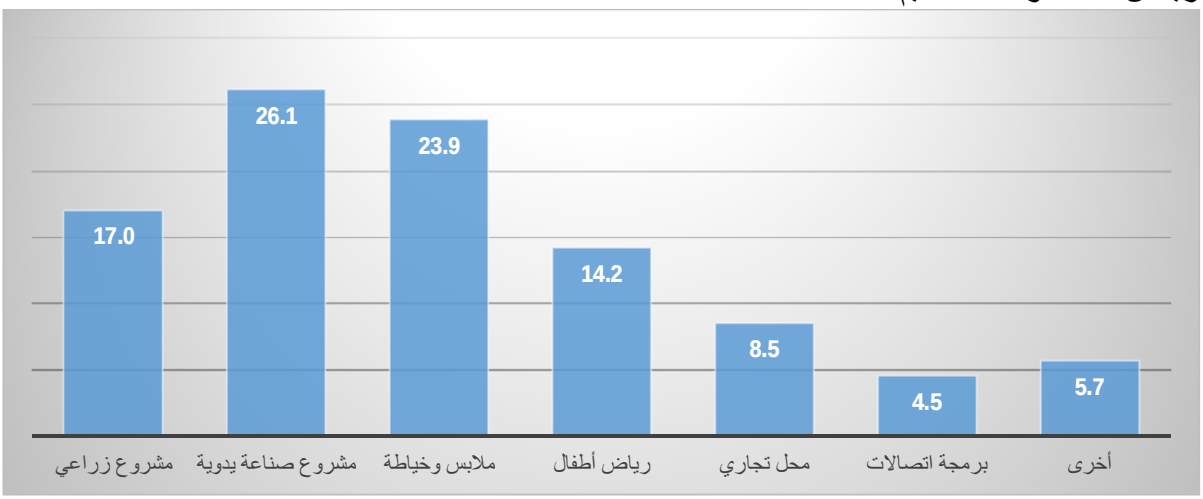

وبالنسبة للمطلوب لنجاح تأسيس المشروع جاء الدعم المادي بالمرتبة الأولى بنسبة 57.4%، تلاه في المرتبة الثانية دورات تدريبية بنسبة 33.1% ومساعدات في التسويق بنسبة 8.5%.

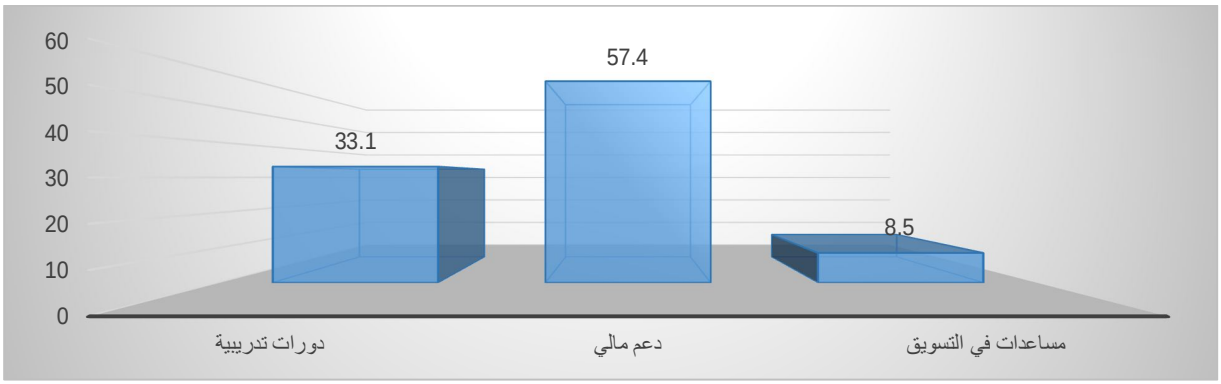

وقد **تمثلت أهم مقترحات المشاركين في اجتماعات المجموعات البؤرية لزيادة فرص العمل بما يلي:**

- التدريب بنسبة 27% (حلب 47.5%، طرطوس 4.2%)
- تشجيع المشاريع الصغيرة والكبيرة بنسبة 18.5% (دمشق 22.5%، الحسكة 6.3%)
- تطوير التشريعات بنسبة 19.3%,
- تفعيل القروض للمشاريع وتخفيض الضرائب بنسبة 15.3% (حمص 5.9%، الحسكة 3.7%).
- تشجيع الاستثمار في كافة القطاعات واستثمار الموارد 10.8%.

ثالثاً - الخبراء وأصحاب الرأي

بلغ عدد المشاركين في المقابلات الفردية من الخبراء وأصحاب الرأي 41مشاركاً موزعين وفقا للمحافظات على الشكل الآتي: (10 في دمشق وريفها،11 في حلب، 8 في محافظة حمص، 8 في محافظة طرطوس، 4 في محافظة الحسكة) وخلصت هذ المقابلات الى ما يلي:

1- حول الانشطة الاقتصادية والمهنية التي من المتوقع أن تولد فرص عمل في المحافظة في المرحلة القادمة بعد الأزمة:

احتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الأولى بنسبة 24.3%، تلاه قطاع الزراعة بنسبة 19.7% وفي المرتبة الثالثة جاء كل من قطاع الزراعة وقطاع الخدمات بنسب متقاربة حوالي 16.5%، وجاء قطاع التجارة والفنادق في المرتبة الاخيرة بنسبة 14.9%.

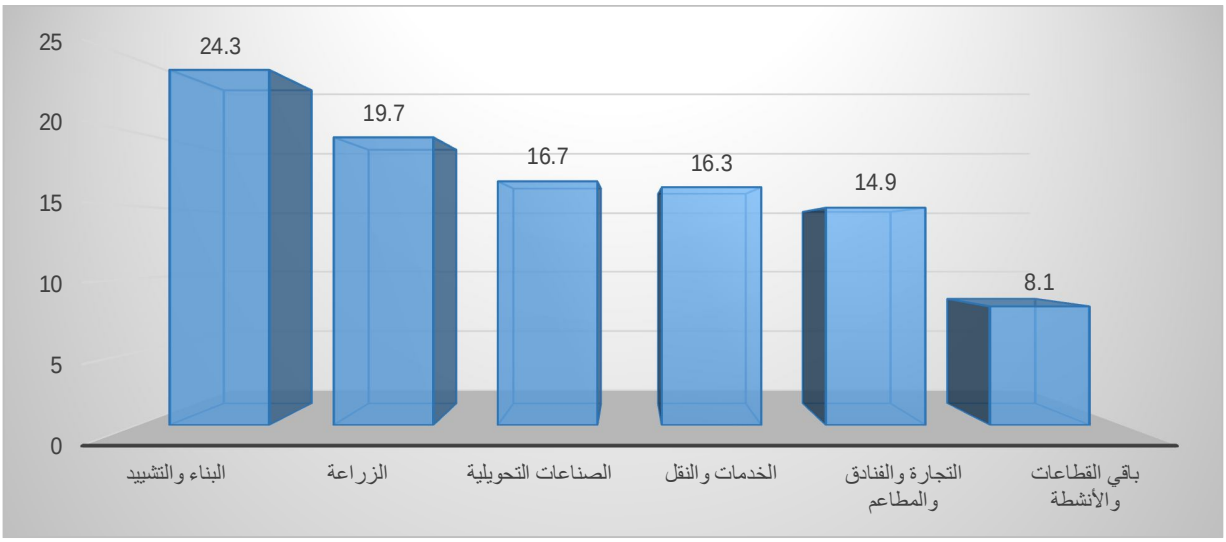

2- تركز فرص العمل في المرحلة المقبلة حسب الأولويات:

تتوفر فرص العمل بالدرجة الأولى لدى شـركات ومؤسـسـات القطاع الخاص، يليه في المرتبة الثانية قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة بنسـبة 24.5%، ويوفر القطاع العام حوالي 23% من فرص العمل، ويشكل العمل الفردي ما نسبته 21.5% من فرص العمل المتوفرة للشباب، في حين لا تتعدى نسبة مساهمة القطاع المشترك والتعاوني والاستثمارات الاجنبية في توفير فرص العمل بالمجموع مانسبته2% فقط.

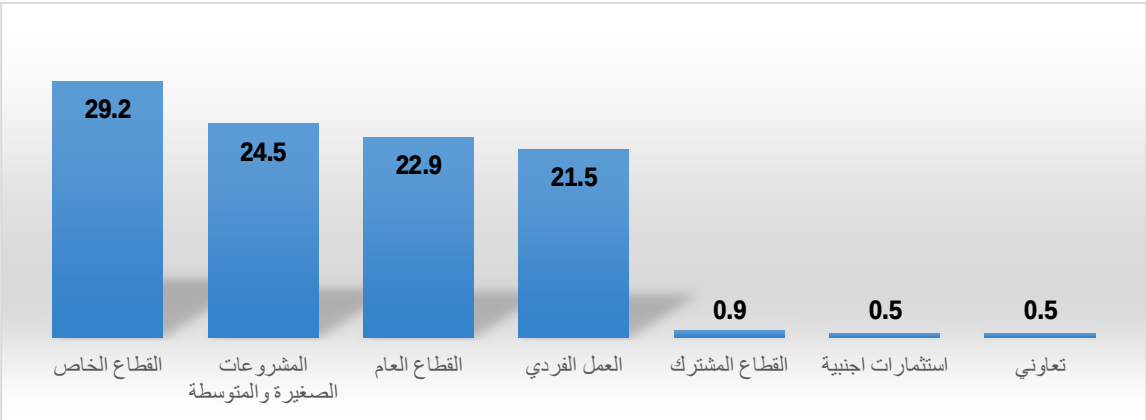

3- متطلبات التدريب والتأهيل المهني لتأمين حاجات فرص العمل في المحافظة:

أفاد الخبراء وأصـحاب الرأي ضـمن المقابلات الفردية على المسـتوى الاجمالي بضـرورة توفير المدربين والمناهج ونوعية التدريب بنسـبة وصـلت إلى 37%، تلاها في المرتبة الثانية أهمية التركيز على التدريب العملي للمدربين في أماكن العمل بنسـبة 33.1%، وجاء تأمين أماكن التدريب والتجهيزات والورش التدريبية بالمرتبة الثالثة بنسبة 26.3%.

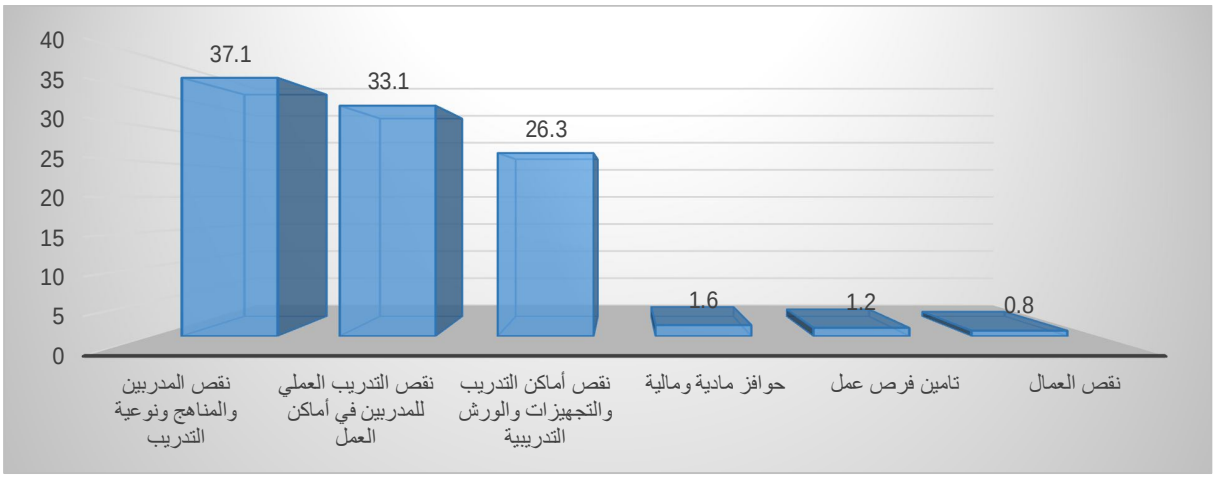

4- عوائد العمل المأجور أو العمل كافية حاليا لتأمين سبل العيش للأسرة:

أفاد غالبية المشاركين في المقابلات الفردية من الخبراء وأصحاب الرأي بانها غير كافية بنسبة وصلت إلى 92.7%، في حين أفاد نحو 7.3% بأن عوائد العمل المأجور كافية لتأمين سبل العيش للأسرة.

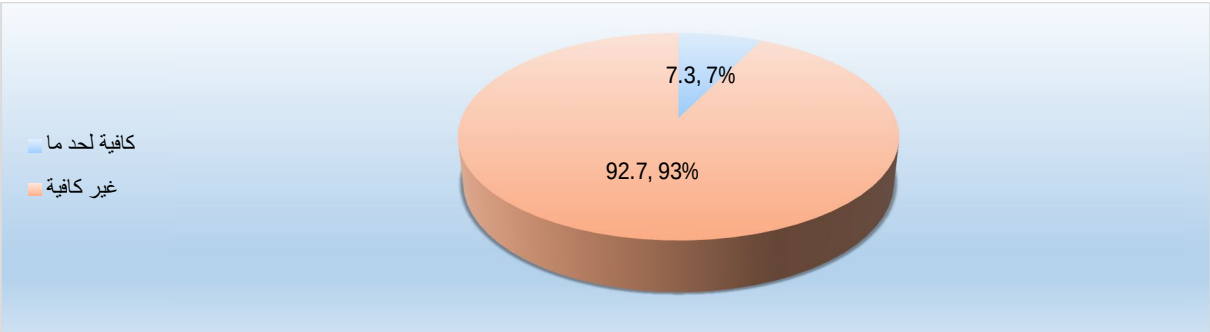

5- المعوقات والصعوبات التي تواجه تأمين متطلبات فرص العمل:

جاء في المرتبة الأولى المستوى المهني لطالب العمل بنسبة 41%، وفي المرتبة الثانية جاء المستوى التعليمي بنســـبة حوالي 30%، وجاء عامل النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) لطالب العمل في المرتبة الثالثة كمعيقات وصعوبات تواجه تأمين فرص العمل.

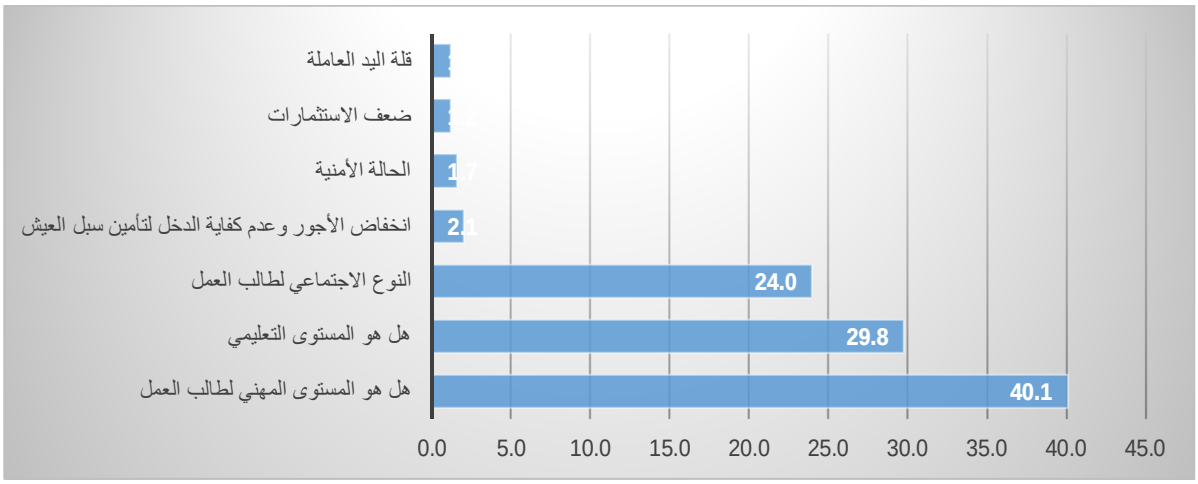

كما اعتبر غالبية المشـــاركين (97.6%) في المقابلات الفردية من خبراء وأصـــحاب الرأي المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة وســـيلة ناجحة لإيجاد فرص العمل في المحافظة وحســـب الترتيب الآتي: صـــناعات زراعية وحيوانية 46.3%، مشـــاغل خياطة وتريكو 33.8%، ورش صـــغيرة 11.3%، اعمال تجارية 5%، خدمات 3.8%.

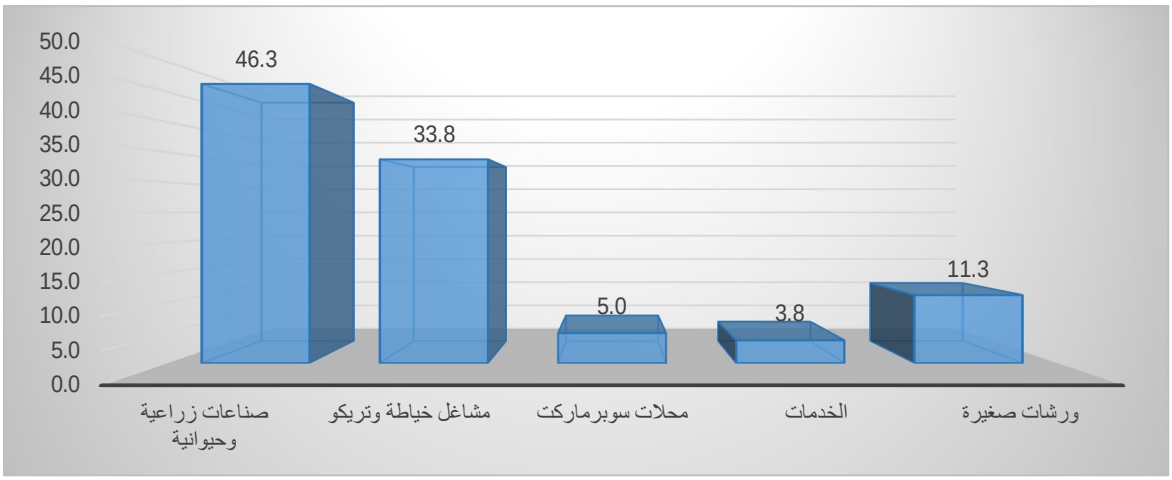

وفيما إذا كانوا يمتلكون في المحافظة الإمكانيات للتعامل مع ما ذكر سابقاً : افاد نحو 58.4% من المشاركين في المقابلات الفردية بـ لا في حين افاد نحو 41.5 بنعم.

وحول الاحتياجات المطلوبة للتعامل مع ما ســـبق: أفاد المشـــاركون بالمقابلات الفردية ان أبرز الاحتياجات تكمن حسب الترتيب التالي:

اولاً: تقديم الدعم المادي 32.8%

ثانياً: تقديم الخبرات الفنية 27.9%

ثالثا: تقديم المساعدات الفنية 21.3%

رابعاً : إعادة ترميم البنية التحتية للمنشآت 9.8%

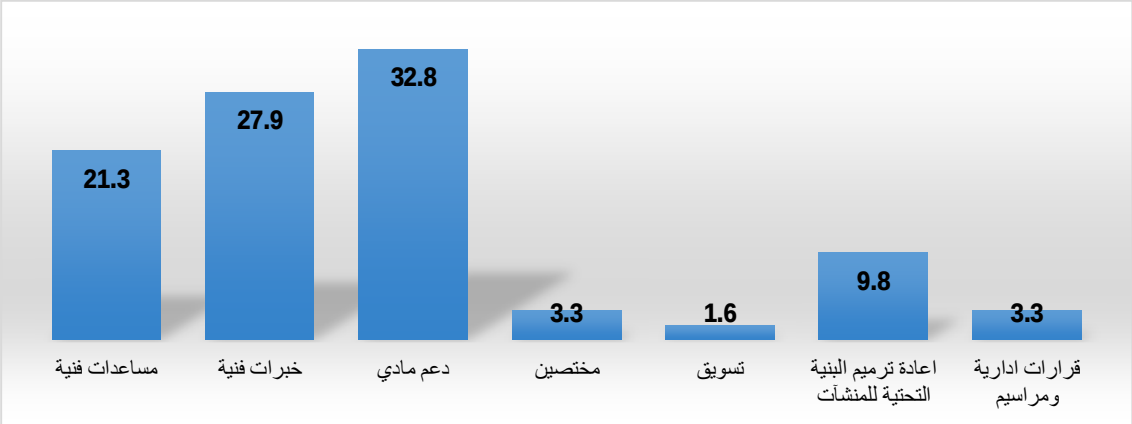

رابعاً - التدريب:

تركزت الحاجة للتدريب في المنشآت التي يعمل لديها 10 عمال فأكثر وذلك لتأمين حاجة العمل والانتاج من العمالة المؤهلة. وقد شكل الطلب على التدريب من اصحاب هذه المنشآت ما يزيد عن 72% من مجموع الطلب الكلي على التدريب مع أنها تشكل 59% من مجموع المنشآت في الدراسة. وتركز الطلب على التدريب في هذه المنشآت على الاختصاصات الهندسية وبحوالي 26% يليها التسويق والمبيعات 16% ثم مهن النسيج والأزياء 15% فالصيانة الميكانيكية والكهربائية والحاسوب بنسبة 11% لكل منها، والباقي على مهن أخرى. أي أن التدريب يتركز على المهن الفنية التي تفتقر إليها هذه المنشآت والتي تحتاجها لتأمين سير العملية الإنتاجية.

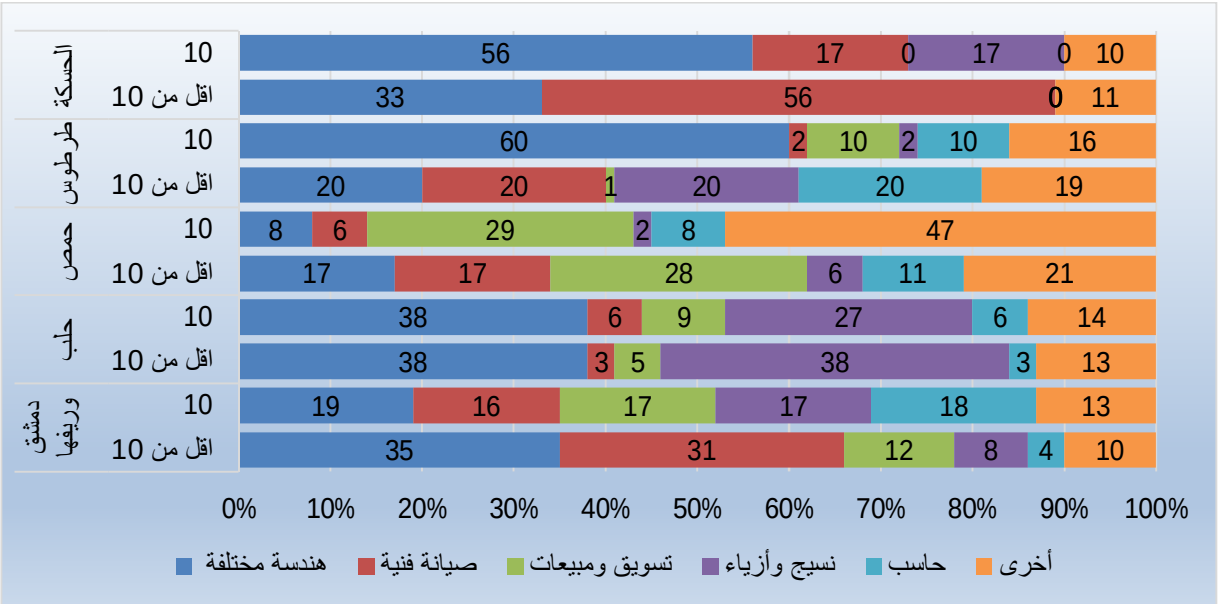

وقد تركز القسم الأكبر من الطلب على التدريب في المنشآت الراغبة في التوسع مستقبلاً حوالي 84% من مجموع المنشآت، وتركز الطلب على المهن الهندسية والصيانة الفنية والتسويق والمبيعات، وهذا يؤكد حاجة

هذه المنشآت على رفع مستوى العاملين في هذه المهن الذي سوف ينعكس إيجابياً على الإنتاج والإنتاجية، وتخفيض نسب الهدر والاعطال، وتنفيذ الأعمال الهندسية والصيانة الفنية للتجهيزات، وخاصة في ضوء التسرب الكبير في العاملين ذوي الخبرة في الاختصاصات الهندسية والصيانة الفنية لوسائل الإنتاج خلال الأزمة. ويحتل هذا النوع من التدريب المرتبة الأولى في معظم المحافظات المدروسة، يليه بالأهمية التدريب في مهن النسيج والأزياء ثم التسويق والمبيعات ثم الحاسبات وخاصة في محافظة حمص.

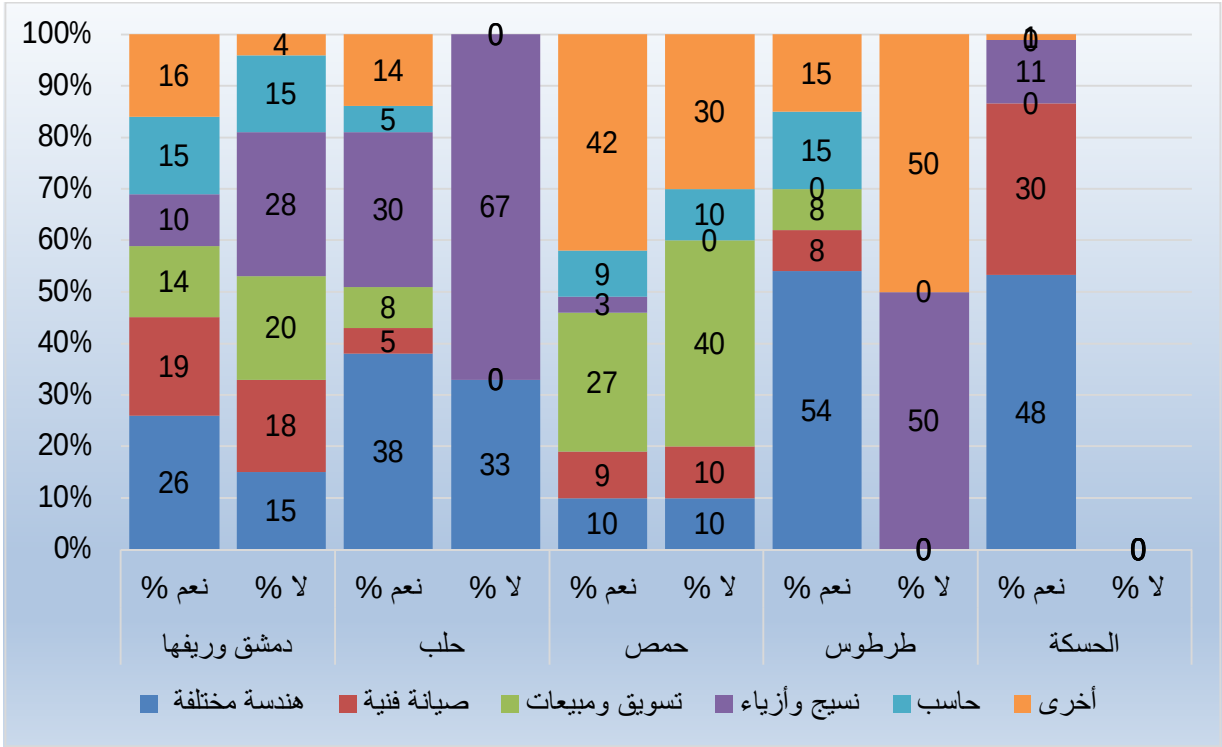

كما بينت الدراسة وجود توافق بين الطلب على التدريب وفرص العمل المطلوبة لمعظم المهن، ما يؤكد على أهمية هذه المهن بالنسبة لسوق العمل في تأمين فرص عمل في المستقبل في هذه المجالات وخاصة لمحافظات دمشق وريفها وحلب، وخاصة في المهن الأساسية الهندسية والصيانة والنسيج والأزياء والحاسبات والتسويق والمبيعات. كما أن زيادة فرص العمل المطلوبة عن طلبات التدريب المطلوب في أكثر المحافظات يؤكد بأن هناك ضرورة للتركيز على هذه المهن في التدريب لتأمين فرص عمل لطالبي العمل في المحافظات على المدى المتوسط وطويل الأجل، وخاصة في المهن الهندسية والصيانة، أما بالنسبة للمهن الأخرى، فتشكل المهن الادارية والسكرتارية المهن الأكثرواجاً من المهن الأخرى وخاصة في محافظة حمص.

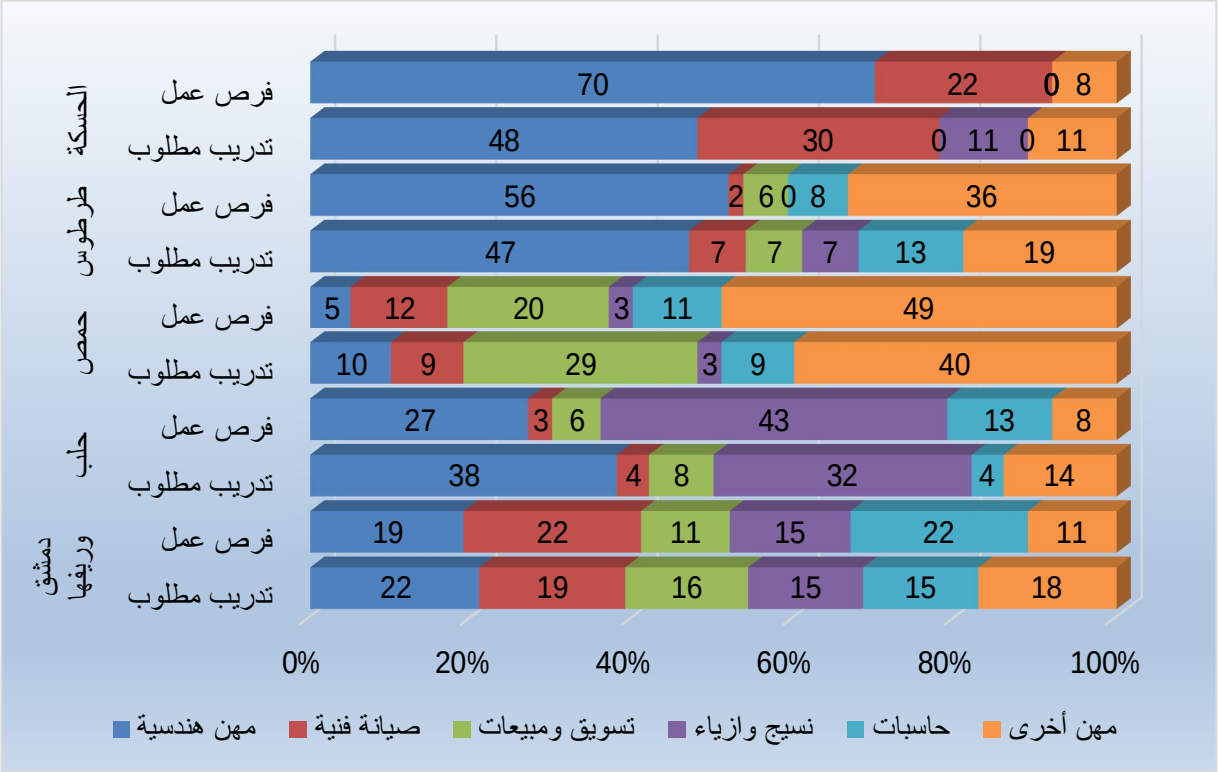

إلا أنه وبشكل عام استحوذت المهن الهندسية والصيانة على المرتبة الأولى المطلوبة، بغض النظر عن مستوى التقانة للمنشأة، كما تركز القسم الأكبر من التدريب المطلوب في المنشآت الآلية حيث استحوذ على 33% من مجموع التدريب المطلوب، مع العلم أن نسبة المنشآت الآلية كانت تشكل حوالي 23% من مجموع المنشآت التي تم دراستها. أما في المنشآت نصف الآلية فقد كانت نسبة الطلب على التدريب فيها 49% من مجموع الطلب بينما كانت نسبة المنشآت نصف الآلية تشكل أكثر من 58% من مجموع المنشآت.

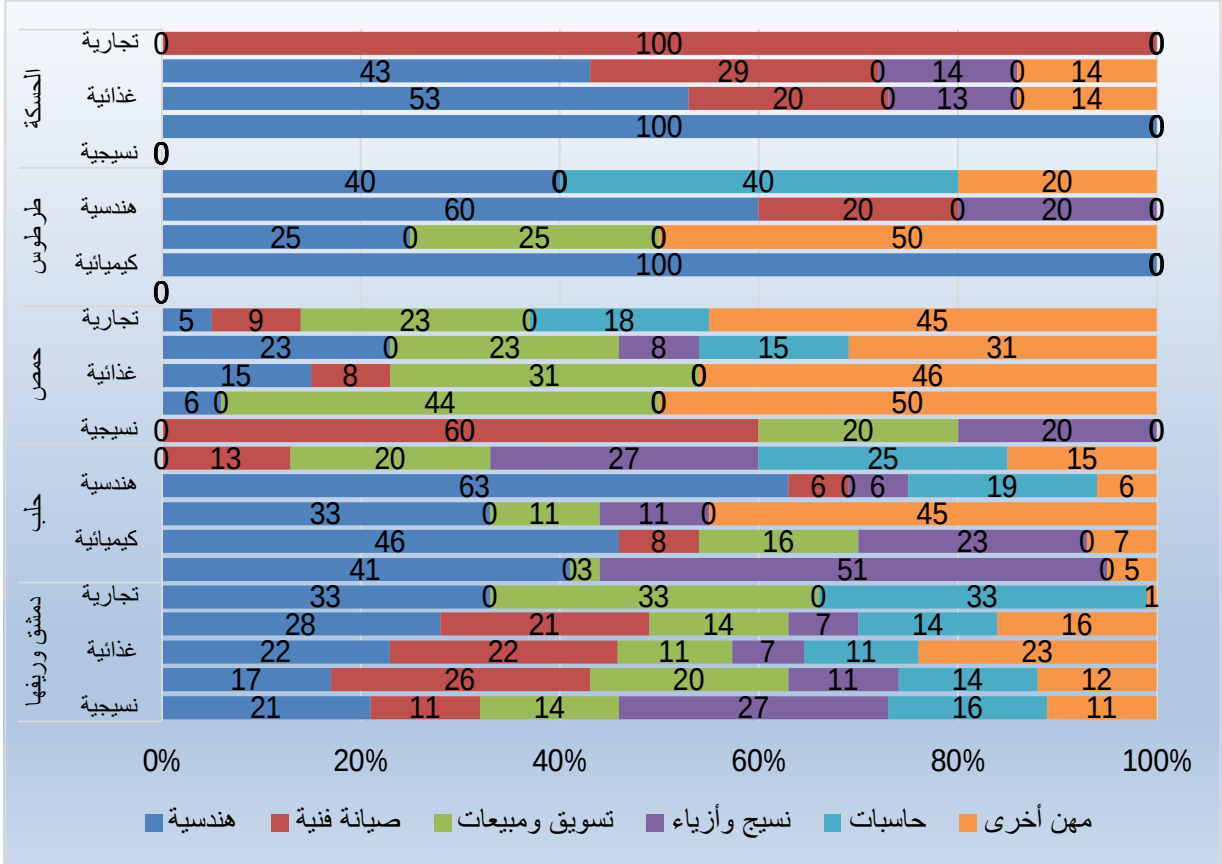

لقد تفاوتت مدة التدريب المطلوبة حسب اختصاص التدريب المطلوب والخبرة المطلوبة من التدريب وتوزعت الدورات المطلوبة حسب الفترة إلى ثلاثة فترات:

1- أقل من أسبوع وتشكل حوالي 27% من الدورات المطلوبة
2- من أسبوع إلى شهر وتشكل حوالي 43% من الدورات المطلوبة
3- أكثر من شهر وتشكل حوالي 30% من الدورات المطلوبة

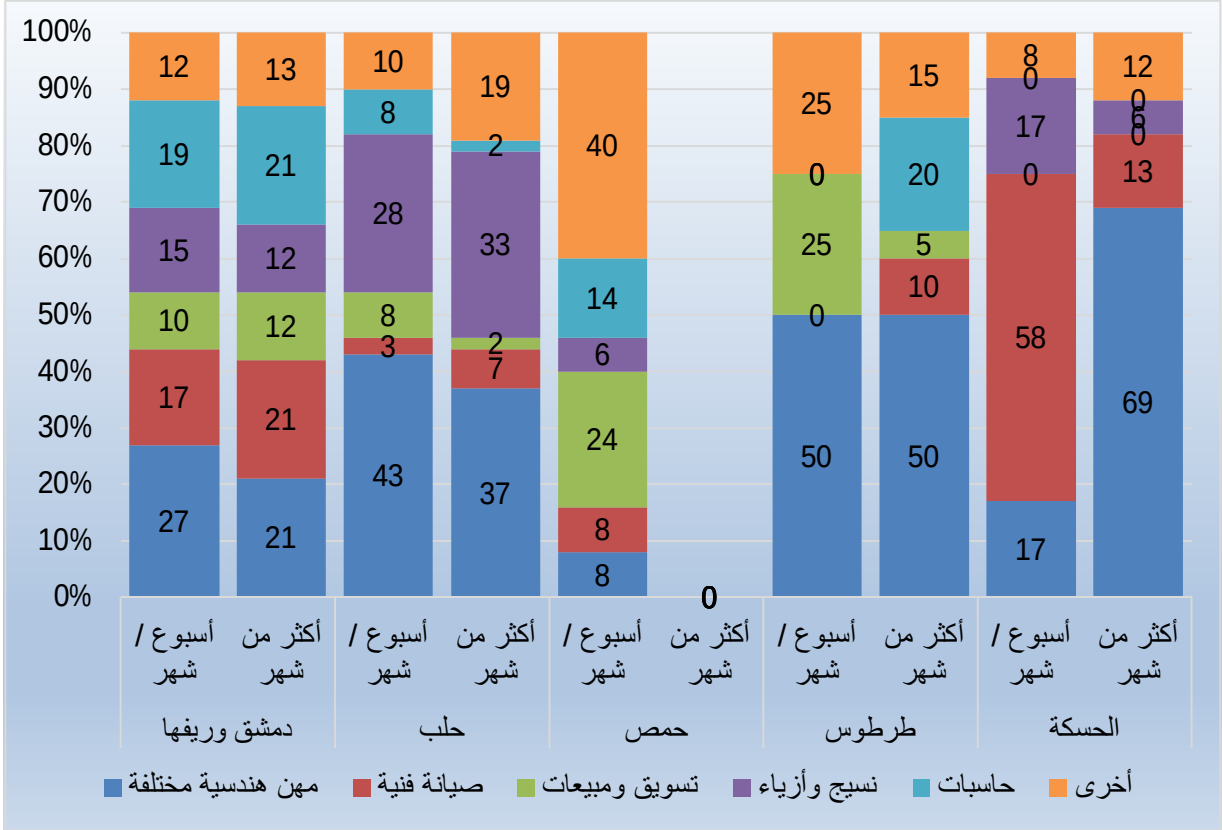

ويشير ذلك إلى ارتفاع الطلب على المهن الهندسية المختلفة والصيانة الفنية في المحافظات المدروسة، وعلى المستوى الإجمالي سواء للدورات من أسبوع حتى شهر، أو الدورات لأكثر من شهر. إضافة إلى التركيز على ارتفاع الطلب على الدورات في مجال الحاسبات والمعلوماتية والمهن الأخرى، مثل الإدارة والسكرتارية والإنتاج. وتشير زيادة الطلب على الدورات القصيرة ومتوسطة المدة الى رغبة أصحاب المنشآت برفع إنتاجية العاملين في منشآتهم وخاصة في مجال المهن الهندسية في مختلف الاختصاصات والصيانة والفنية لوسائل الإنتاج للتخفيف ما أمكن من الأعطال والمحافظة على جاهزية وسائل الإنتاج.

هناك تركيز في المنشآت الإنتاجية (النسيجية، الهندسية، والكيميائية ....) على التدريب على المهن الهندسية المختلفة والصيانة في جميع المحافظات يليها التسويق والمبيعات. كما أن هناك طلباً على المهن الأخرى وخاصة المهن الإدارية والسكرتارية والمهن المتعلقة بالإنتاج وخاصة في محافظات حمص وحلب وفي نشاطات الغذائية والتجارية بشكل خاص. أما المنشآت التجارية فقد كان التركيز على طلب التدريب في المهن الإدارية والتسويق والمبيعات والحاسبات.

خامساً - الرغبة بالدعم الفني:

بينت نتيجة الدراسة أن 46.8% من مجموع المنشآت المدروسة ترغب بالحصول على الدعم الفني وذلك بعد توفر الشروط والظروف المناسبة لذلك لجهة وقف الأعمال القتالية وتوفر الأمن والأمان والبدء بعملية إعادة الإعمار. إلا أن هذه النسبة تتباين بين محافظة وأخرى. فبينما ارتفعت في محافظة الحسكة إلى نحو 68.8%

كانت في طرطوس نحو 12.3% وتوزعت باقي المحافظات بين هاتين النسبتين فكانت في حمص 61.2% وفي دمشق وريفها 54.8% وفي حلب 47%.

تركز الدعم الفني المطلوب من قبل المنشآت الراغبة فيه بالدرجة الأولى على الخبرات الفنية بنسبة 80.8% وعلى التدريب بنسبة 11.9% وعلى الخبرات الادارية بنسبة 7.3%. وتركزت الحاجة للخبرات الفنية بالدرجة الأولى في المنشآت النصف آلية 59.4% ثم في المنشآت الآلية 28% فالمنشآت اليدوية 11.9%. وينطبق هذا التوزيع على الحاجة للخبرات الادارية، حيث بلغ في المنشآت النصف آلية نحو 38.5% وفي كل من المنشآت الآلية واليدوية 30.8% لكل منهما. كما ينطبق أيضاً على رغبة المنشآت بالتدريب حيث بلغت في المنشآت نصف آلية 56.5% فالمنشآت الآلية 28.2% فالمنشآت اليدوية 12.4%. وينطبق هذا الترتيب على كافة المحافظات الست مع وجود تباين واضح فيما يتعلق بنسبة التدريب المطلوب حيث كانت في محافظة طرطوس 100% وفي محافظة دمشق وريفها 75% في حين تراوحت في المحافظات الأخرى ولذات المنشآت بين 37.5% بمحافظة حمص و33.3% في محافظة حلب وصفر في محافظة الحسكة.

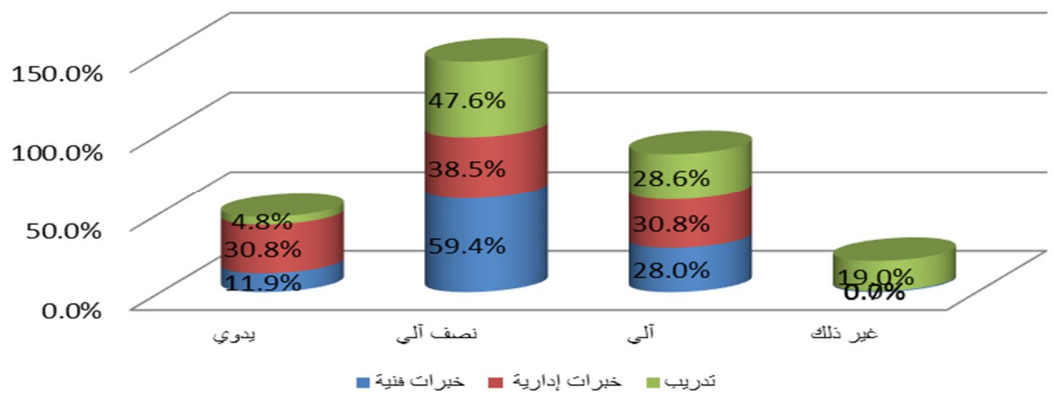

كما بينت نتائج الدراسة أن القسم الأكبر من المنشآت الانتاجية والخدمية في المحافظات المدروسة تحتاج إلى خبرات فنية وادارية. وتتركز هذه الحاجة بالدرجة الأولى في محافظات دمشق وريفها وحلب وبالصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية بشكل أساسي وبالمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يزيد عدد عمالها عن 10 عمال. كما تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يبلغ عدد عمالها 10 عمال فأكثر المجال الأوسع لخلق فرص العمل سواء في المرحلة الراهنة أو على المدى القريب والمتوسط وفي مرحلة ما بعد الأزمة، وبالتالي فإن خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش سواء في المرحلة الراهنة أو في المرحلة القادمة يتطلب تشجيع هذه المنشآت وتمكينها من معاودة نشاطها وتطويرها مع عدم إغفال دور المنشآت المتناهية الصغر التي يقل عدد عمالها عن 9 عمال.

سادساً - الرغبة في التمويل

بينت نتائج الدراسة أن 50.3% من المنشآت المدروسة ترغب بالحصول على التمويل منها 39.4 % بهدف التطوير والتوسع و10.3% بهدف التشغيل و0.5% للحصول على معونة فنية وذلك بعد توفر الظروف المناسبة واعادة منح القروض للراغبين بذلك.

أما بالنسبة للمنشآت الراغبة في التمويل حسب المحافظات فقد بلغت النسبة في محافظة حمص 61.2% وفي الحسكة 53.8% وفي طرطوس 53.8%، في حين بلغت في محافظة حلب 46.1%، وفي محافظة دمشق وريفها 42.2%.

وتحتل الصناعات الهندسية المرتبة الأولى بالنسبة للمنشآت الراغبة بالحصول على التمويل، 25.8% تليها الصناعات الغذائية 25.3% فالصناعات النسيجية 23.7% ثم الصناعات الكيميائية 14.2% والأنشطة التجارية 11.1%. ويختلف هذا الترتيب بعض الشيء بالنسبة للمحافظات المدروسة حيث تحتل الصناعات النسيجية المرتبة الأولى في كل من حلب 39.6% ودمشق وريفها 38.5%، تليها الصناعات الهندسية 32.7% في محافظة دمشق وريفها و20.8% في محافظة حلب وبذات النسبة للصناعات الغذائية. بالمقابل تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى في كل من محافظة الحسكة 66.7% ومحافظة حمص 34.1% ومحافظة طرطوس 34.3%، وتأتي الصناعات الهندسية بالمرتبة الثانية في هذه المحافظات، اذ تبلغ 33.3% في الحسكة 28.6 و % في طرطوس و19.5% في حمص.

ويتركز الهدف من التمويل بشكل أساسي بالرغبة بالتطوير والتوسع حيث بلغت نسبة المنشآت الراغبة بالتمويل لهذا الغرض 78.4% في حين بلغت نسبة المنشآت الراغبة بالتمويل بهدف التشغيل 20.5% والراغبة بالتمويل بهدف الحصول على معونة فنية 1.1%.

سابعاً - الرغبة في التوسع

بينت الدراسة أن حوالي 76% من المنشآت في المحافظات الست المدروسة ترغب بالتوسع وذلك بعد توفر الشروط والظروف المناسبة لذلك لجهة وقف الأعمال القتالية وتوفر الأمن والأمان والبدء بعملية إعادة الإعمار وتوفر الظروف المناسبة من حيث التمويل والخدمات. واحتلت محافظة حلب المرتبة الأولى في هذا المجال، حيث أبدت 36.2 % من المنشآت رغبتها بالتوسع، تلتها محافظة دمشق وريفها بنسبة 23.7%، ثم محافظة حمص 20.6% تليها محافظة طرطوس 13.9% وأخيراً محافظة الحسكة 5.6%

وتحتل الصناعات النسيجية المرتبة الأولى بالنسبة للمنشآت الراغبة بالتوسع، اذ تبلغ نسبتها 24%، تليها الصناعات الهندسية 23.7% فالصناعات الغذائية 23% ثم الصناعات الكيميائية 17.1% والأنشطة التجارية 12.2%. ويختلف هذا الترتيب بعض الشيء بالنسبة للمحافظات المدروسة حيث تحتل الصناعات الهندسية المرتبة الأولى في دمشق وريفها 35.3%، تليها الصناعات الكيميائية 26.5% ثم الصناعات النسيجية 22.1% والغذائية 13.2% والأنشطة التجارية 2.9%. في حين تحتل الصناعات النسيجية المرتبة الأولى في محافظة حلب 46.2% تليها الصناعات الهندسية والغذائية 14.4% ثم الصناعات الكيميائية 13.5% والأنشطة التجارية 11.5%. وتحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى في الرغبة بالتوسع في كل من محافظة الحسكة 62.5% وفي محافظة حمص 33.9% وفي طرطوس 30% وفي كل من حلب 39.6% ودمشق وريفها 38.5%، تليها الصناعات الهندسية 32.7% في محافظة دمشق وريفها و20.8% في محافظة حلب وبذات النسبة للصناعات الغذائية. بالمقابل تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى في كل من محافظة الحسكة 66.7% ومحافظة حمص 34.1% ومحافظة طرطوس 34.3%. وتأتي الصناعات الهندسية بالمرتبة الثانية في هذه المحافظات 33.3% في الحسكة 28.6 % في طرطوس و19.5% في حمص، في حين تحتل الصناعات الهندسية المرتبة الثانية في هذه المحافظات 27 % في طرطوس و25% في الحسكة و23.7% في حمص. وتأتي الصناعات الكيميائية في المرتبة الرابعة 18.6% في حمص و12.5% في طرطوس و6.3% في الحسكة كما تأتي الأنشطة التجارية في المرتبة الخامسة.

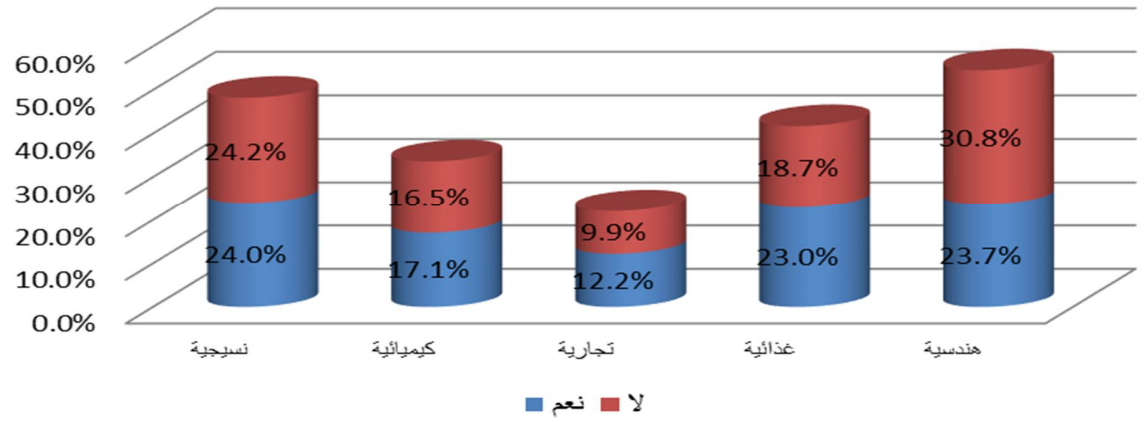

ثامناً - دور المرأة

أدت الأزمة إلى تطور نوعي ملموس في وضع المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، فبسبب حالة النزوح والتهجير وهجرة الشباب وذوي الكفاءات وفقدان الزوج أو الابن أو الأخ أو اختفائه بشكل قسري، أو هجرته وعدم تمكنه من استقدام باقي أفراد أسرته، أو بسبب عدم كفاية دخل رب الأسرة في ظل الارتفاع الهائل في الأسعار ومتطلبات المعيشة، وغير ذلك من الأسباب التي تتوافق أو تختلف بين منطقة وأخرى، فإن كل هذه العوامل مجتمعة أو منفردة أدت إلى بروز واضح لدور المرأة في المجتمع وفي سوق العمل. حيث دخلت المرأة السورية في مجالات عمل لم تكن متاحة لها أو معروضة عليها كبائعة في المحلات الخاصة أو عاملة في المقاهي والمطاعم أو على بعض خطوط الانتاج في المصانع التي كانت محصورة بالرجال أو غيرها، الأمر الذي ساهم في تغيير النظرة إلى عمل المرأة وبدء تأقلم المجتمع مع هذه الظاهرة وتقبلها، وتفهم الرجال والأسرة لأهمية وضرورة هذا العمل في المرحلة الراهنة. وهذا من الجانب الايجابي الذي ترافق مع عدد من المظاهر السلبية الأخرى التي فرضت على المرأة كالزواج المبكر والقبول بتعدد الزوجات ضمن ما اصطلح على تسميته بزواج السترة أو ممارسة أعمال غير مشروعة كالدعارة وغيرها....

أعطى فريق العمل أهمية خاصة للمرأة خلال اللقاءات والمشاورات (المجموعات البؤرية) التي أجراها في المحافظات الست المختارة مع الشباب الذين يبحثون عن عمل. حيث بلغت نسبة الاناث المشاركات في جلسات المجموعات البؤرية نحو 55% من أصل 176 مشاركا هذه المجموعات في المحافظات الست المشمولة بالدراسة.

لقد رأت الاناث المشاركات في المجموعات البؤرية أن قطاع التجارة هو الذي يحتل المرتبة الأولى في خلق فرص العمل يليه قطاع البناء والتشييد ثم الصناعة فالزراعة والفنادق والمطاعم. وبينت النسبة الأكبر منهن أن أهم أسباب عدم حصولهن على فرصة العمل كان بسبب اغلاق الكثير من المنشآت، وظروف عدم الاستقرار. وجاء السبب الثاني عدم انسجام فرص العمل المتوفرة مع المستوى التعليمي الحاصلات عليه، وعدم امتلاكهن الخبرة والتدريب اللازمين لفرص العمل المتاحة، وتواضع المستوى المهني لطالبات العمل. ولذلك بينت حوالي 90% من المشاركات في المجموعات البؤرية رغبتهن في اتباع دورة تدريبية لرفع مستوى خبرتهن بالدرجة الأولى ولتغيير اختصاصهن المهني بالمرتبة الثانية.

الشيء الهام فيما يتعلق بفرص عمل الاناث هو **تفضيلهن العمل في القطاع العام وخصوصاً في طرطوس ودمشق. وهذا أمر لا يقتصر فقط على الاناث بل على الذكور أيضاً بسبب المزايا التي يمنحها القطاع العام للعاملات فيه: عمل دائم، ساعات وأيام عمل أقل، أجر أكبر، اجازات وعطل أكثر، ضمان صحي، توفر النقل،**

تأمينات وتقاعد .... وجاء العمل لدى القطاع الخاص في المرتبة الثانية وخصـــوصـــاً في حلب وطرطوس. وجاءت في المرتبة الثالثة الرغبة بالعمل الذاتي من خلال اقامة مشـروع خاص متناهي الصـغر في المرتبة الثالثة وجاءت الصـناعة اليدوية في المرتبة الأولى في هذا المجال، ومشـاغل الملابس والخياطة في المرتبة الثانية، وإنشاء رياض أطفال ومعاهد تعليم في المرتبة الثالثة.

وقد بينت الاناث المشـاركات في الاجتماعات البؤرية أن الرغبة في تأمين المسـتقبل تحتل المرتبة الأولى في بحثهن عن عمل تليها مساعدة الأهل والزواج وتحسين المستوى المعيشي وتطوير الذات.

القسم الرابع

النتائج والمقترحات

ان خلق فرص العمل اللائق ، وتحسين سبل العيش للسكان في سورية ، في المرحلة الراهنة وفي المدى القصير والمتوسط بالشكل المطلوب ، يرتبط من ناحية بسرعة التوصل إلى توافق محلي اقليمي دولي لوقف الصراع الدائر في سورية وعليها ، ويرتبط من ناحية أخرى بكفاءة إعداد وتنفيذ الخطط والسياسات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ، انطلاقاً من استخلاص الدروس المستفادة من مرحلة ما قبل الأزمة والمرحلة الحالية ، كجزء متكامل مع رؤية وطنية شاملة لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري بكافة مكوناته، وتساهم في تحويل الأزمة الحالية إلى فرصة حقيقية للتنمية الشاملة والمتوازنة . لكن هذا لا يعني انتظار نجاح الجهود المبذولة حالياً للتوصل إلى الحل الشامل للأزمة السورية للبدء بتنفيذ هذه الرؤية، وانما العمل على التوازي، ومنذ الآن، من أجل وقف التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة ما يمكن منه، ولو بشكل متدرج، بالاستفادة من اتفاقيات مناطق خفض التوتر والمصالحات وغيرها. وبدء عودة أعداد من النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم، مع مراعاة قدر الإمكان التكامل بين الاجراءات الفورية والجزئية، وبين الاجراءات المطلوبة على المدى القصير والمتوسط وفق الرؤية الشاملة لمرحلة ما بعد الأزمة.

ان دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة حالياً في سورية، هام ومساعد في خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش، سواء من خلال المشاريع التي تنفذها هذه المنظمات بشكل مباشر، أو من خلال الدعم والمساندة للجهات السورية العامة والأهلية والخاصة المعنية والعاملة في هذه المجالات.

كما ان للسياسات والاجراءات الحكوميةدوراً هاماً وضرورياً في تمكين المنظمات الدولية من تنفيذ برامجها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كونها تؤمن البيئة المساعدة والمحفزة على التنفيذ الكفوء لهذه البرامج، وتشجع على توسيعها وتطويرها وتنفيذ المزيد منها مستقبلاً. وهذا يتطلب تنسيق وتكامل جهود الجهات الحكومية والأهلية والمنظمات الدولية والجهات المانحة المعنية الأخرى.

<u>نتائج الدراسة:</u>

تمثل المحافظات الست (دمشق، ريف دمشق، حمص، طرطوس، حلب، الحسكة) التي غطتها هذه الدراسة حوالي ثلثي سكان سورية وبالتالي فإن فريق الدراسة يرى أنه من الممكن اعتماد نتائج اللقاءات التي تمت مع أصحاب المشاريع ومع طالبي العمل وقادة الرأي في هذه المحافظات كمؤشرات تقريبية يمكن تعميمها بشكل تقديري على مستوى سورية، مع التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية كل محافظة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية قبل وأثناء وبعد الأزمة عند اعداد الخطط والبرامج التنفيذية التفصيلية المتعلقة بخلق فرص العمل وتحسين سبل العيش. وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

1- استناداً إلى واقع قوة العمل وتوزعها حسب القطاعات قبل الأزمة، ومسح المنشآت عام 2015، ونتائج المقابلات والدراسة وكذلك تقديرات فريق العمل لفرص العمل التي ستخلقها القطاعات الاقتصادية على المدى القصير، فإنه من المتوقع أن تصل إلى حوالي مليون فرصة عمل تتركز في قطاع الزراعة والصناعة والبناء

والتشييد يتم تأمينها من خلال عودة النازحين والمهجرين وتدريبهم ومن الداخلين مجدداً إلى سوق العمل مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة.

2- وجود انخفاض ملحوظ في قوة العمل في المنشآت الاقتصادية والخدمية العاملة حالياً يقدر بحوالي 51% من قوة العمل التي كانت موجودة لدى هذه المنشآت قبل الأزمة. وقد تركز النقص في المنشآت التي تشغل 10 عمال فأكثر في العمال الاختصاصيين والمهنيين والذي وصل الى 80% من مجموع النقص في هذه المنشآت

3- تتركز الحاجة الفورية لفرص العمل حسب الأهمية في الأعمال الفنية والمهنية وبشكل خاص في الصناعات النسيجية والهندسية والغذائية وكذلك في المهن والحرف المتعلقة بالبناء ومتمماته والادارة والتسويق

4- هناك عدم توافق واضح بين العرض الحالي من قوة ومتطلبات سوق العمل حسب الحالة المهنية والتعليمية والاختصاص وحسب التوزع الجغرافي والنوع الاجتماعي. ما أدى إلى بطالة نوعية وخلل كبير في سوق العمل.

5- دخول أفواج جديدة إلى سوق العمل من السكان غير النشيطين اقتصادياً ، أو من خارج قوة العمل وخاصة من الاناث وربات المنازل والمتقاعدين والأطفال دون سن 15 سنة، اضافة الى الراغبين بعمل ثانوي من المشتغلين حالياً لتأمين متطلبات سبل العيش لهم ولأسرهم.

الاجراءات الفورية

1- التنسيق مع الجهات العامة المعنية وخاصة وزارة التربية والصناعة والأشغال العامة للاستفادة من مراكز التدريب التابعة لها وتهيئتها لبرامج التدريب المعتمدة.

2- تهيئة مراكز تدريب مناسبة في مقرات مؤقتة قرب التجمعات والمناطق الصناعية والخدمية التي تحتاج إلى قوى عاملة، وضمن مراكز الايواء أو قربها، وتأمين المدربين اللازمين لهذه المراكز من ذوي الخبرات العملية، وتدريبهم من قبل خبراء مختصين، مع امكانية الاستفادة من المتقاعدين منهم، والتركيز على الجانب العملي.

4- تحديد مجالات التدريب حسب الظروف والاحتياجات الفورية وخصوصية كل محافظة ومنطقة وفق نتائج الدراسة وواقع العمل الحالي مع مراعاة - قدر الإمكان - أن تسبق عودة المهجرين والنازحين او تترافق عودتهم مع تأمين فرص عمل مناسبة لهم مباشرة في مناطقهم، واشراكهم في إعادة تأهيلها وتلبية احتياجاتها من القوة العاملة والأخذ بعين الاعتبار نوعية الفرص الممكنة للتشغيل الذاتي والأسري فيها كما هو مبين أدناه:

المستهدف من التدريب	مجالات التدريب
الحصول على فرص عمل لدى الغير	- المهن الفنية المتعلقة بصيانة الآلات والتجهيزات الصناعية والأدوات المنزلية. - الصناعات النسيجية والغذائية والهندسية والكيميائية، الحواسب والبرمجيات، ازالة ونقل الأنقاض وتدويرها وإعادة تصنيعها، المهن اليدوية المتعلقة بالبناء. معالجة الأضرار البيئية، تدريب وتأهيل الأشخاص **ذوي الإعاقة**
التشغيل الذاتي (الشباب)	- الحواسب والبرمجيات، المهن اليدوية المتعلقة بالبناء، البرمجيات، صيانة الهواتف والحاسبات والأدوات المنزلية، تعليم الأطفال، الخياطة والحياكة

	والتطريز، المهن التراثية: الموزاييك، البروكار، الأغباني، النحاسيات، انتاج نباتي وحيواتي ..
المشاريع الأسرية المدنية (المرأة)	حفظ الخضار والفواكه، تصنيع المونة والحلويات وطبخ الطعام، الخياطة والتطريز والحياكة، ملابس مدرسية والأزياء الاسلامية، أشغال يدوية، حلويات، الحلاقة والعناية الصحية والتجميل...
المشاريع الاسرية ريفية (المرأة)	منتجات الألبان بشكل صحي، العصائر ومكثفاتها، فرز وتوضيب الخضار والفواكه، انتاج الفطر والزهور، تجفيف الخضار والفواكه، السجاد والبسط اليدوية، الأزياء والمنتجات الريفية التقليدية. المنتجات العضوية، منتجات الألبان، تربية النعام والأسماك والنحل والجاموس وغنم العواس والماعز الشامي ودودة القز.
مشاريع الأشخاص ذوي الإعاقة	استخدام وصيانة الحواسب، البرمجيات، صيانة الهواتف والحاسبات والأدوات المنزلية، الخدمات الادارية المناسبة، المهن التراثية: الموزاييك، البروكار، الأغباني، النحاسيات...

4- تشكيل لجنة مشتركة من الجهات العامة (وزارة التربية، وزارة الصناعة، وزارة الأشغال العامة ...) والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية المعنية وبمشاركة المنظمات الدولية المعنية لتنسيق ومتابعة عملية التدريب. وينبثق عنها لجان فرعية تشارك فيها الجهات المحلية والأهلية المعنية والمتطوعين.

5- البدء بمجالات التدريب الضرورية المطلوبة التي لا تحتاج لفترات زمنية طويلة: أقل من اسبوع، من اسبوع لشهر، من شهر لثلاثة أشهر.

6- التنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في دول الجوار فيما يتعلق بنوعية تدريب النازحين السوريين في المخيمات الموجودة في هذه البلدان وخصوصاً الأردن ولبنان، بما يشجع على عودتهم إلى مدنهم ومناطقهم مؤهلين للعمل بالمجالات المطلوبة.

7- دعم العمل الذاتي من خلال التدريب والتأهيل، وتخصيص أماكن مؤقتة للتجمعات الحرفية والصناعية والتجارية وخاصة للمتدربين ولأصحاب المشاريع متناهية الصغر، لممارسة عملهم بشكل سريع، وتوفير مراكز تسويق ومعارض دائمة لبيع منتجاتهم وعرض خدماتهم. مع امكانية تقديم ذلك بموجب قروض سهلة، ومتابعتهم من أجل تذليل المشاكل والصعوبات التي قد تواجههم في عملهم.

8- اعداد وتنفيذ برنامج رائد لتمكين النازحين من العودة إلى مناطقهم والمشاركة في إعادة تأهيلها (اختيار منطقة محددة كنموذج رائد)

9- تشجيع تشكيل مجموعات أو فرق عمل مهنية متكاملة من المتدربين خلال عملية التدريب والتأهيل تغطي أكبر عدد ممكن من المهن التي تحتاجها عملية إعادة ترميم وتأهيل المنازل والمحلات (بلاط، دهان، إكساء، تمديدات كهربائية وصحية، نجارة ألمنيوم وحديد وخشب .....) لتشجيع فكرة العمل الجماعي المتكامل قدر الإمكان وتلبية حاجة طالبي هذه الخدمات بشكل أسرع وأفضل.

10- توفير التدريب اللازم للمعلمين والمشرفين لإقامة وتشغيل دور حضانة ومدارس للأطفال والتعليم المكثف، والبدء بتنفيذ التعليم الافتراضي للمراحل ما قبل الجامعة حيثما أمكن ذلك.

11- المباشرة بإعداد عدد من دراسات سلسلة القيمة لمجموعة من المنتجات الزراعية وخاصة التي تشكل مدخلات للإنتاج الصناعي (القطن والصناعات النسيجية، الخضار والفواكه، الألبان ....) لمعرفة المشاكل التي تواجهها هذه المنتجات والصناعات المرتبطة بها الناجمة عن الأزمة ومعالجتها وتطويرها لتمكينها من خلق المزيد من فرص العمل وتحسين سبل العيش.

12-اعداد مشاريع لتنظيف وإعادة تأهيل البيئة والأراضي الزراعية المتضررة من أعمال النزاع، اضافة إلى مشاريع توضيب وحفظ الفواكه والخضار.

13- دراسة اقامة تجمع عنقودي للصناعات النسيجية في حلب ودمشق، واقامة حاضنات لرواد الأعمال الشباب في مجال البرمجيات والأعمال الالكترونية وغيرها..

14-دعم المشاريع النسائية المنزلية في المدن والأرياف انطلاقاً من بروز دور المرأة في ظروف الأزمة في إعالة الأسرة أو المساعدة فيها ، وخاصة أسر ضحايا الأزمة من القتلى والمفقودين والمعاقين ، من خلال برنامج الأسر المنتجة ودعم اقامة مشاريع منزلية (حفظ الخضار والفواكه – المونة – الخياطة والتطريز والحياكة، ملابس مدرسية ، أشغال يدوية ، حلويات، طبخ ...) أو ريفية (منتجات غذائية ، العصائر ومكثفاتها ، منتجات الألبان ، تربية النعام والأسماك والنحل والجاموس وغنم العواس والماعز الشامي ودودة القز ، انتاج الزهور، تجفيف الخضار والفواكه ، السجاد والبسط اليدوية ، الأزياء الريفية ...) مع التركيز على احياء الصناعات التراثية التقليدية (الموزاييك ، البروكار، الأغباني، الحرير الطبيعي وغيرها...).

15- اعداد برنامج لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتصنيع الأطراف الصناعية لهم، وتوفير سبل العيش لهم ولأسرهم وادماجهم في المجتمع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

المدى القصير:

1- تقديم خبرات واستشارات فنية من المنظمات الدولية المتخصصة للمنشآت الصناعية العاملة حالياً، أو التي ستعمل لاحقاً، في القطاع النسيجي والغذائي والهندسي والكيميائي لزيادة كفاءتها الانتاجية وتحسين قدرتها التنافسية (تحسين الانتاج، التسويق، توفير الطاقة والمياه واستخدام الطاقة البديلة، الجودة، الالتزامات البيئية والتخفيف من التلوث، المنتجات العضوية ....)

2- اعداد برنامج للتشبيك بين المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يساهم في تطوير الأطراف المشاركة.

3- تقديم المعونة الفنية لتطوير عمل المؤسسات والهيئات الداعمة الحكومية والأهلية العاملة حالياً في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بهدف زيادة فعاليتها وكفاءتها.

الاجراءات المطلوبة من الجهات الحكومية المعنية

أن تنفيذ البرامج والفعاليات المقترحة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة العاملة حالياً في سورية يتطلب تجاوباً فعلياً من الجهات الحكومية المعنية وخاصة ما يتعلق بتوفير البيئة المناسبة والامكانيات اللازمة المساعدة على تنفيذ هذه البرامج والفعاليات وذلك لضمان حسن وسرعة تنفيذها وتشجيع هذه المنظمات على الاستمرار في عملها في سورية وتطويره.

1- توفيرالبيئة المطمئنة والمشجعة لعودة المهجرين والنازحين داخل البلاد وفي البلدان المجاورة إلى مناطقهم

2- الاسراع في إعادة تأهيل المناطق المتضررة والمرافق والخدمات حسب الأولويات وتمكين سكانها الأصليين من العودة اليها في أقرب ممكن.

3- تشجيع عودة المستثمرين والكفاءات العلمية والفنية من الخارج لمعاودة العمل والانتاج.

4- تحسين بيئة الاستثمار من خلال تسهيل الاجراءات الادارية فيما يتعلق بتأسيس المشاريع بكافة أشكالها كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر، ومنح المشروعات كثيفة العمالة منها وخاصة في المناطق المستهدفة حوافز ومزايا ضريبية وغيرها لخلق فرص عمل لائق لباقي طالبي العمل في هذه المشاريع ، وخفض الرسوم المتعلقة بذلك إلى أدنى الحدود ، وتوفير التمويل السهل للمشاريع لجهة الضمانات وحجم القرض المطلوب والفائدة وفترة السماح وشروط السداد بما يشجع على اقامة المشاريع و الانتقال من المنشآت غير النظامية إلى القطاع المنظم.

5- تقييم برامج وتجارب التعاون السابقة مع المنظمات الدولية والجهات المانحة في مجال تأهيل القوى العاملة وتحسين سبل العيش وتحديث وتطوير القطاعات الاقتصادية ، ومراجعة الدراسات والنتائج التي تمت في هذا المجال للاستفادة مما يمكن منها في وضع تصورات أولية وفق أولويات محددة لبرامج التعاون الفني الجديدة اللازمة في هذه المجالات (خبراء تدريب ، منح خارجية ، اقامة وتجهيز مؤسسات داعمة جديدة ، تطوير و تجهيز المراكز الداعمة القائمة...) بشكل منسق ومتكامل مع الجهات المعنية الداخلية ، لطرح امكانية تنفيذها على المدى القريب وفي مرحلة ما بعد الأزمة منعاً للازدواجية والتعارض وهدر الوقت والمال . والعمل على رفع كفاءة العاملين في الإدارات المعنية بالتعاون الدولي في الجهات المستفيدة لغوياً وفنياً مع تقديم الحوافز اللازمة لهمبما يضمن التعامل مع هذه الجهات في تنفيذ مهامها وأنشطتها بشكل كفوء وفعال.

6- احداث هيئة موحدة للمشاريع المتناهية الصغر لتوحيد الجهود الحكومية والأهلية والدولية العاملة في هذا المجال

7- احداث الهيئة الموحدة للتدريب والتأهيل المهني بمشاركة كافة الجهات العامة والخاصة والأهلية المعنية سواء التي تقوم بالتدريب أو المستفيدة منه، وذلك بهدف تنسيق جهودها وامكانياتها لتنفيذ الخطط الوطنية الخاصة بالتدريب والتأهيل والاستفادة ما يمكن من الامكانيات المادية والبشرية والتجهيزات المتوفرة في هذه الجهات.

8- الاعتماد الأساسي على العمالة المحلية وتأهيلها لمعالجة النقص الحاصل في اليد العاملة سواء في المرحلة الراهنة وكذلك في مرحلة إعادة البناء والتشغيل وبشكل خاص للاختصاصات الجديدة غير المتوفرة في هذا المجال، ومنع استقدام العمالة الأجنبية وحصرها في حال الضرورة القصوى في أضيق الحدود وحصراً في المجالات الفنية غير المتوفرة محلياً ولمدة محددة، على أن يتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستدراك هذا النقص في حال وجوده في أقرب وقت ممكن من خلال التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي.

9- التدقيق في اختيار المتدربين المناسبين وتمكينهم من نشر وتطبيق ما تم تدريبهم عليه وتحفيزهم للمحافظة عليهم. وإلزام المتدربين على الاختصاصات والمعارف الجديدة التي تدربوا عليها خارج البلاد بتدريب عدد من المتدربين الوطنيين على ما تدربوا عليه. والتركيز المستمر على الجوانب العملية والتطبيقية واختباراتها ومتابعة تطوراتها وعكسها على عملية تدريب المدربين والمتدربين مع الاستفادة من الخبرات المناسبة في هذا المجال.

10-التركيز على تحسين التركيب النوعي لطالبي العمل والعاملين والتأكيد على أن يكون التدريب والتأهيل عملية مستمرة لدى الجهات العامة والخاصة، وتشجيع العاملين على التدرب من خلال تقديم الحوافز المناسبة بما يساهم في استمرارهم وارتباطهم بالعمل وتحسين أدائهم وعطائهم. وتحفيز وتشجيع التدريب والتأهيل الحر (المسائي وخلال العطل) لمن يرغب من العاملين في الجهات العامة والخاصة سواء لتعميق اختصاصه أو اكتساب مهارات جديدة، اضافة إلى تفعيل الحسومات الممنوحة للقطاع الخاص من ضريبة الأرباح فيما يتعلق بالتدريب.

11- تعزيز دور الإدارة المحلية واعتبار مجالس المدن والمناطق والبلدات من ضمن مهامها التنموية مركزاً لدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة في الأماكن التي تتواجد بها دون الحاجة للمركزية.

12- اعتماد التمويل بضمانة الفكرة أو دراسة جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية بدل استخدام الضمانات العقارية وبخاصة التمويل بغرض التطوير والتوسع ، واعتماد نظام التسليف التشاركي عبر صناديق تمويل المشروعات المتناهية الصغر بدون فوائد على غرار (مصرف القرية) والتسديد على شكل أقساط مريحة وكذلك التمويل التأجيري ، وتسهيل إجراءات إنشاء شركات تمويل رأس المال المبادر أو المخاطر فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشروعات بالنسبة للمبادرين الشباب غير القادرين على التمويل الأولي، وتقديم دعم جزئي أو كلي من الحكومة بالنسبة للفوائد على القروض المقدمة لهذا القطاع.

13- تكليف المنظمات الداعمة للأعمال مثل الغرف بمختلف أنواعها (تجارية- صناعية- زراعية- سياحية) وغيرها لتقديم خدمات النصح والمشورة والتدريب والمعلومات باعتبارها الأكثر تمثيلاً وقرباً من هذه المشروعات.

14- الإسراع بتفعيل عمل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد ومؤسسة ضمان مخاطر القروض لجهة البدء بتقديم الخدمات والمسؤوليات والمهام الموكلة بهذه المؤسسة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ملاحق الدراسة

الملحق رقم 1

التعاريف

1- زيادة السكان: الزيادة الاجمالية للسكان نتيجة تفاعل عناصر المواليد والوفيات والهجرة بين السكان في فترة زمنية معينة.

2- الزيادة الطبيعية: زيادة أو نقصان المواليد عن الوفيات بين السكان خلال فترة زمنية معينة

3- معدل النمو: هو المعدل الذي يزيد به السكان أو يقلون في سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه بصورة نسبة السكان الأساسيين.

4- معدل الوفيات: ويطلق عليه أيضاً معدل الوفيات الخام وهو عدد الوفيات بين كل ألف من السكان في سنة معينة.

5- معدل الهجرة الى الخارج: عدد المهاجرين الذين يغادرون منطقتهم الأصلية لكل ألف من السكان في تلك المنطقة في ستة معينة.

6- الهجرة الى الخارج: وهي عملية مغادرة الفرد إلى دولة أخرى بغرض الإقامة الدائمة.

7- قوة العمل (السكان النشيطين‌اقتصادياً): وتضم المشتغلين زائد المتعطلين.

8- المشتغل: هو الفرد ذكر كان أم أنثى زاول عمل داخل المنزل أو خارجه ذا قيمة اقتصادية لفترة لا تقل عن 18 ساعة خلال الأسبوع السابق للإسناد الزمني.

9- المتعطل: هو الفرد ذكرا كان أم أنثى القادر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ولم يجده خلال الأسبوع السابق للإسناد الزمني.

10- ربة المنزل: هي كل أنثى متفرغة للأعمال المنزلية دون أن تتقاضى عنها أجراً، ولا تبحث عن عمل خلال ا الأسبوع السابق للإسناد الزمني.

11- المهنة الرئيسية للفرد المشتغل ذكرا كان أم أنثى: وهي نوع العمل الذي يقضي فيه الفرد معظم أوقات عمله.

12- النشاط الاقتصادي: هو المجال الذي يزاول فيه الفرد المشتغل مهنته الرئيسية خلال فترة الإستاد الزمني بصرف النظر عن المهنة التي يمارسها في منشآه معينة وأن نشاطه يتحدد بنشاط المنشأة غالباً.

12- معدل النشاط الاقتصادي الخام:ويساوي حجم قوة العمل في سنة معينة منسوباً الى مجموع السكان المقيمين في منتصف السنة المعنية. ويمكن حساب هذا المعدل حسب النوع الاجتماعي والحالة التعليمية *100

13- معدل النشاط الاقتصادي المنقح: ويساوي حجم قوة العمل في سنة معينة منسوباً الى مجموع السكان في سن العمل (15-64 في منتصف السنة المعنية * 100

14- نسبة الإعالة الاقتصادية الخام: ويساوي عدد السكان في منتصف السنة المعنية منسوباً الى عدد القوة العاملة (مشتغلين + متعطلين) * 100

15- نسبة الإعالة الاقتصادية: ويساوي عدد السكان في منتصف السنة المعنية منسوباً الى عدد المشتغلين في السنة المعنية *100

16- نسبة الالتحاق بالتعليم في المرحلة التعليمية: ويساوي عدد التلاميذ أو الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية منسوباً الى عدد السكان في سن التعليم للمرحلة نفسها* 100. ويمكن حساب هذه النسبة حسب التوع الاجتماعي.

17- معدل النمو المستوي لقوة العمل: يساوي حجم قوة العمل في ستة ن على حجم القوة العاملة في السنة ن - 1 * 100

18- معدل البطالة: يساوي عدد المتعطلين من عمر (15 -64)منسوباً إلى عدد القوة العاملة (مشتغل + متعطل) في نفس السنة المعنية * 100

19- القوة البشرية: تساوي السكان في سن العمل (15-64 سنة) وتقسم القوة البشرية الى قسمين داخل قوة العمل (السكان النشيطين اقتصادياً) وخارج قوة العمل (السكان غير النشيطين اقتصادياً: طالب، ربة منزل، مكتفي.....)

20- المشتغلون حسب النشاط الاقتصادي: ويساوي حجم المشتغلين في قطاع ما في سنة معينة منسوباً الى اجمالي المشتغلين بنفس السنة * 100

21- المشتغلون حسب الحالة المهنية: يساوي حجم المشتغلين في مهنة ما في سنة معينة منسوباً الى اجمالي المشتغلين في نفس السنة.

22- المشتغلون حسب الحالة العملية (يعمل بأجر، بدون أجر، يعمل لحسابه، صاحب عمل): ويساوي حجم المشتغلين حسب الحالة العملية المحددة في سنة معينة منسوباً الى حجم المشتغلين في نفس السنة * 100

23- القطاع غير المنظم: يعرف العامل في القطاع غبر المنظم والمعتمد في سورية بأنه كل عامل يعمل خارج إطار المنشأة المحددة في مكان ما وبموجب ترخيص نظامي ويسدد كافة الضرائب والرسوم الخاصة بنشاط المنشأة.

24- نسبة العاملين في القطاع غير المنظم: يساوي عدد المشتغلين في القطاع غير المنظم في سنة معينة منسوباً الى اجمالي المشتغلين في نفس السنة * 100.

الملحق رقم 2

مصادر البيانات والمراجع

- المكتب المركزي للإحصاء - المجموعات الإحصائية للسنوات (2005-2000 -2011-2010).
- المكتب المركزي للإحصاء - نتائج مسوح قوة العمل للسنوات (2001-1999 -2011-2010).
- هيئة تخطيط الدولة - الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دراسات سابقة منشورة عن قوة العمل وسوق العمل والتعليم والتدريب في الجمهورية العربية السورية للباحث (عصام الشيخ أوغلي) -(2000-2007-2010-2016....).
- الدكتور أكرم القش - حالة السكان في المحافظات السورية لعام 2011 (2014)
- بيانات عن التعليم العالي (موقع وزارة التعليم العالي).
- بيانات عن التعليم ما قبل الجامعي (موقع وزارة التربية وبيانات رسمية)
- المكتب المركزي للإحصاء- مسوح الطلب على القوى العاملة للسنوات (2005-2000-1999).
- فؤاد اللحام – الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة في سورية – محاضرة في المركز الثقافي العربي – أبو رمانة 2017
- فؤاد اللحام – رؤية لإعادة تأهيل الصناعة السورية- جمعية العلوم الاقتصادية السورية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية 2017
- وزارة الصناعة – تقارير تتبع تنفيذ الخطط السنوية
- المركز السوري لبحوث السياسات – تقرير مواجهة التشظي – 2016
- أوراق خلفية خاصة بالدراسة مقدمة من:

- الآنسة رانية عبد ربه
- الدكتورة رشا سيروب
- الدكتور عامر خربوطلي
- السيد محمد بسام السباعي
- الدكتور عبد الفتاح أبو بكر

الملحق رقم 3

الأسس المنهجية للدراسة

1- الهدف الأساسي من الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقدير حجم الطلب على قوة العمل وتحديداً فرص العمل التي تحتاجها سوق العمل السورية في مختلف مجالاتها وأنشطتها الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.. بشكل فوري، أي على الأمد القصير، وتلك التي يمكن أن تتطلبها سوق العمل المحلية على المدى المتوسط وبعيد الأجل. مع التركيز على بيان مدى تأثير الأزمة وانعكاساتها على واقع سوق العمل والتغيرات الفعلية الحاصلة لاسيما تلك التي تتصل بسبل العيش وفرص العمل المتاحة والمطلوبة.

2- المجتمع البحثي

للوصول إلى تقديرات واقعية ومتكاملة حول حجم الطلب على قوة العمل الحالي والمستقبلي، تم تنويع مصادر الحصول على البيانات والمعطيات، حيث شمل:

1- عينة من أرباب العمل للمنشآت الاقتصادية الانتاجية الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية..
2- عينة من أشخاص ذوي خبرة أو دراية في قضايا العمل والإنتاج والتشغيل، ولديهم معرفة بالأوضاع الاقتصادية والمهنية والتشغيلية.
3- عينة من أفراد قوة العمل في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

3- حجم العينة وخصائصها الأساسية

بسبب عدم توفر إطار محدث للمجتمع البحثي بفئاته الثلاثة المستهدفة يمكن على أساسه سحب عينات بحثية تراعي الأسس المنهجية المتعارف عليها علمياً من حيث الحجم والتمثيل وطريقة سحب أو اختيار مفردات العينة، ونظراً لما هو متاح في هذه الدراسة من امكانيات مادية وفترة زمنية لإنجازها. تم اعتماد أسلوب العينة النمطية في تحديد خصائص وحجم العينة لكل فئة مستهدفة من فئات المجتمع البحثي المذكورة أعلاه، مع مراعاة القدرة التمثيلية لمفردات كل عينة بما ينسجم مع هدف الدراسة ومحاورها الأساسية.

وفي هذا السياق، تم اختيار مفردات العينات الثلاثة من (6) محافظات وفق المنهجية النمطية للتمثيل، بحيث تكون:

- محافظتي دمشق وريفها ممثلة أيضاً للمحافظات الجنوبية (درعا، السويداء، القنيطرة).
- محافظة حمص ممثلة أيضاً لمحافظة حماة.
- محافظة طرطوس ممثلة أيضاً لمحافظة اللاذقية.
- محافظة حلب ممثلة أيضاً لمحافظة ادلب.
- محافظة الحسكة ممثلة أيضاً لمحافظتي دير الزور والرقة.

حجم العينات وتوزعها حسب المحافظات:

الفئة المستهدفة	دمشق وريفها	حمص	طرطوس	حلب	الحسكة	المجموع
أرباب المنشآت	115	65	65	117	16	378
الأشخاص المفتاحيين	10	8	8	11	4	41
مجموعات النقاش البؤرية لأفراد قوة العمل الشابة	5	4	4	5	2	20

4- وحدة العينة لكل فئة من الفئات المستهدفة

1)- المنشأة: مشروع أو جزء من مشروع، له موقع ثابت داخل حدود المجتمع البحثي، يقوم بأداء نوع أو أكثر من الأنشطة الاقتصادية تحت إدارة واحدة، وبذلك يمكن أن يكون رب (أو صاحب) المنشأة أو حائز المشروع شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

2)- الشخص المفتاحي: أحد أفراد المجتمع المحلي المشمول بالدراسة (من الذكور أو الإناث) ولديه خبرة أو معرفة أو دراية بالأوضاع والأنشطة الاقتصادية أو المهنية أو التشغيلية.

3)- أحد أفراد قوة العمل: هو أحد السكان النشطين اقتصادياً من الذكور أو الإناث ممن تبلغ أعمارهم (15) سنة فأكثر سواء أكان من المشتغلين أو المتعطلين خلال فترة تنفيذ الجلسات الحوارية البؤرية (أو المركزة).

5- وسائل وأدوات الدراسة المنهجية

صُممت وسائل وأدوات الدراسة الميدانية بما يتناسب مع مصادر المعطيات الميدانية وتنوع الفئات المستهدفة المزودة لهذه المعلومات أو المعطيات، حيث اعتمدت:

1)- الاستبانة للحصول على المعلومات من أرباب العمل أو أصحاب المنشآت (المشاريع) الاقتصادية الإنتاجية أو الخدمية.. وصممت هذه الاستبانة للتعرف إلى ظروف العمل وطبيعته والمشكلات والتحديات المرتبطة بفرص العمل والتشغيل من وجهة نظر أرباب أو أصحاب العمل.

2)- المقابلات الفردية المعمقة والمقننة للحصول على المعلومات أو البيانات من الأشخاص المفتاحيين حول محاور الدراسة. ولقد تم تنفيذ (41) مقابلة فردية معمقة مع أشخاص ذوي خبرة في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية بمن فيهم أكاديميين وكذلك بعض المعنيين بقضايا العمل والإنتاج مع مراعاة تمثيل هؤلاء لعدة جهات تتوافق خبرتهم العملية والعلمية مع محاور البحث على المستوى القطاعي والمحلي، وذلك وفقاً لما يلي:

- ✓ مراعاة التنوع ضمن المقابلات الخاصة بكل محور لتشمل القطاعات الحكومية والأهلية، وكذلك التخصصات المختلفة للباحثين والأكاديميين.
- ✓ مراعاة التمثيل على المستويين المركزي والمحلي عند إجراء المقابلات ضمن كل محور.

3)- الجلسات الحوارية البؤرية (أو المركزة) للحصول على البيانات من أفراد قوة العمل الشابة، العاملين الفعليين منهم أو المتعطلين أو المقبلين المحتملين على سوق العمل، ولقد تم عقد (20) جلسة نقاش بؤرية مع هذه الفئة المستهدفة مع مراعاة تمثيل الأشخاص من الجنسين ومن المستويات التعليمية المختلفة وكذلك مكان

الإقامة، إضافة إلى تباين العلاقة بقوة العمل (مشتغلون أو متعطلون أو قادمون محتملون لسوق العمل من طلبة الجامعات)، وبذلك ضمنت الجلسات الحوارية المركزة مشاركة عينات نمطية متنوعة ممثلة لمختلف متغيرات الدراسة الأساسية الوصفية منها والتفسيرية.

ونفذت الجلسات الحوارية المركزة من قبل باحثين متخصصين بهذا النوع من المنهجيات البحثية، وفقاً لآلية "التدحرج" في طرح الأسئلة. وقد رافق كل مدير للحوار كاتب/ أو ميسر للمحضر (البروتوكول)، تمثلت مهمته الأساسية في المساعدة على تحضير وتنفيذ الجلسة وتدوين مضامين النقاش ومستخلصاته وكل ما يدور في الجلسة الحوارية وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض، ولقد تم تصوير وتسجيل وقائع الجلسات الحوارية كاملة بعد أخذ موافقة المشاركين في كل جلسة التزاماً بمبادئ وتقنيات تنفيذ المجموعات البؤرية.

4)-**استثمار المعطيات الميدانية الكيفية كمياً :** لتعذر تنفيذ دراسة ميدانية مسحية وفق منهجيات البحث الكمية ضمن الامكانيات المادية والزمنية المتاحة لهذه الدراسة، لجأ فريق البحث لاستثمار ما تم الحصول عليه ميدانياً من معطيات ومعلومات وفق منهجيات البحث الميداني الكيفية (من المشاركين في الجلسات الحوارية المركزة) وذلك بتحويل هذه المعطيات الكيفية إلى بيانات كمية، حيث اعتبر المشاركون في هذه الجلسات الحوارية (لهذا الغرض) عينة قصدية مسحوبة وفق الطريقة الطبقية. وبذلك أصبح بالإمكان تطبيق تقنيات التحليل الكمي لمعطيات الدراسة الميدانية، وعقد مقارنات وفق متغيراتها الأساسية (المكانية والعمرية والجنسية)، بالإضافة الى التوسع في دراسة المحاور الأساسية والموضوعات المنبثقة عنها من خلال تحليل الترابطات فيما بينها. ولقد تم تصنيف وتبويب وتفريغ البيانات التي تضمنتها محاضر الجلسات المركزة ومعالجتها احصائياً من خلال حزمة برنامج التحليل الاحصائي والاجتماعي SPSS ومن ثم جدولتها وفق المتغيرات الرئيسية للدراسة.

6- تدريب فريق البحث الميداني

أولت إدارة البحث اهتماماً كبيراً بتدريب فرق جمع وتجهيز البيانات لتعزيز قدرتهم وضمان تحقيق أعلى مستوى من دقة وجودة البيانات، فقد تم تدريب (5) مشرفين ميدانيين محليين و(20) باحثاً ميدانياً على مدى (2-3) أيام عمل. وتضمنت الدورة تدريباً نظرياً وعملياً بمشاركة مدربين متخصصين، وتم عقد عدة اختبارات شفوية وعملية وتجريبية في الميدان للتأكد من استيعاب جميع أسس وخطوات وتعليمات العمل الميداني وتنفيذ الجلسات الحوارية المركزة وإجراء المقابلات واستيفاء المعلومات وفق الأسس المنهجية والتعاريف الإجرائية المحددة لمحاور ووسائل جمع البيانات والمفاهيم الواردة فيها، مع التأكيد على الالتزام بالمبادئ والضوابط الأخلاقية الناظمة للمقابلات وصياغة التقارير الكيفية بعد التأكد من فهم واستيعاب فريق العمل الميداني لهذه الضوابط.

7- التجربة القبلية

وتوخياً للدقة والحصول على بيانات ومعطيات ميدانية سليمة، تم تنفيذ عملية جمع للبيانات تجريبية سبقت عملية الجمع الأساسية، بهدف:

- اختبار مستوى دقة وسلامة صياغة وتسلسل الأسئلة ووضوح إجاباتها.
- التحقق من تغطية الإجابات المغلقة.
- قياس زمن المقابلة لتحديد معدلات الأداء وتحدد حجم فريق العمل وتوزعه ميدانياً.
- التعرف إلى مدى تعاون واستجابة عينات البحث واختبار قواعد المراجعة والتدقيق الميداني والمكتبي.

8- منهجية إعداد تقديرات فرص العمل في سوريا بعد الأزمة على المدى الفوري والقصير:

اعتمد تقدير فرص العمل على نتائج:

1- تحليل الواقع الراهن:

- للاقتصاد الوطني قبل وأثناء الأزمة.

- واقع سوق العمل.

- الواقع السكاني.

- تحليل واقع الهجرة الخارجية

- تحليل واقع النزوح بين المناطق

- تحليل واقع المهجرين

2– نتائج المقابلات:

- مع أصحاب المنشآت لعام 2017

- مع طالبي العمل (المجموعات البؤرية)

- مع أصحاب الرأي والعاملين في مجال سوق العمل

3 – توقعات فريق العمل لواقع قوة العمل وفرص العمل خلال فترة الازمة وعلى المدىالقصير نظراً لغياب البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية.

الملحق رقم 4

مقابلة حول فرص العمل والتدريب المطلوبين لتأمين احتياج الطلب الحالي والمستقبلي للمنشأة على العمال

واحتياجات التدريب الداخلي للعاملين في المنشأة الحالية والمستقبلية

- **اسم المدينة:**
- **اسم المنشأة:** **عنوان المنشأة:**
- **موقع المنشأة:** **دائم (1)** **مؤقت (2)** **غير ذلك (3)**
- **النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة**
- **نوع ملكية المنشأة:** **عام (1)** **خاص (2)** **غير ذلك (3)**
- **نوع ترخيص المنشأة:** **صناعي (1)** **زراعي (2)** **حرفي (3)** **غير ذلك يذكر (4)**
- **عدد العمال قبل الأزمة ( )** **عدد العمال الحالي بتاريخ المقابلة ( )**
- **المستوى التقني للمنشأة: يدوي (1)** **نصف آلي (2)** **آلي (3)** **غير ذلك (4)**
- **الرغبة بالتوسع بعد الأزمة: نعم (1)** **لا (2)**
- **الرغبة بالدعم الفني: نعم (1)** **لا(2)** **الدعم الفني المطلوب :**
- **الرغبة في التمويل ( )** **الهدف من التمويل**

جدول بأعداد العمال المطلوبين حسب الشهادة والمهنة والاختصاص وفق التوصيف المهني المرفق

مرفق نسخة من التوصيف المهني والتعليمي السوري

البيان الشهادة والمهنة والاختصاص وفق التوصيف المهني	عدد العاملين القائمين على رأس العمل حالياً	فرص العمل المطلوبة حاليا	فرص العمل المطلوبة بعد الأزمة			ملاحظات
			حتى نهاية العام الحالي	خلال الفترة 2018-2020	مستقبلا	

ملحق رقم 5

مقابلة حول التدريب المطلوب لرفع كفاءة العاملين

حسب نوع التدريب المطلوب ومدته المطلوبة

نوع التدريب المطلوب	العدد المطلوب من العمال للتدريب من كل نوع تدريبي	مدة التدريب			ملاحظات
		أقل من أسبوع	من أسبوع وحتى شهر	أكثر من شهر	

ملاحظات ومقترحات أخرى:

ملحق رقم 6

المجموعات البؤرية في مجال فرص العمل وسبل العيش تتكون المجموعة من (12-8) فرد من طالبي العمل في المحافظة من أعمار مختلفة ومستويات تعليمية مختلفة

يقوم بالمقابلة من مختص في قضايا التنمية والعمل

وأمين سر أو مقرر

يقوم المختص بشرح أهداف الاجتماع مع طالبي العمل وأن الهدف هو معرفة رأيهم بفرص العمل المتوفرة في المحافظة وعن واقع سبل العيش الحالية لأسرهم والصعوبات في إيجاد فرصة عمل وأسباب ذلك ونبدأ بفتح باب النقاش من خلال توجيه الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما هي فرص العمل المتوفرة حالياً في المحافظة وفي أية أنشطة

زراعة ☐ صناعة ☐ بناء وتشييد ☐

تجارة وفنادق ☐ أخرى ☐

السؤال الثاني: أسباب عدم حصوله على فرصة عمل هل يعود:

لعدم انسجامها مع المستوى التعليمي له

المستوى المهني لطالب العمل

مستوى الخبرة والتدريب

أخرى ((تذكر)) .....

السؤال الثالث: إذا كان السبب عدم التوافق المهني والتدريب هل ترغب بإتباع دورة تدريبية وتأهيلية في مجال العمل المطلوب

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم:

تغير اختصاصي ومهنتي الحالية

رفع مستوى المهارة والخبرة في مهنتي الحالية

أخرى ((تذكر)).....

السؤال الرابع: ماهي مقترحاتكم لزيادة فرص العمل في المحافظة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

السؤال الخامس: ماهي القطاعات التي ترغبون العمل فيها ولماذا؟

القطاع العام بسبب .....

القطاع الخاص بسبب.....

إنشاء مشروعي الخاص .....

أي عمل متوفر .....

أخرى ((تذكر)) .....

السؤال السادس: ما هو سبب البحث عن عمل؟

مساعدة الأسرة في سبل العيش

تأمين مستقبلي

أخرى ((تذكر)).....

السؤال السابع: إذا كانت لك رغبة بإنشاء مشروع متناهي الصغر أو صغير أو متوسط ما هو النشاط المرغوب من قبلك؟

مشروع تصنيع زراعي او تربية حيوانات

مشروع صناعات يدوية أو حرفية.

مشروع صناعات ملابس وخياطة

أخرى ((تذكر)).....

السؤال الثامن: ما هو المطلوب لنجاح تأسيس المشروع؟

دورات تدريبية

دعم مادي

مساعدات في التسويق

أخرى ((تذكر)).....

ملحق رقم 7

مقابلة مع أصحاب الرأي وقادة المجتمع حول فرص العمل وسبل العيش في محافظة

بداية المقابلة

بدايةً اسمح لي أن أشكرك على الوقت الذي ستمنحنا إياه لإجراء المقابلة حول فرص العمل وسبل العيش في المحافظة ونرجو أن تساعدنا من خلال خبرتك العملية وفي العمل المجتمعي وخاصة في هذه المحافظة حيث أننا دائما نهتم بوجهات نظر أصحاب الخبرة وقادة الرأي في المجتمع وبالآراء المطروحة من قبلهم ونحن دائما نتوقع التعاون البناء من قبلكم.

السؤال الأول: برأيكم ما هي الأنشطة الاقتصادية والمهنية التي من المتوقع أن تولد فرص عمل في المحافظة في المرحلة القادمة بعد الأزمة هل هي في نشاط؟

يوضع رقم الترتيب حسب الأولية برأيك:

الزراعة الصناعة التحويلية البناء والتشييد

التجارة والفنادق والمطاعم الخدمات والنقل

باقي القطاعات والأنشطة

السؤال الثاني: أين يمكن أن تتركز فرص العمل في المرحلة المقبلة؟

توضع الأولويات حسب الرأي

القطاع العام القطاع الخاص

المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمل الفردي

أخرى ((تذكر)).....

السؤال الثالث: من وجهة نظركم ماهي متطلبات التدريب والتأهيل المهني لتأمين حاجات فرص العمل في المحافظة؟

توضع الأولويات حسب الرأي

هل هو نقص أماكن التدريب والتجهيزات للورش التدريبية

نقص المدربين والمناهج ونوعية التدريب

نقص التدريب العملي للمدربين في أماكن العمل

أخرى ((تذكر)).....

السؤال الرابع: هل عوائد العمل المأجور أو العمل كافية حاليا لتأمين سبل العيش للأسرة العاملة في المحافظة؟

نعم كافية لحد ما غير كافية

السؤال الخامس: برأيك ما هي المعيقات والصعوبات التي تواجه تأمين متطلبات فرص العمل في المحافظة؟

هل هو المستوى المهني لطالب العمل

هل هو المستوى التعليمي

النوع الاجتماعي لطالب العمل (ذكر أو أنثى).

أخرى ((تذكر)).....

السؤال السادس: برأيك هل هناك توجهات أو أنشطة مقترحة من قبلكم من شأنها زيادة فرص العمل في المحافظة؟

.....

.....

.....

.....

السؤال السابع: برأيك هل تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة لإيجاد فرص عمل في المحافظة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم ما هي الأنشطة المقترحة من قبلكم لهذه المشروعات

صناعات زراعية وحيوانية

مشاغل خياطة وتريكو

أخرى ((تذكر)) .....

<u>السؤال الأخير:</u> هل يمتلكون في المحافظة الإمكانيات للتعامل مع ما ذكر أعلاه

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا

ما هي احتياجكم للتعامل مع ما سبق

مساعدات فنية ((تذكر)) .....

خبرات فنية ((تذكر)) .....

دعم مادي

أخرى ((تذكر)) .....